

محمد ياسين فرفره و زبير عروس

مقدمة

في إطار البحث حول القطاع الجمعي بالجزائر نظم مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية حلقة دراسة حول هذا القطاع يومي 09/10 جوان 1999 تحت عنوان "الحركة الجموعية الواقع و الأفاق" لما لهذا الشكل التنظيمي من دور بالغ الأهمية في حياتنا الاجتماعية، الثقافية و الاقتصادية على وجه الخصوص.

إذ رغم البحوث الواسعة والمتعددة المناهج، و الكم الهائل من الأدبيات الناتجة عن هذه البحوث حول الحركة الجموعية على المستوى العالمي، إلا أن المعرفة بها و الدراية أشكالها التنظيمية، و اتجاهاتها النمطية وأهدافها المجتمعية لا تزال محدودة للغاية بالجزائر، وخاصة في ما تعلق بسلوكياتها وأساليب عملها، و مجالات نشاطاتها الجغرافية و الادارية و أشكال تعاملها مع السلطات العمومية والدولة، على الرغم من كون الحركة الجموعية تأتي في مقدمة الاستجابات لأزمة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المنفلتة، و أزمة الثقة المزمنة في قدرة الدولة على توفير المنافع و الخدمات العامة و تحسين أوضاع المواطن عامة، و عليه فالفقر المتزايد و نسبة البطالة المتعددة و حاجة المجتمع لفعل ثقافي واجتماعي هادف كلها عوامل تعزز الموقف المطالب بإعطاء الحركة الجموعية دورا أكثر فعالية في حياتنا الاجتماعية.

لذا كان هذا العدد الخاص كمحاولة أولية لمعرفة مواطن التشابه و الاختلاف بين مكونات هذه الحركة، على مستوى الواقع و الفعل الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي بالرغم من الاختلافات في منطلقاتها الايديولوجية من جهة و استراتيجيات العمل من أجل التنمية، و محاربة الفقر و أسبابه من جهة أخرى الى جانب الاختلافات في منطلقات الدفاع عن حق المواطنة و المساواة الاجتماعية و القانونية من ناحية أخرى

و بالتالي محاولة إبراز التباين بين مكونات الحركة الجموعية حسب تبايناتها الإيديولوجية في معالجتها للقضايا السالفة الذكر؟

لمعالجة القضايا السالفة الذكر يحاول هذا العدد الخاص الاجابة عن :

1 - أسباب عدم توفر - حسب علمنا - جينيولوجية للحركة الجموعية بالجزائر ما عدا المذكرات الأرشيفية على مستوى الإدارات العامة، و بعض الدراسات المحصورة التي قامت بها مجموعة من الباحثين الجزائريين.

2 - تناقض و عدم وضوح الترسنة القانونية المنظمة للحركة الجمعوية بالجزائر و التي ظل قانون سنة 1901 يسيرها إلى ما بعد السنوات الأولى من الاستقلال ثم مرسوم سنة 1971 إلى غاية قانون سنة 1987 ثم القانون رقم 90 /31 و المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 و ما أفضى إليه من تفاعلات إلى حد الخروج عن روحه العامة على مستوى الالتزامات و الحقوق.

3 - عدم التلاؤم بين أشكال الدعم و المساعدات التي تقدمها السلطات العمومية

و برامج الحركات الجمعوية الطموحة، ضف إلى ذلك ضبابية المصادر التمويلية لبعض الجمعيات.

4 - دور الجمعيات الاقتصادية و محدوديته و انطلاقا من القاعدة القائلة : أن الفعل الاقتصادي لا يقتصر على المؤسسات المنتجة، أو على السلطة العمومية المخططة و الضابطة لظروف أدائه و شروط عمله، بل يتعداه إلى الأشكال التنظيمية للمجتمع منها الجمعيات التي لدورها الاقتصادي من الأهمية تجعلنا لا يمكن اختزاله في نشاطات جمعيات حماية المستهلك و مستعملي مختلف المنافع و الخدمات في عصر "الإصلاحات الاقتصادية" و الإنتقال إلى اقتصاد السوق و ما أنتج عنها من افرازات سلبية و مجالات الفعل الاقتصادي لا هي من اهتمام ما تبقى من القطاع العام ولا هي من طموحات القطاع الخاص لعدم توفرها على الشروط المفترضة و الموضوعية للمردودية و بالتالي الربحية المؤكدة.

من هذه المجالات، النشاطات المستقلة مثل تأطير العمل الغير رسمي، تنظيم و دعم الاقتصاد المنزلي و خلق و دعم النشاطات ذات المنفعة المباشرة للمواطن و التي هي مجالات معروفة تقليديا بكونها تدخل في الحيز المؤطر لنشاطات الحركة الجمعوية.

إنه الاقتصاد الاجتماعي الذي أصبح بالجزائر ليس ظاهرة ظرفية أو هامشية،

بل حالة ديناميكية أخذت شكل المطلب الدولي تدل عليه، "المشروطة" التي تقرضها بعض المؤسسات المالية العالمية و الإقليمية في حالة تقديم القروض و المساعدات والتي تفرق عادة ببند يأخذ طابع الشرط ينص على تخصيص جزء من القرض العام أو المساعدة لنشاط الجمعيات و اللتظيمات المحلية.

و هناك تكون المسألة حول حقيقة الدور الاقتصادي و التضامني الذي يمكن أن تلعبه أشكال التنظيم هذه لمعالجة آثار "الإصلاحات الاقتصادية و التحول نحو اقتصاد السوق " و التي أصبحت مزممة ليست ظرفية، مثل ظاهرة البطالة المتزايدة و الانتشار العمودي و الأفقي لظاهرة الفقر و ما نتج عنهما من تهيمش و إقصاء مقرونان باختفاء قيم التضامن العائلي، و عدم فاعلية شبكات الحماية الاجتماعية و إجراءات ترقية الشغل، مما يجعل الحركة الجمعوية أمام وضعية تحتم عليها المغامرة في ميدان شره المطالب، معقد و هلامي من التحديد، مع قلة التجربة و ضعف الامكانيات.

إنه ميدان أخذ نشاط الدولة فيه شكل ردة الفعل و الصبغة الجماهيرية الواسعة وما ينجز عنهما من ضياع للامكانيات و عدم الفاعلية، إلى جانب صعوبة الوصول للشرائح الاجتماعية الأكثر ضعفا و تهيمشا، و بالتالي لا مجال للتعامل مع أوضاعها إلا من خلال الجمعيات المتواجدة في مجالها الجغرافي و الإداري، و اعتبارها إلى

هذه الشرائح كموضوع لنشاطها من الناحية القانونية و عليه يحاول هذا العدد التركيز على :

أ - الدور الذي يمكن أن تلعبه الحركة الجمعوية في معالجة ظاهرة البطالة و ما هي وسائلها في ذلك ؟

ب - كيف تتعامل مع ظاهرة الفقر و التي تتسع باستمرار فينويا و جغرافيا ؟

ج - ما هو دور الحركة الجمعوية في معالجة المشاكل والأمراض الاجتماعية الناتجة عن الظاهرتين السالفتين الذكر ؟

لكن تبقى معالجة القضايا الأخرى من اهتمامات المركز منها

نشاط هذه الحركات في المجال الثقافي و الذي يعتبر موضوعا مفضلا لفعالها المباشر و مجالا خصبا تتنازع فيه و عليه اتجاهات مختلفة المرجع المعرفي والهدف التربوي.

فالنشاطات الثقافية والتربوية ونظرا لطبيعتها، ينهكها التسيير الإداري و يعيقها بالرغم من ضروريته الهيكلية في توفير الوسائل والامكانيات، دون النشاط في حد ذاته الذي يحتاج إلى المرونة و الاختصاص من حيث الممارسة، يجعل الحركة الجمعوية صاحبة الحق الشرعي لهذه الممارسة و عليه أن يحاول المركز تناول هذا المحور من وجوه عدة مفتوحة لكل الإضافات و هي :

أ - طبيعة النشاطات التي تقوم بها الحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي : علمية - دينية - تربوية و توعوية

ب . وسائلها في ذلك

ج - أشكالها التنظيمية و امتداداتها الجغرافية و الإدارية.

د - واقع قدرات هذه الحركة الجمعوية التنظيمية و العددية

ه - واقع الانتشار الجغرافي لهذا الشكل من التنظيم و أسباب تركزه في المناطق العمرانية الحضرية دون الريفية منها، و هي كلها قضايا جوهرية تحتاج الى المعالجة المتأنية و المعمقة.

ABDELKADER LAKJAA(*)

Vie associative et urbanisation en Algérie

INTRODUCTION

L'approche du mouvement associatif en Algérie telle que nous la développons ici s'efforce d'en relever les relations avec la mutation urbaine qui s'y est déclenchée au XIX^{ème} siècle. Cette entreprise prend appui, d'une part, sur le rappel bref de repères socio-historiques de ce mouvement associatif et le constat de la faiblesse relative de sa démographie dans l'Algérie post-coloniale et, d'autre part, sur ce qui semble constituer le noyau dur des aspirations autour desquelles les Algériens s'organisent en associations depuis les années 30.

Ce rappel et ce constat ont pour fonctions de questionner cette faiblesse démographique à la lumière de reproduction des structures de l'organisation sociale traditionnelle. Faiblesse et reproduction qui se rejoignent pour constituer un niveau de la réalité dialectique du passage de l'agir communautaire à l'agir social. Cet examen de la coexistence de l'ancien et du nouveau nous conduit à la mise en œuvre du concept d'acculturation, pour ce qu'il permet de traduire comme transformation culturelle, efforts d'adaptation au nouveau code culturel par les différents groupes sociaux selon leur ancrage socio-culturel et leur identité propre.

Afin de souligner l'idée d'un noyau dur du mouvement associatif constitué des aspirations et des besoins propres à l'affirmation identitaire, nous avons recouru au cas des associations relatives à la production de l'espace urbain qui offrent, selon notre point de vue, un cas idéal-typique. Là, il s'agira de rappeler le passage d'un type d'associations chargées de satisfaire au besoin de se démarquer de "l'autre" (associations sportives musulmanes dans l'Algérie coloniale, entre autres) au type d'associations post-coloniales appelées à satisfaire au besoin de s'adapter au nouveau cadre urbain en s'intégrant dans la dynamique sociale d'appropriation de l'espace urbain et de production d'une nouvelle urbanité.

Enfin, cette entreprise est sou-tendue par l'objectif de réhabilitation de l'homme algérien comme acteur principal de la vie associative comme de la dynamique d'urbanisation et d'émergence d'une nouvelle société urbaine avec ce que celle-ci présente comme singularité. Car le détour anthropologique demeure indispensable en quelque domaine que ce soit "(...) pour comprendre ce qu'on peut appeler aussi bien notre liberté que la singularité de notre aliénation, et pour poser ensuite, de façon plus claire et sans ethnocentrisme, la question de l'universel ou de l'invariant anthropologique"**(1)**.

I - POSITION DU PROBLEME

Selon la définition la plus communément admise, l'association est saisie comme la "convention par laquelle deux ou plusieurs personnes mettent en commun, d'une façon permanente, leurs connaissances ou leur activité dans un but autre que de partager des bénéfices" **(2)**. L'association se fonde alors sur deux principes: la volonté et la liberté de personnes qui décident de travailler ensemble en vue de réaliser des buts déterminés. La liberté de s'associer s'est trouvée consacrée en 1948 par la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme: "1) Toute personne a droit à la liberté de réunion et d'association pacifiques ; 2) Nul ne peut être obligé de faire partie d'une association". (Art. 20), ainsi que par la Convention Européenne des Droits de l'Homme de 1950 et enfin par la Charte Africaine des Droits de l'Homme à laquelle l'Algérie a adhéré en 1989. Cependant, la liberté d'association n'a été reconnue qu'en 1901 et, en France même, elle n'a été imposée au législateur comme principe constitutionnel qu'en 1971 **(3)**.

La liberté d'association, qui concerne plus des groupements de personnes que des individus, est au fondement même du phénomène associatif et, de ce fait, elle constitue la source des difficultés réelles des associés avec tout les représentants des autorités publiques : "le problème de la liberté d'association ne concerne pas, en effet, seulement la liberté individuelle: liberté d'adhérer à une association, d'y voir respecter ses droits fondamentaux. Il s'agit bien d'avantage, à travers elle, de la liberté des groupements dans l'Etat et face à l'Etat. La souveraineté étatique se méfie toujours des puissances rivales qu'elle n'encadre pas. Tout groupe organisé est un concurrent pour l'Etat: la tentation des gouvernants est de l'interdire, d'en limiter l'efficacité, de le contrôler, les associations n'échappent pas à cette tendance" **(4)**. C'est cette même tentation a dominé les débats lors de la discussion de la loi 87/15 du 27 juillet 1987 par les députés FLN (parti unique à l'époque) de l'Assemblée Populaire Nationale **(5)**.

L'organisation associative qui signifie ainsi, de ce point de vue, une tentative de se soustraire au monopole de l'Etat sur toutes les manifestations de la vie en société, lève le voile sur ce qui semble constituer l'un des plus grands paradoxes des sociétés démocratiques. Les associations protègent les individus contre les abus de l'administration et évitent aux individus de se trouver face à face avec l'Etat, fut-il le plus démocratique comme dans le cas américain examiné par Tocqueville **(6)**. Comme groupe organisé qui peut se laisser percevoir comme concurrent de l'Etat, l'association se révèle être la petite cité dans laquelle les hommes aspirent et apprennent à vivre de façon autonome par rapport à tout pouvoir central. Dès lors la propension de l'Etat à vouloir éliminer ou tout au moins contenir ou contrôler ces groupements semble être inscrite sur les tablettes de la Cité depuis ses premières origines, si l'on croit Lwis Mumford (1964) : "On avait pu voir d'autre part se fonder des associations nouvelles qui cherchaient à porter remède à la dégradation des mœurs politiques et de l'existence familiale. Avant même que les églises mithraïques,

manichéennes et chrétiennes eussent recruté de nombreux fidèles, s'étaient constitués des groupements de citoyens d'un type nouveau: les collèges. Ceux-ci succédaient aux huit associations professionnelles de la première période romaine que l'Etat n'avait jamais considérées avec faveur, et que rappelleront les corporations de la période médiévale. Au début du 11ème siècle de notre ère, et malgré la suspicion dont faisait preuve le pouvoir à l'égard des associations, principalement les sociétés secrètes, les collèges furent autorisés à tenir des réunions mensuelles; (...) "**(7)**". De façon encore plus tranchée, Max Weber (1982) insiste sur cette même relation entre la formation de la Cité et l'avènement de l'association: "Aux premiers temps de la cité, il y eut sans doute des ébauchés d'associations professionnelles même si ce n'est pas absolument démontré" "**(8)**". Des recherches récentes sur les villes arabes et musulmanes confortent de même postulat. Si on ne perd pas de vue ce que Max Weber appelle "die Eigengesetzlichkeit", c'est-à-dire cette loi interne propre selon laquelle "le développement des villes s'est également fait dans chaque civilisation selon la logique ou l'esprit propre à chacune" "**(9)**", on peut tirer profit des résultats de recherches récentes sur les villes arabes et musulmanes et de ce qu'elles ont abrité comme forme spécifique d'associations: communautés de quartiers chargées de l'encadrement de la population, corporations de métiers, cheikhs de quartiers chargés du contrôle de la sécurité et de l'ordre moral "**(10)**". Ainsi face à l'Etat "c'est le vouloir vivre ensemble" qui conduit à la structuration de la vie sociale en associations et fonde ces dernières en écoles où les citoyens s'exercent à la gestion de la vie publique "**(11)**".

L'approche du mouvement associatif en Algérie, comme ailleurs, ne peut faire l'économie du questionnements relatifs à ce qui fonde sa singularité. D'une part, la dynamique associative, dans sa version "moderne", se structure et se densifie essentiellement en milieux urbains alors que les associations "traditionnelles" demeurent relativement contenues dans les limites du monde extra-urbain; la Kabylie et les Wilayas du sud présentent de bonnes illustrations. D'autre part la dynamique associative, mais là compte tenu de ses deux versions, se singularise elle aussi selon sa loi interne comme c'est le cas pour l'urbanisation "**(12)**". Puisant toutes deux leur sens et leur mouvement propre d'un même contexte socio-historique, la dynamique associative tend à ne représenter plus qu'une partie d'un tout que représente l'urbanisation. En effet, si sous d'autres cieux le mouvement associatif est historiquement sorti des flancs du mouvement ouvrier, en Algérie il peut être observé que c'est essentiellement autour des questions urbaines que ce mouvement se structure et s'enracine. Et s'il importe de rappeler ici qu'un peu partout dans le monde, le déplacement du centre de gravité des conflits sociaux de l'entreprise vers la ville se fait de plus en plus remarquable, il faudra alors ajouter que ce décentrage est tout à fait récent. Ceci fait que la vie associative -et non plus seulement les associations- mérite de constituer une préoccupation majeure chez tous ceux qu'intéresse l'évolution concrète de la société réelle. Car nous sommes ainsi en présence du phénomène de formation d'unités sociales nouvelles dont

l'étude nécessite de saisir leur avènement à la lumière du développement de la société urbaine(13).

C'est parce que les associés se regroupent pour émerger comme acteur collectif et partenaire social qu'il importe de décrypter la vie associative en Algérie par une approche de type socio-anthropologique qui est à même de restituer à l'homme toute sa dimension et par la même de lever le voile sur toute la réalité spécifique du mouvement associatif. Cette approche gagnerait à saisir la dynamique associative comme imbrication particulière d'une dimension sociale et d'une dimension culturelle. Sous l'angle social, l'association peut être approchée comme tentative de réponse au mille et une tracasseries par une récente urbanisation et dans lequel le sens du lien social propre au mode de vie communautaire quand bien même il n'a pas totalement disparu est toutefois en cours de ré-élaboration et ré-adaptation. Il suffit ici de citer les associations des jeunes chômeurs, les différentes associations de malades, celles qui se sont fixé d'agir au profit des nécessiteux, des femmes en détresse... mais aussi les associations relatives à l'habitat et enfin les associations des parents d'élèves animées principalement par les représentants des classes moyennes mobilisés autour de l'enjeu de la reproduction sociale. Sous l'angle culturel, l'association nécessite d'être saisie comme terrain d'expérimentation et d'apprentissage d'une nouvelle façon d'être ensemble et d'exprimer ce vouloir être ensemble, c'est à dire une nouvelle façon de penser la société, d'être dans la société et d'agir sur la société à partir d'une nouvelle représentation de la relation aux autres, et, par conséquent, du groupe auquel on s'identifie. Ce genre d'approche est d'autant plus nécessaire que les approches dominantes en ce domaine se limitent le plus souvent aux aspects institutionnels, et, par conséquent se contentent de démarches strictement comptables qui évacuent les acteurs(14).

Tout ceci fait que l'évolution de la vie associative reflète au fond l'évolution des rapports des individus et des différents groupes sociaux à l'Etat: «Dans l'ensemble, elle (l'évolution) traduit un phénomène fondamentalement qui touche à la nature même de l'Etat moderne : ce dernier assume la responsabilité finale d'activités innombrables qui étaient autrefois l'apanage exclusif des initiatives privées; en même temps, il associe à ses nouvelles fonctions des organismes privés et noue avec eux des relations de collaboration aux modalités variables selon la mission qu'il confrère à chacun, mais s'analysant toujours en un équilibre de privilèges et de sujétions»(15)

Notre objectif consistant à saisir le mouvement associatif en Algérie essentiellement à la lumière de ce qui fond sa spécificité, nous conduira plus loin à proposer quelques éléments explicatifs quant à sa faiblesse quantitative et à nous attarder un tant soit peu sur ses multiples relations dialectiques avec le processus d'urbanisation. Au fait, l'ensemble de cette réflexion proposée ici se présente comme une tentative de décryptage d'une mutation résultant d'une réinterprétation inédite du «vieux» au service d'un adaptation tout autant inédite au «neuf» et inversement.

II - LE MOUVEMENT ASSOCIATIF AU CŒUR DE LA MUTATION URBAINE EN ALGERIE.

II.1. Quelques repères socio-historiques.

La loi de finance de 1901 ne fut rendue applicable à l'Algérie qu'en 1904 et le déclenchement effectif du processus de constitution du mouvement associatif typiquement «autochtone» remonte aux années 30.

Ainsi en avril 1987 l'association culturelle mostaganémoise «le cercle du croissant» fêta son 75^e anniversaire: «En 1912, et sur l'initiative de Benkahlouche, le «Cercle du croissant» donnait l'occasion, à ceux qui le voulaient, des leçons en langue nationale. L'art et le sport communiaient avec l'affirmation de soi.(...). Il est indéniable que le mouvement national doit beaucoup au mouvement associatif, antérieur à l'activité partisane(16). A Constantine on relève le même phénomène, mais là c'est autour de la musique que sont créés les deux associations pionnières «Mouhibi el Fen» et «Chabad el Fen». Cette éclosion d'associations musicales «musulmanes» continuera ainsi au niveau de tous les grands centres urbains: pour la seule année du centenaire de la colonisation, 1930, sont créées Gharnata et el Hayat à Alger et El Widadia et Adibia à Blida. Si la période 1904-1932 peut être considérée comme celle de la gestation du mouvement associatif en Algérie(17), une étude basée sur les fonds d'archives existant à la Wilaya d'Alger et plus particulièrement sur le Répertoire numérique des associations déclarées agréées par la loi de 1901 de plus important est celui composé par les tranches 1933-1943, 1943-1952 et 1953-1962 avec 2530 associations, soit 90,39% des fonds"(18). Ce groupe le plus important constitue la première génération d'associations algériennes formées entre 1904 et 1962: c'est la génération des associations de la survie culturelle.

Mais c'est toutefois par son aile sportive que cette dynamique associative affiche le plus son appartenance communautaire. "Dans la dénomination de l'Association, le sigle renvoie à l'appartenance à une communauté qui se veut distincte de la communauté européenne, c'est la vocation culturelle: Association Musulmane, même si on fait plus référence à la communauté qu'à la religion. C'est la lettre de "M" qu'on met en exergue..."(19). Ainsi serait né à Mascara le premier club algérien sous la dénomination de Football Club Musulman de Mascara (FCMM) en 1912, l'ancêtre de l'actuel Ghali Club de Mascara (GCM) fondé en 1925 et El Abassia qui donnera l'actuelle Union Sportive Musulmane de Bel Abbès (USMBA) en 1933, l'Union Sportive Musulmane d'Alger (USMA) en 1932. Il n'est pas jusqu'à une petite ville comme Relizane qui ne soit pas dotée d'une association sportive: c'est le Rapide créé en 1933, ou Sétif. L'Union Sportive Musulmane de Sétif, en 1936 ou même Ain M'lila avec l'Association Sportive de Ain M'lila (ASAM) (20)

L'aile religieuse de ce mouvement associatif n'est pas moins importante en Algérie coloniale de la première moitié du XX^e siècle. Si

L'Association des Uléma Musulmans Algériens a vu officiellement le jour le 5 mai 1931, le premier parti islamiste algérien a été créé le 10 avril 1947: "il s'agit d'un Parti de Unité Algérienne, créé par des azharites et des zitouniens en 1947" (21) et dont les objectifs consistent à "assurer la paix sociale et morale de tous les habitants du pays, instruire et éduquer le peuple algérien et défendre ses intérêts et son idéal, clarifier la religion musulmane et combattre le fanatisme" (22), ce qui rappelle, à s'y méprendre, les programmes des associations religieuses et autres partis islamistes de la deuxième génération (depuis 1963) du mouvement associatif algérien.

II.2. Le mouvement associatif dans l'Algérie post-coloniale.

L'état des du mouvement associatif de l'Algérie post-coloniale permet d'en souligner eux caractéristiques majeurs: natalité relativement faible et densification du mouvement à partir des mêmes processus identificatoires, c'est-à-dire que tout se passe comme si c'était toujours les mêmes aspirations liées au besoin de se démarquer de l'Autre mais au même moment cette affirmation identitaire emprunte des voies inédites jusque là. Le besoin de se démarquer de l'Autre a fini par céder le pas au besoin de s'adapter au nouveau cadre urbain et de créer une nouvelle façon d'y être: c'est la génération des associations de la mutation urbaine.

II.2.1. Une démographie relativement faible.

Contrairement à ce qui le plus souvent affirmé, le rythme de création de création des associations en Algérie est loin d'être aussi soutenu et rapide que ce qui se passe sous d'autres cieux. Ce premier constat s'applique également à chacune des trois phases constitutives du mouvement associatif. Si on considère les 11.000 associations officiellement enregistrées entre 1962 et juillet 1987 (23), on obtient une moyenne annuelle de 440 créations d'associations par an. Un an après de soulèvement d'octobre 1988 cette moyenne nationale est restée relativement stable: 424 associations ont vu le jour entre octobre 88 et octobre 89 (24). Cette dynamique revêt le même rythme dans les plus grandes wilayas de pays. Celle d'Alger comptait en avril 1980 707 associations et en avril 1987 1500 (25) associations – soit près de 800 associations créés en sept ans, ce qui donne là aussi une moyenne annuel d'une centaine de naissance. Pour cette même wilaya il a été enregistré entre avril 1987 et décembre 1992 663 créations en six ans (26), soit encore une moyenne de cents nouvelles associations par an. En octobre 1997 la wilaya d'Alger abritait 3934 associations (27) - soit 1771 nouvelles associations créés en cinq ans et donc là aussi une moyenne de 354 unités par an, une moyenne qui semble être due à l'avènement du Gouvernorat du Grand Alger dans la consistance territoriale dépasse celle de l'ancienne wilaya. Cette faiblesse relative se trouve dans des proportions similaires au niveau de la wilaya d'Oran qui comptait 992 associations en septembre 1988 et 1067 en mars 1989 et enfin 1388 en 1998 (28). Comparativement à ce qui se fait sous d'autres cieux, ces chiffres paraissent bien

insignifiant. Il suffit de savoir ici que «Sous d'autres cieux, il sont créés tout les quarts d'heure» [\(29\)](#).

II.2.2. Le fait associatif entre «tradition» et «modernité»

L'évocation de jeune âge du mouvement associatif algérien dans sa version «moderne», lequel avoisine 70 ans, comme facteur explicatif déterminant de la faible démographie, ne satisfait pas aux exigences d'une démarche compréhensive. Cette faiblesse d'une dynamique associatif basée sur des principes relativement nouveaux dans la société algérienne (élection d'un bureau et d'un président, adhésion à titre individuel, ouverture de l'association sur l'égalité des sexes, expression démocratique, tenue d'une comptabilité, etc...) ne peut expliquer indépendamment de la force, encore là aussi toute relative, des structures et ressorts de l'organisation sociale "traditionnelle" dans laquelle "(...), les hommes n'ont pas besoin de s'unir pour agir, parce qu'ils sont retenus fortement ensemble." [\(30\)](#) comme le soulignait A. de Tocqueville dans son livre "De la démocratie en Amérique". C'était de l'être communautaire du groupe que l'individu tire son sens de l'existence; toutes les manifestations de la vie en société se règlent et se déploient sur ce mode, la contrepartie réside dans les ressorts et mécanismes de ce que Durkheim appelle la solidarité mécanique. Dans d'autres aires culturelles, le processus d'individuation et l'amenuisement de la solidarité auquel il conduit, sont indissociables de l'affaiblissement de l'individu comme en a témoigné A. de Tocqueville à propos de l'Amérique: "Chez les peuples démocratiques, au contraire, tous les citoyens sont dépendants et faibles; ils ne peuvent presque rien par eux-mêmes, et aucun d'entre eux ne saurait obliger ses semblables à lui prêter leur concours. Ils tombent donc tous dans l'impuissance s'ils n'apprennent à s'aider librement" [\(31\)](#).

Mais cette faiblesse relative du mouvement associatif, sous l'angle quantitatif, n'a de sens que par rapport à la forme "moderne" de l'association, c'est-à-dire la forme née de l'application de la loi française de 1901 à compter de 1904. En effet, l'organisation sociale qui prévalait avant cette date avait secrété sa propre vie associative qu'on ne manque pas de qualifier maintenant de "traditionnelle" alors que cette forme d'organisation n'a pas totalement disparu, loin s'en faut. De façon générale, cette vie associative gravite autour d'un noyau organisationnel communément appelé "La Djemâa", dépositaire de l'autorité morale comme en Kabylie. Dans le Mزاب, nous la retrouvons sous forme d'un "Madjliss" qui détient une autorité incontournable dans la gestion de la Cité. Chez les Touareg du Hoggar et du Tassili c'est l'Amenokal qui est dépositaire de cette autorité morale et spirituelle. Ce sont ces structures qui codifient les relations entre l'individu et sa communauté et lui dictent la conduite à tenir dans les temps ordinaires de la vie quotidienne comme en ses moments forts. Il en va ainsi pour l'organisation de la "touiza" qui se déploie en "un volontariat conçu comme une action d'échange d'efforts" (travaux de tissage, de cueillette des olives, construction d'une maison, labour/semences et moisson de la parcelle de l'imam), ou encore en vue de la réalisation de tâches d'intérêts communautaire comme l'assainissement du village, la

construction d'une mosquée, le nettoyage des réservoirs d'eau qui revêtent un caractère obligatoire pour tous les hommes de la communauté sous peine de se voir repoussés par la Djemaâ.

La cohabitation des deux formes d'association dans un même espace socio-culturel, comme en Kabylie, n'a pas manqué de contradictions qui se sont exacerbées à travers des conflits entre les anciens, qui se proclament défenseurs de la "tradition", et les jeunes porteurs de la "modernité". Nous ne pouvons nous empêcher ici de risquer la comparaison entre le mouvement associatif et la chanson raï en ce qui concerne la dynamique des générations: dans les deux cas les deux cas nous assistons à l'éclipse des vieux (chioukh) par les jeunes (chab, chabab) et dans les deux les deux cas l'éclipse qui n'est que partielle ne revêt point le sens de rupture entre les générations. Et si on relève ça et là des signes de rapprochement, voire de concertation et de complémentarité entre deux types d'associations, on ne peut s'empêcher de souligner toutefois que : "Les contradictions ne sont pas toutes levées cependant. La principale est celle qui fait de l'association un espace investi par la femme, bien que de manière timide, et que de manière timide, et que tajamaât reste invariablement réservée à l'homme" (32). Faut-il voir dans cette forme traditionnelle de l'association, à travers ses principes de fonctionnement ainsi que ses modalités d'intervention dans la vie de la Cité, tant morale que spirituelle ou encore socio-économique ou culturelle, une résurgence du rôle de El Amin dans la Cité musulmane? Et si tant il y a retour sur la forme traditionnelle de l'association, est-ce réellement reproduction de la forme traditionnelle de l'organisation associative? Ce qui importe, dès lors, c'est de comprendre le sens investi dans les associations de type moderne ainsi que les référents et les représentations qui président à leur évolution.

III - LA VIE ASSOCIATIVE DANS LA SOCIÉTÉ URBAINE ALGÉRIENNE D'AUJOURD'HUI

Dans notre tentative de procéder selon une démarche "identifiante", nous nous intéressons ici à la spécificité de la vie associative en Algérie sous l'angle de deux aspects essentiels: 1) la permanence des aspirations identitaires en dépit du changement du contexte politique depuis 1962, et 2) l'émergence des associations relatives à la ville.

Globalement les 40.000(33) associations dispersées majoritairement à travers les grands centres urbains algériens se structurent autour de cinq grands domaines d'intervention: le social, la religion, le sport, la ville, l'éducation. Et si dans son étude "Le sport algérien à travers les âges" Hanafi Samia, relève que déjà à l'époque, soit de 1933 à 1962, l'éventail des associations déclarées couvrait plusieurs domaines - administration et politique, économie, social, culture, sport, relations publiques – elle ne manque pas d'ajouter que "La classe la plus importante est la classe "social" suivie de près par la classe "sports" puis la classe "culture"(34). A l'époque la pratique sportive était au service de l'affirmation identitaire et l'ensemble de la vie associative était sous l'hégémonie de cette vocation culturelle. Dans l'Algérie post-

coloniale les données disponibles sur le mouvement associatif permettent d'avancer l'hypothèse que c'est cette même vocation qui préside à la structuration du mouvement. Citons quelques exemples qui étayaient cette hypothèse. En mars 1989 la wilaya d'Oran avait un réseau d'association officiellement enregistrées constitué de 1067 unités réparties entre associations de parents d'élèves: 409 associations sociales: 286, religieuses: 184, sportives: 122, culturelles et artistiques: 44, équestres: 7, scientifiques et techniques : 6, de pêche: 4, et de secours: 3(35). A la fin de l'année 1998, soit près de dix ans plus tard. La wilaya d'Oran comptait quelques 1388 associations ventilées relativement dans les mêmes proportions: 278 associations de parents d'élèves, 270 à caractère social, 128 comités de quartiers et enfin 25 associations à caractère scientifique(36). Il semble que dans la catégorie "social" s'intègrent toutes les associations caritatives, de bienfaisance ainsi que les associations de femmes, de jeunes, de chômeurs, d'enfants... Le nombre relativement élevé des associations des parents d'élèves est sûrement un bon exemple pour rappeler que la vie associative se déploie aussi en réaction aux défaillances des pouvoirs publics: il convient ici de mentionner les taux d'échec enregistrés aux différents paliers de l'institution scolaire en Algérie: en 1997 60,71 % (37) des élèves sont recalés en 9e année fondamentale et en 1999 75,36 % (38) échouent au bac. Faut-il alors s'étonner que les associations des parents d'élèves surclassent les associations sportives? Le deuxième exemple concerne la wilaya d'Alger dans laquelle ont été recensée en 1992 676 associations de parents de mosquées(39). Le cas de la wilaya de Tlemcen n'est pas moins représentatif: on y comptait en juillet 1993 1214 associations qui répartissaient entre associations religieuses (mosquées): 380, associations de parents d'élèves: 295, associations sportives 189, associations culturelles et artistiques: 103,57 associations professionnelles et 11 à caractères scientifiques(40).

Cette permanence de la vocation culturelle du mouvement associatif se singularise, toutefois, par un changement intervenu dans l'Algérie post-coloniale à un double niveau. Le premier a trait à l'émergence remarquable, en nombre, des associations religieuses dans un contexte politique nouveau, le pays ayant été en effet libéré de l'emprise de "El Koffar" (les mécréants), et suite l'évolution du dispositif juridique propre à la vie associative en Algérie. Sous cet angle, la frénésie de récupération des églises et leur transformations en mosquées, observée à travers tout le territoire national, et un autre éclairage de cette même aspiration identitaire. Et l'évolution du dispositif juridique, devenue de plus en plus palpable suite à l'application de la loi 87/15 du 27 juillet 1987 et la loi 90/31 du 4 décembre 1990 qui ont levé la plupart des verrous propres à l'ordonnance de 1971, n'a fait qu'entériner ce changement. Une évolution qui a trahit la recherche d'une meilleure adaptation du droit à l'évolution socio-culturelle d'une société dans le sens de la définition du droit qu'en donne l'anthropologue Ostwald, c'est-à-dire un moyen de "normaliser" les conduites sociales"(41). Les associations sportives quant à elles, si elles continuent à dominer en nombre ceci semble devoir s'expliquer par deux raisons principales : 1) l'association sportive, tout comme l'association religieuse se révèle être

un des meilleurs cadres d'intégration à la vie urbaine dont s'emparent les groupes sociaux fraîchement urbanisés et de ce fait, elle continue à mobiliser ses adhérents en vue de l'affirmation identitaire, mais cette fois-ci au nom d'une ville ou même d'un quartier et non plus au nom de la communauté comme jadis; 2) le mouvement sportif a fini par acquérir son mouvement propre dans le sens où il répond à des besoins réels d'une vie urbaine nouvelle. Le deuxième niveau de ce changement renseigne sur cette même permanence de la vocation culturelle du mouvement associatif post-colonial mais cette fois-ci au service d'une société urbaine en émergence mobilisant tout autant les associations religieuses que les associations relatives à la ville et sa périphérie (habitat, cadre de vie, bon voisinage, défense du patrimoine foncier et archéologique...). En ce sens, la vie associative mérite d'être approchée comme champ d'expérimentation sociale et cadre d'apprentissage collectif de tout ce qui touche à la gestion de la Cité **(42)**.

Ce qui importe, dès lors, c'est de comprendre le sens investi dans les associations de type moderne et de questionner ce sens sur ses référents et fondements afin d'en dégager les signes du nouveau inspiré de l'ancien, c'est-à-dire de la vie associative traditionnelle.

III.1. l'émergence des associations relatives à la ville.

L'émergence des associations relatives au cadre urbain a constitué une des caractéristiques du mouvement associatif en Algérie depuis l'avènement de la loi de 1987, et de façon encore plus remarquable au lendemain d'octobre 1988. Cette émergence d'associations relative au cadre urbain a concerné un éventail large de préoccupations déclarées: cadre de vie, bon voisinage, raffermissement des liens de solidarité entre citoyens d'un même lotissement, amélioration des conditions de vie, aspects liés à l'hygiène/sécurité et l'embellissement, conservation du patrimoine immobilier, défense du patrimoine archéologique, l'animation socio-culturelle dans les cités résidentielles, exécution et respect du règlement intérieur de l'immeuble, dénonciation des transaction/occupations illégales d'appartements et effractions **(43)**. Ainsi, à Alger en octobre 1997 15% des 3934 associations étaient constitués de comités de quartier **(44)**, soit 589 comités de quartier alors que cinq ans plutôt ils étaient au nombre de 271 **(45)**. A Oran on comptait 128 comités de quartier parmi les 1388 associations –soit près de 10%- qu'abritait la wilaya en 1988. A Tlemcen en 1993 déjà on dénombrait une cinquantaine de comités, de quartiers parmi un ensemble 1214 associations.

A la lumière de la dynamique de cette catégorie d'associations, il peut être avancé que le mouvement associatif évolue "comme réaction collective à l'altération de la structure sociale d'une communauté qui s'urbanise". Mais en réalité ce qui mérite attention ce sont les rationalisations qui fondent cette "réaction collective" et, par conséquent, les ressorts et les référents qui font la singularité du processus d'urbanisation en Algérie. Si comme le suggère Bernard Lepetit "sans le vouloir et parfois sans le savoir les sociétés font du neuf

avec du vieux et du vieux avec du neuf" (46), c'est que tant cette réaction collective que l'urbanisation qui s'ensuit ne peuvent être valablement décryptées sans le recours à la tradition et sa réactivation par une société marquée à jamais par une dynamique acculturatrice coloniale. Cette réactivation signifie que l'adaptation au nouveau cadre urbain, à laquelle s'est trouvée confrontée la société algérienne dès les débuts du XX^e siècle ne saurait se réaliser ex nihilo et s'appuie forcément sur les modes d'appropriation des espaces hérités des générations passées. L'appui sur les modes d'occupation hérités des générations passées ne se réduit pas à une simple répétition mécanique mais, du fait même de son déroulement dans un contexte social et culturel différent, revêt le sens profond d'une transformation adaptative de la tradition au nouveau cadre urbain, si on considère que "ce qu'il y a d'inconscient dans une caution dans le passé" (47). En ce sens le recours à la tradition révèle alors une importance stratégique dans le recours à la tradition, révèle alors une importance stratégique dans la mesure où il dévoile une profonde aspiration collective à signifier sa différence, tout autant collective, par cette recherche de la caution chez les générations passées.

L'explication de cette idée consistant à affirmer sa différence qui est au fondement même de l'identité collective, nous suggère de rappeler ici ce que disait Cl. Lévi-Strauss à propos de l'homme tel que doit le saisir l'approche anthropologique: il s'agit en effet selon lui de "remettre l'homme entier en cause, dans chacun de ses exemples particuliers" (48) parce que "dans chacun de ses exemples particuliers" on le retrouve "entier" dans le sens où "chaque société représente une réalisation singulière, mais achevée, ayant son sens en elle-même, de l'homme" (49). Cette idée d'approcher toute société comme une "réalisation singulière" dotée de son sens propre de l'homme est d'actualité en cette fin de siècle où il n'est plus question que de mondialisation/globalisation.

C'est à la recherche des modalités d'évolution de la société algérienne comme une "réalisation singulière" que nous avons soumis le mouvement associatif à une grille de lecture conçue pour révéler ses contributions à l'émergence d'une nouvelle urbanité en Algérie (50). Car s'il importe de savoir comment se présente aujourd'hui le mouvement associatif en Algérie, il importe encore plus de savoir comment il est parvenu à être ainsi. A ce propos l'exemple de l'intervention des associations à travers l'appropriation des espaces urbains s'avère suffisamment illustratif. Il s'agit de la manière dont sont organisées les obsèques par les voisins du défunt durant les trois premiers jours qui suivent le décès, et ce à travers la plupart des quartiers ou les voisins habitant la même rue, généralement des jeunes, se portent volontaires pour organiser toutes les manifestations extérieures des obsèques, c'est-à-dire tout ce qui se déroule à l'extérieur de l'espace domestique. Il en va ainsi pour la restauration des personnes qui viennent s'associer à la douleur de la famille éprouvée. On procède alors à un porte-à-porte pour demander à toutes les familles, généralement d'une même rue, de préparer du couscous pour le soir ou le repas de midi. La programmation de chaque famille peut s'appuyer sur la numération des

habitations ou encore sur l'orientation, par exemple les riverains du côté gauche ou ayant les numéros impairs font du couscous pour le midi et les autres familles pour le soir. Dès l'annonce du décès ces jeunes voisins volontaires s'affairent à dresser une énorme tente à même la chaussée, une tente considérée comme un bien collectif acquis avec les cotisations des habitants du quartier et qu'ils ont été retirer d'une des mosquées du quartier qu'il fréquentent. Une fois la tente montée, ils placent des fûts ou d'autres objets similaires aux deux extrémités de la chaussée, bien visibles, afin d'empêcher toute circulation de véhicules, y compris le camion des éboueurs. Cette organisation ne souffre d'aucune réticence du voisinage du fait qu'elle puise sa légitimité et son sens fondateur de la pratique ancestrale des aïeux comme s'empressent toujours de le rappeler ces mêmes jeunes volontaires, membres de comités de quartiers ou d'autres associations. Si cette illustration tirée de scènes de la vie quotidienne, permet de donner une idée sur la réactivation de la tradition, ou sur ce qu'on nomme ainsi, dans les modes d'occupation de l'espace urbain, elle ne renseigne pas moins sur la dynamique de la transformation adaptative de cette même tradition dans un effort collectif de création de nouveaux rapports à l'espace et le besoin de se cautionner auprès des générations passées. Sous le titre « المسألة الثقافية و العمل الجمعي »

("la question culturelle et l'action associative")⁽⁵¹⁾ un chercheur marocain qui s'intéresse à cette même dynamique associative dans son pays en rend compte par le recours à la notion de "conscience nouvelle" qui émerge cette fois-ci de marges de la société et non pas du centre :

« إنه تعبير حي عن بداية تشكيل جديد ينطلق هذه المرة من الهوامش وليس من المركز »

et ceci l'amène à conclure sur l'intervention de l'action associative dans le réajustement du lien avec la réalité.

« إن العمل الجمعي مؤهل للعب دور هام في عملية إعادة الارتباط بالواقع ».

La réflexion d'un représentant du mouvement associatif oranais exprimée lors d'un regroupement d'associations de la wilaya d'Oran en décembre 1997 ne ciblait pas un objectif de la wilaya d'Oran en Etat: "Le mouvement associatif a encore un grand rôle à jouer dans la représentation de la société civile, les élus du peuple qui se sont maintenant installés au niveau local ne peuvent prétendre à eux seuls détenir cette qualité"⁽⁵²⁾.

Cette création de nouveaux rapports qui se déploie au quotidien, emprunte à la tradition et moule cet emprunt dans des traits relativement nouveaux: c'est ce que Herkovits a appelé en 192 la réinterprétation, c'est à dire « le processus par lequel d'anciennes significations sont attribuées à des éléments nouveaux ou par lequel de nouvelles valeurs changent la signification culturelle de formes anciennes »⁽⁵³⁾. Mais tant à travers ces emprunts que ces moulages, toute société se singularise par sa propre alchimie: « Chaque configuration sociale est originale, moins cependant par les matériaux qu'elle met en oeuvre que par leur dosage et leur organisation »⁽⁵⁴⁾.

Le contexte algérien, caractérisé par un affrontement culturel d'une rare violence, nécessite d'être investi à la lumière des phénomènes d'acculturation envisagés comme des «phénomènes sociaux totaux»⁽⁵⁵⁾. En effet, à partir des travaux comme ceux de Malinowski et plus récemment ceux de G. Balandier, le mouvement associatif tel qu'il se déploie depuis le début du XXème siècle en Algérie mériterait d'être intégré parmi ces phénomènes sociaux totaux dont le dénominateur commun réside dans l'acculturation. Tout comme l'urbanisation, la vie associative, même dans sa forme actuelle, ne peut être ramenée à une simple greffe française dans la société algérienne à partir de la loi de 1901, comme elle ne peut non plus être réduite à une simple résultante des pratiques associatives ancestrales de l'Algérie pré-coloniale. L'association dans sa configuration actuelle est quelque chose de nouveau doté d'une réalité originale et se présentant comme l'aboutissement d'un long processus de mutations. Ce processus et ces réalités originales, telle l'association et la ville dans laquelle elle prend forme, «ne peuvent être compris qu'à la condition d'être replacés dans des "ensemble", c'est dire dans les totalités sociales qui les encadrent, les orientent et les unifient»⁽⁵⁶⁾. Cette dynamique d'adaptation, ou encore d'accommodation, qui sous-tend «ces faits de syncrétisme et de réinterprétation» fait qu'il y va de l'association algérienne ou de la ville algérienne comme pour la famille bantoue en Afrique du Sud étudiée par Malinowski et à propos de laquelle il notait «que la famille bantoue en Afrique de Sud n'est ni la famille bantoue traditionnelle, ni la famille chrétienne occidentale, ni une simple synthèse des deux, mais une véritable création».

CONCLUSION.

Le mouvement associatif en Algérie se distingue essentiellement par une démographie relativement faible, la dominance de certaines catégories d'associations (religieuses, sportives, parents d'élèves, celles relatives au cadre urbain), son origine liée à l'affirmation identitaire dès les années 30, son implantation quasi-totalement urbaine.

Synthétisons de mouvement associatif, sais comme champ d'expérimentation sociale et culturelle, peut, lui aussi, permettre d'étudier la société algérienne à la lumière de ses singularités qui réfèrent à son processus historique propre dont la caractéristique essentielle réside dans une dynamique acculturatrice coloniale. Les effets de celle-ci sur les différentes classes et autres catégories sociales ne peuvent être d'une égale intensité. Le dépassement de la vision globalisante de l'acculturation au niveau de la société algérienne a fini par s'imposer comme une nécessité épistémologique. En effet, compte tenu des différences sociales, culturelles et économiques par lesquelles ces classes sociales se distinguent et, par conséquent en fonction desquelles elles participent à la reproduction de la société, les impacts de l'acculturation sur elles ne peuvent être rigoureusement étudiés qu'en fonction de ces différences, c'est-à-dire dans ce qui a été appelé les «cadres sociaux de l'acculturation». C'est à la formulation de cette conclusion que s'est trouvé conduit G. Balandier à travers ses

travaux sur l'Afrique Noire : «Chacune de ces fractions participe de manière différente à la société globale. Le contact de races et de civilisation qu'impose la colonisation n'a ni la même signification, ni les mêmes incidences, pur chacune d'elles; il doit être étudié en fonction de cette diversité».(57)

Quoi qu'il en soit, la vie associative semble constituer un biais privilégié pour l'étude de la société urbaine en émergence en Algérie, une société porteuse d'une urbanité nouvelle qu'élaborent les hommes et les femmes actuels dans leur vie quotidienne se fiant en cela à leurs valeurs, croyances et représentation qui leur permettent toujours de souligner, à un degré ou à un autre, leur attachement à la tradition telle qu'ils se la représentent. Dès lors, il ne faut point s'étonner que l'approche de la vie associative, en Algérie plus qu'ailleurs, nécessite de s'insérer dans une recherche anthropologique qui rende à l'homme toute sa dimension.(58)

Nous formulons alors le vœux que notre présente tentative puisse s'inscrire à l'opposé des approches du mouvement associatif qui débouchent sur «la mort de l'homme» après que des approches d'autres réalités sociales l'aient «perdu en cours de route».

Notes

(*) Enseignant-Chercheur, Institut de Sociologie, Université d'Oran.

(1) Jean POUILLON, *Fétiches sans fétichisme*, Ed. François Maspero, Bibliothèque d'anthropologie, Paris 1975, p. 78.

(2) Charles DEBBASH et Jacques BOURDON, *Les associations*, PUF, collection *Que sais-je?* n° 2209, 3^{ème} édition, Paris, 1990, p. 34.

(3) *Idem* p. 6.

(4) *Idem*.

(5) Rappelons ici quelques extraits de ces débats à l'APN relatifs à la loi 87/15 du 27 juillet 1987 sur le mouvement associatif en Algérie : 1) «Il est difficile de limiter les buts fixés par les associations. Créer une association de danse, n'est-ce pas importer les modèles contraires à nos moeurs ? », 2) «Avant de parler d'un projet, il faut d'abord étudier le cas des 11.000 associations existantes. Qu'ont-elles fait et réalisé ? On redoute que les associations de quartiers entrent en conflit avec les Kasma», 3) «Le thème des associations est indissociable du politique, il est donc normal que le contrôle politique revienne au FLN», 4) "Il ne s'agit pas pour l'association de remplir le temps libre, mais de contribuer au développement de l'Algérie, eu égard aux efforts consentis par l'Etat", 5) "des gens qui sont contre l'Etat, par le biais d'une association des consommateurs, risquent de poser des problèmes". Et

au Ministre de l'Intérieur de l'époque, Mr. El Hadi KHEDIRI de rétorquer: "Il s'agit d'aménager des aires de liberté indispensables à l'épanouissement du citoyen grâce à une législation qui conjugue harmonieusement liberté et responsabilité, esprit d'initiative et solidarité, sans toucher en aucune manière à nos institutions, mieux encore, c'est pour les renforcer", rapporté par Algérie-Actualité, hebdomadaire national, n° 1134, juillet 1987. Soulignons au passage que c'est ce même ministre que nous retrouvons derrière l'initiative du lancement de la réflexion sur la gestion des grandes villes à travers des colloques appelés Covilles (à Alger 1988 et Oran 1990) et dont les programmes s'efforcent de convaincre du statut de partenaire incontournable réservé aux associations.

(6) De la démocratie en Amérique, éditon ENAG, vol. 2, p.142/3. Le financement des associations n'en constitue pas moins un autre paradoxe du mouvement associatif: au moment il représente une tentative de se soustraire au contrôle multiforme de l'Etat sur la vie des individus et des groupes, celui-ci voit son existence même dépendre pour une large du financement de ce même Etat et aussi des personnes privées pourvoyeuses de fonds; ce qui ne va pas sans relativiser, un tant soit peu, la liberté des associés.

(7) Lewis MUMFORD, La Cité à travers l'histoire, Editions du Seuil, 1964, p. 305.

(8) Max WEBER, La ville, préface de Julien FREUND, Editions Aubier Montaine, Paris, 1982, p. 178. Dans ce livre une place appréciable est accordée à la formation du phénomène associatif à travers l'histoire de la ville.

(9) Julien FREUND, Préface de la ville, op. cit. p. 16.

(10) André RAYMOND, Ville musulmane, Ville arabe: mythes orientalistes et recherches récentes, p. 309 à 336, in Panoramas urbains. Situations de l'histoire des villes, sous la coordination de Jean-Louis Biget et Jean-Claude HERVE, ENS-Editions, Fontenay/Saint-cloud, Paris 1995.

(11) De la démocratie en Amérique, op. cit. p. 16.

(12) Lewis MUMFORD écrit à propos de l'institution du Conseil des Anciens: "Thorkild Jacobsen a apporté la preuve de l'existence de ce corps représentatif, gardien de la tradition et de la morale, au quatrième millénaire avant notre ère, en Mésopotamie; mais ses origines remontent à une époque bien antérieure à celle des documents écrits. Dans toutes les communautés villageoises, quelle que soit l'époque ou le lieu, on retrouve, semble-t-il ce même organe originaire". La Cité à travers l'histoire, op. cit. p.28.

(13) Michael H. FRISCH, L'histoire urbaine américaine: réflexions sur les tendances récentes, p. 880 à 896, in Annales Economies Sociétés Civilisation, 25^{ème} année n°4, juillet-août, numéro spécial Histoire et Urbanisation.

- (14)** René LENOIR, in le Monde diplomatique, mars 1999.
- (15)** Encyclopédie Universalis, vol. 2, Ed. 1968, P. 638.
- (16)** Algérie-Actualité, n° 1120, avril 1987.
- (17)** Samia HANIFI, in El-Watan, Quotidien national d'information en langue française du 16 novembre 1992.
- (18)** Cité par Samia HANIFI, in EL-Watan du 16 novembre 1992.
- (19)** Samia HANIFI, in El-Watan du 20 décembre 1992
- (20)** Samia HANIFI, in El-Watan du 19 décembre 1992
- (21)** Mohamed ISSAMI, in El-Watan du 8 février 1998.
- (22)** Archives de la Wilaya d'Alger, cité par Mohamed ISSAMI, in El-Watan du 8 février 1998.
- (23)** Algérie-Actualité, hebdomadaire d'information en langue française, n° 1122, avril 1987.
- (24)** Abdelkader LAKJAA, L'associationnisme contre les violences étatiques, octobre 1991, texte inédit.
- (25)** Algérie-Actualité, n° 1122, avril 1987.
- (26)** El-Moudjahid du 13 janvier 1993.
- (27)** El-Watan du 5 octobre 1997.
- (28)** El-Watan du 25 novembre 1998.
- (29)** Bachir DAHAK, in Algérie-Actualité n° 1122, avril 1987. Il suffit ici de citer le cas de la France qui comptait en 1990 700.000 associations en activité et qui enregistre chaque année 45.000 nouvelles associations.
- (30)** De la démocratie en Amérique, vol. 2, op.cit. p.142.
- (31)** Idem p. 143.
- (32)** El-Watan du 19 février 1998.
- (33)** Selon Mahfoud BENOUNE aux journées d'étude sur le mouvement associatif en Algérie CREAD 15 et 16 juin 1999.
- (34)** Samia HANIFI, in EL-Watan du 16 novembre 1992.
- (35)** El-Djournhouria, Quotidien régional de l'Ouest en langue arabe du 13 janvier 1993.
- (36)** El-Watan du 25 novembre 1998.
- (37)** El-Watan du 25 décembre 1997.

- (38)** El-Watan du 01 août 1999.
- (39)** El-Moudjahid, Quotidien national d'information en langue française du 13 janvier 1993.
- (40)** El-Moudjahid ouest, hebdomadaire d'information en langue française du 11 au 17 juillet 1993.
- (41)** Cité par Lewis MUMFORD, in La Cité à travers l'histoire, op.cit. p. 67.
- (42)** Ahmed ROUADJIA, Dans les frères et la mosquée, Ed, Bouchène, Alger 1991, cite à ce propos l'exemple de l'association de la mosquée Emir Abdelkader de Constantine.
- (43)** Abdelkader LAKJAA, l'associationnisme contre les violences étatiques, op. cit.
- (44)** El-Watan du 5 Octobre 1997.
- (45)** El-Moudjahid du 13 janvier 1993.
- (46)** Bernard LEPETIT, La ville moderne en France. Essai d'histoire immédiate, p. 173 à 207, in Panoramas urbains... op. cit.
- (47)** Jean POUILLON, Fétiches sans fétichisme, Ed. François Maspero, Bibliothèque d'anthropologie, Paris, 1975, p. 195.
- (48)** Cité par Jean Pouillon, in Fétiches sans fétichisme, op. cit. p. 164.
- (49)** Jean Pouillon, Fétiches sans fétichisme, op. cit. p. 164
- (50)** Nous développons cette idée d'une nouvelle urbanité dans notre texte: La ville: creuset d'une culture nouvelle. (Villes, cultures et société en Algérie), in INSANIYAT, Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, n°5, mai-août 1998, Vol.II 2, p. 39 à 59.
- (51)** نشر هذا التحليل فيمجلة الكرمل، العدد 11، 1984، الرباط.
- (52)** El-Watan du 26/27 décembre 1997.
- (53)** Encyclopédie Universalis, Ed. 1995.
- (54)** Jean POUILLON, Fétiches sans fétichisme, op. cit. p. 166.
- (55)** Encyclopédie Universalis, Ed. 1995. op. cit.
- (56)** George BALANDIER, cité in Encyclopédie Universalis, Ed 1995, op. cit.
- (57)** Encyclopédie Universalis, Ed. 1995. op. cit.
- (58)** Encyclopédie Universalis, Ed. 1995.

(59) René LENOIR, Les associations au cœur de la cité, in Le Monde Diplomatique, mars 1999.

MOHAMED MADANI(*)

Les regroupements associatifs : image de soi, de l'Etat et de la société

L'intérêt grandissant accordé aujourd'hui au mouvement associatif en Algérie montre une évolution notable des problématiques au cours de la dernière décennie. L'accent n'est plus mis comme auparavant, sur les seules actions de l'Etat-providence et ses réalisations mais le regard s'oriente beaucoup plus les pratiques et les oeuvres de la société.

Hier, ceux qui privilégiaient la recherche ayant pour objet la dynamique de la société civile étaient la minorité. Aujourd'hui, la démarche se focalise davantage sur la production de la société par elle-même. Dans cette perspective, la question du rôle des regroupements associatifs dans le mouvement de la société est un thème émergent dont l'importance ne fera que croître durant la prochaine décennie.

Depuis 1988, et de plus en plus ces dernières années, le nombre d'associations ne cesse d'augmenter et avec lui les impacts socio-économiques immédiats. Malgré les déperditions et les détournements, une partie des ressources mobilisées arrive à ceux à qui elle est destinée, allégeant un tant soit peu de leur fardeau.

Au-delà de l'apport matériel qu'il est difficile de mesurer avec précision tant les initiatives foisonnent et le nombre d'organisations associatives non recensées relativement important, il est essentiel de relever l'état d'esprit nouveau qui marque les années 90 traduisant une rupture structurelle dans les rapports culturels et les mentalités en Algérie. L'Etat n'est plus le recours exclusif ni le garant mais les populations et les catégories sociales les plus diverses se constituent en maîtresse de leur destin élargissant par leurs initiatives et ingéniosités les marges des possibles envisageables.

Tous les niveaux et secteurs de la société sont concernés : depuis les comités de quartier qui tentent d'apporter les nécessaires commodités à l'espace habité jusqu'aux innombrables groupes activant dans le domaine de la Santé publique dont l'apport aux démunis se constate régulièrement, en passant par toutes ces associations qui investissent la sphère culturelle diffusant des savoirs et des savoir-faire impliquant des évolutions économiques (apprentissage de nouveaux métiers) et mentales.

Face à ce constat, le débat sur le dévoiement, l'inactivité ou l'inefficacité des associations perd tout son sens. L'existence de cet acteur collectif constitue en elle-même une avancée d'une grande portée réglant des problèmes actuels et ouvrant de nouvelles

perspectives issues des expériences communes. Les pratiques sociales sur le terrain constituent le critère décisif qui permet de faire le tri et de cibler les dérives inévitables dans le contexte de la société algérienne actuelle.

Seule une approche anthropologique bien menée pourra permettre de dire ce qui fait mouvoir les différents acteurs qui s'impliquent dans l'action associative. Ceci revient à interroger les discours des membres de ces groupements et le sens de leurs pratiques : y a-t-il une culture de la collectivité qui est investie dans la dynamique associative ? Une approche bien ciblée de quelques organisations bien choisies devra déboucher sur l'analyse des représentations et des motivations à la base de l'adhésion des différents acteurs à cette forme d'action collective.

En fait, ce qui est décisif depuis Octobre 1998, réside dans le contenu nouveau du mouvement associatif et non pas dans le nombre des groupes qui le constituent. Même si cette dernière donnée est significative d'un phénomène de société. Cette contribution s'attache à mettre en valeur cette dimension qualitative en s'interrogeant sur les rapports du mouvement associatif à soi-même, l'Etat et la société.

1. L'IMAGE DE SOI.

L'analyse du discours et des pratiques **(1)** des organisations associatives permet de relever un certain nombre de séquences récurrentes du rapport qu'elles entretiennent avec elles-mêmes. Ce décodage constitue une voie en vue de reconstruire par touches successives l'image forgée par cet auteur collectif de lui-même et qui fonde l'engagement de ses membres.

Au départ, la «rencontre» associative qui est la manifestation du regroupement d'acteurs individuels autour de la mise en œuvre d'un projet commun traduit la volonté de cette collectivité ainsi constituée d'une prise en charge de ses problèmes par elle-même. Cette structuration de la coopération des individus marque un approfondissement de la déstructuration des rapports primaires encore existants et l'émergence de nouvelles formes de coexistence sociale. Sans conteste, la diffusion sur une échelle de plus en plus étendue de nouvelles relations secondaires, notamment dans les grandes villes algériennes, est l'indice le plus probant d'une prise de conscience supérieure et d'une avancée de la nouvelle société en marche.

A un premier niveau, le leitmotiv de *solidarité* affirmé et revendiqué par l'ensemble des associations favorise cette dynamique car il est un mode d'action fondateur de ces entités collectives qui constituent :

- Un agent de redistribution de biens matériels et symboliques en provenance des différents réseaux sociaux (par exemple : collecte de fonds pour la réalisation d'un équipement, alphabétisation et formation, etc...);
- Un agent réalisant des services gratuits grâce à la mobilisation d'un savoir-faire «bénévole» (circoncision d'enfant nécessiteux par des médecins);

-Un organe de régulation au moment des périodes de fractures personnelles et un réducteur des fragmentations sociales (interventions des comités de quartiers).

Partant de là, l'association est vue par ses membres comme une forme spécifique de structuration de l'action collective permettant de :

- Suppléer aux « carences » ou au « désengagement » des pouvoirs publics sur le plan local ou dans des domaines considérés comme « non prioritaires » ;
- Jouer un rôle de médiation entre la population et les différents segments de l'appareil d'Etat avec comme corollaires une plus grande ouverture de la communication (voir la médiatisation des différentes atteintes à l'environnement) et des réponses aux sollicitations sociales plus rapides de la part de bureaucraties enfermées dans une logique propre.

Découlant en droite ligne de cette activité et de cette efficace sociale, le mouvement associatif se pose comme pôle de représentation de la société. En 1997, vingt neuf associations culturelles réunies à Oran clament cette revendication sans détour: «Le mouvement associatif a un grand rôle à jouer dans la représentation de la société civile». (Le Quotidien d'Oran du 25/12/1997).

Cette manière de voir peut s'exprimer sur le terrain revendicatif où le regroupement ainsi constitué tente d'arracher les droits de ses membres ou de ceux qu'il s'est fixé comme but de défendre. Les luttes menées permettent parfois d'obtenir des résultats ponctuels (cf. la mobilisation citoyenne autour de la question de la répartition des logements sociaux par les pouvoirs locaux).

Mais ce positionnement de l'association ne peut être possible et crédible qu'à partir du moment où elle fait montre d'un minimum d'autonomie par rapport aux pouvoirs constitués, même si, paradoxalement, une forme de contrôle est tolérée dans le cadre du fonctionnement de l'Etat et de ses lois (notamment dans le domaine de la gestion (financière). Cette exigence réalisée à différents degrés selon les associations **(2)** devrait se traduire par une certaine distance critique vis-à-vis des Partis politiques et des appareils de pouvoir et, dans certains cas, se cristalliser dans des oppositions et des conflits plus ou moins violents. **(3)**

Dans le cadre ainsi esquissé, le mouvement associatif est donc partie prenante du jeu social et participe de manière non négligeable aux affaires de la cité. A ce titre, il joue un rôle actif de mobilisation des énergies et des ressources favorisant du même coup certaines avancées collectives ou freinant des dérives destructrices (voir, à ce propos, les luttes des associations contre la mafia du foncier urbain).

En définitive, les pôles principaux du système de représentation ainsi relevés (reconnaissance de soi, solidarité, représentation sociale, autonomie, participation) permettent de dire avec Laville (J.L) et Sainsaulieu (R) que l'action associative «a pour caractéristique de

reposer sur une rencontre interpersonnelle et d'opérer le passage de la sphère privée à la sphère publique, qu'elle le revendique ou non»(4).

Le regroupement associatif se présente donc comme un mode spécifique d'investissement d'une partie de l'espace public à travers des pratiques socialisées. Sur ce terrain, il ne peut manquer de rencontrer un acteur qui y est déjà: l'Etat. Avec lequel, il aura à se confronter ou à négocier. Mais il ne peut faire l'économie de cette relation!

2. LE RAPPORT A L'ETAT.

Une approche du mouvement associatif comme structure de médiation ne peut faire l'impasse sur l'analyse de ses rapports complexes et multiformes avec l'Etat en tant que forme organisée du *politique* et cristallisation de pouvoirs constitués.

Pour les «pouvoirs publics», les regroupements associatifs représentent un enjeu considérable : ce que montre, à la fois, le discours et les pratiques des différentes autorités officielles. L'histoire récente en Algérie, de l'indépendance à Octobre 1988, montre la volonté du pouvoir politique d'exercer une main mise sans faille sur ces organisations prévues pour lui servir de base sociale et d'appui aux actions qu'il initie(5).

Néanmoins, la thèse qui construit son discours uniquement autour de l'omnipotence de l'Etat et du suivisme docile des associations semble ignorer la trame de fond qui agite en profondeur la société civile qui tente de s'affirmer par différents moyens et sous de multiples formes.

Investir les représentations que chacun des deux acteurs a de l'autre et analyser les relations multiples qu'ils peuvent tisser entre eux (coopération, conflit, négociation, etc...) montrent assurément que la réalité est plus complexe que les affirmations péremptoires tirées de schémas appliqués partout sans discernement des particularités.

i) La démarche de l'Etat

Dans ses relations avec les regroupements associatifs, le pouvoir politique semble obéir à des impératifs contradictoires : pris entre un passé toujours présent par ses pesanteurs sur les pratiques et un avenir qui se dessine difficilement, notamment dans le discours officiel, l'Etat évolue dans une logique ambivalente faite de tolérance et de refus, de liberté concédée et de contrôle renforcé.

Fondamentalement, le développement des associations est encouragé pour plusieurs raisons : encadrer la population, soulager temporairement la misère des catégories démunies, régler des problèmes d'ordre technique (équipement des quartiers) au moindre prix, connaître les problèmes locaux et tâter le pouls de la société, donner l'illusion de la démocratie et de la citoyenneté... A la limite, il est plus indiqué pour le pouvoir que les revendications et les actions des populations soient portées par les organisations associatives mêmes

dissidentes plutôt que par l'émeute avec toutes les incertitudes et les dangers qui peuvent en découler.

Néanmoins, la liberté du principe d'association proclamée s'accompagne en même temps d'une volonté de contrôle et de mesures en vue de borner les possibilités d'action et d'initiative de ces groupements volontaires. Cette démarche explicite dans le discours des responsables politiques est perceptible dans leurs modes d'action et d'intervention dans le champs associatif à travers :

- les pratiques d'instrumentalisation grâce à différents moyens de pression (juridiques, financiers, etc.) et de contrôle. « Désormais, ceux qui ne veulent pas être contrôlés ne doivent plus compter sur les subventions de l'Etat » (Ministre de la solidarité in Liberté du 11 et 12 Avril 1997)
- les tentatives d'intervention directe sous prétexte d'assainissement du milieu associatif. L'encadrement des différentes organisations cherche à circonscrire «l'anarchie introduite par la loi 90/31 du 4 décembre 1990» (Forum d'Alger, avril 1997).
- l'orientation des activités associatives vers les créneaux définis au préalable (exemple : organiser et encadrer les jeunes dans les quartiers). Ainsi, «La C.U.P. (reconnaissance d'utilité publique) est accordée à l'association dont les activités et les objectifs sont assimilables à des missions de service public en remplacement des activités des pouvoirs publics dans le cadre de l'intérêt général» (El-Watan).
- L'insistance sur le caractère apolitique de l'association lorsque cette dernière manifeste une certaine autonomie. Des rappels à l'ordre réguliers sont adressés aux «récalcitrants» : personne n'a le droit d'empiéter sur les prérogatives des pouvoirs publics! Cette exigence repose sur une vision manichéenne qui différencie entre les «bonnes» associations qui participent de la «politique d'ensemble du pays» et les autres qui font dans la revendication et la contestation. De ce point de vue, l'association doit être un bon gestionnaire des activités dont l'Etat s'est départies.

Parfaitement conscient de l'utilité du mouvement associatif mais aussi de son caractère incontournable en tant que mouvement social et émanation de la nouvelle société en marche, le pouvoir politique tente de mettre en oeuvre une stratégie intégratrice où la liberté concédée ne peut se concevoir en dehors du cadre prévu et des modalités de contrôle mises en place. Moyen de contact avec des populations qu'il ne peut toucher et organe efficace qui supplée à ses défaillances, l'association ne manque pas cependant de susciter les inquiétudes de ce même pouvoir face à une forme d'organisation qui vient de la base et dont il ne maîtrise pas tous les ressorts.

Il est patent que la norme édictée ne peut coïncider à tous les coups et dans toutes les situations avec les différents projets de création de groupements associatifs. Si ces derniers ne constituent pas forcément l'endroit d'un discours et de pratiques de rupture, ils peuvent fournir l'opportunité d'une contestation des règles que le pouvoir cherche à perpétuer ici et là.

ii) l'Etat dans le projet associatif.

L'attitude des associations balance entre allégeance et conflictualité et, entre ces deux extrêmes, des positions intermédiaires prédominent le plus souvent. Pour différentes raisons stratégiques (subvention de l'Etat, crédibilité devant les membres associatifs et la société civile, etc...), la majorité de ces instances intermédiaires ne peuvent donner d'elles-mêmes ni l'image d'organisations «embrigadées» ni celle de groupes enfermés dans l'opposition systématique au pouvoir politique.

Si certaines associations arrivent à «monnayer» leurs services aux pouvoirs publics, une partie appréciable de ce mouvement tente de se positionner en tant qu'acteur autonome tirant parti des opportunités et des ressources offertes par l'Etat mais s'en distinguant par un rôle revendiqué de représentation de la société civile et d'intermédiation.

La démarcation ainsi évoqué est visible dans les contradictions et distorsions parfois violentes qui émaillent les relations des associations avec le pouvoir politique. Ainsi, les animateurs associatifs ne ratent aucune occasion de dénoncer les blocages administratifs et l'arbitraire dans le traitement des différentes composantes du monde associatif. La même logique transparaît dans la volonté de ces regroupements volontaires de «réguler et de contrôler les missions des pouvoirs publics» accusés trop souvent de faire des promesses sans lendemain ou de ne pas respecter la réglementation en vigueur (respect de l'environnement, spéculation foncière et immobilière au détriment des intérêts de la collectivité, etc.).

L'autre lieu de tension investi par les organisations associatives réside dans l'écart pouvant apparaître entre les discours et les décisions des autorités centrales et les réalités de la gouvernance par le pouvoir local. Ces incohérences internes de l'Etat permettent au mouvement associatif de se présenter comme un acteur incontournable en vue de préserver les intérêts de la collectivité.

A ce titre, les organisations associatives tentent de négocier avec les pouvoirs publics et d'obtenir par là même la reconnaissance de leur rôle dans la société. Dans le cadre ainsi délimité, elles revendiquent un statut de partenaire de l'Etat qui leur permet d'être une force de propositions et d'action pour défendre et promouvoir les intérêts collectifs.

Ce schéma de représentation met en évidence le déclin de l'image de «l'Etat providence» dont on attendait tout. De même, l'émergence virtuelle d'un contre-pouvoir potentiel y apparaît en filigrane. Un recadrage mental est en train de s'opérer où les associations demandent à participer à la prise de décision.

Mais cette revendication ne peut se légitimer que par le rapport effectif établi avec la société vers laquelle elles orientent leurs missions et d'où elles tirent - en partie ou en totalité - leurs ressources.

3. LE RAPPORT A LA SOCIETE.

Quel que soit le contenu effectif de l'action engagée, orientée vers la réalisation de buts utilitaires ou fondée sur la base de la défense des valeurs, le travail associatif permet de se faire une place dans la société.

Pour de nombreuses franges de la société marginalisées ou qui se croient l'être (les femmes, les jeunes, les cadres au chômage, etc..), la mobilisation des énergies et de potentialités collectives vise à obtenir une meilleure situation socio-économique et une reconnaissance publique.

Cette démarche est d'autant plus cohérente qu'elle passe par la mobilisation d'un agir sociétaire au service de la collectivité. Toute association se proclame au service du citoyen ciblé par son programme. Partant de là, le gain enregistré, aussi minime soit-il, concerne la société dans son ensemble.

Aujourd'hui, ce nouveau mode d'être-ensemble permet de rétablir un lien social fortement malmené au cours de ces deux dernières décennies. Mais la modernisation en cours de la société algérienne donne lieu à l'émergence d'une dynamique de solidarité spécifique qualitativement différente des formes communautaires d'organisation. Bien entendu, ce processus est encore à ses débuts et se heurte aux obstacles et résistances de toutes sortes.

Pour cela aussi, la forme associative par le fait même qu'elle existe et, au-delà des modalités différenciées de ses pratiques, est un vecteur puissant de transformation culturelle. Dans cette optique, il n'est pas fortuit que le regroupement associatif dans son sens moderne soit fondamentalement une modalité d'organisation de la société urbaine.

Même si le discours des animateurs focalise sur le changement des mentalités par l'éducation, le travail associatif est porteur d'une dynamique culturelle par :

- la visibilité des modes d'organisation et des pratiques induisant des compétences nouvelles pour les membres associatifs et les populations qu'ils mobilisent ;
- l'apparition et la généralisation de nouveaux langages (droits de l'homme, de la femme, citoyenneté, participation, etc...) favorisant l'évolution des manières de penser et ouvrant sur de nouvelles perspectives d'action ;
- le rapport tout à fait nouveau instauré avec les différentes structures du pouvoir politique (concertation, négociation, participation aux affaires publiques, pression et luttes collectives).

Par le fait qu'elle joue un rôle important de représentation d'un segment de la société civile, l'association intervient dans le changement des représentations sociales, notamment dans la prise de conscience progressive de sa force propre et de ses capacités d'intervention et d'influence. Le cheminement ainsi opéré se traduit par la relativisation de la toute puissance de l'Etat.

Ainsi, le développement d'un mouvement associatif diversifié, multiforme, impliqué et imbriqué dans les différentes sphères de la société ne peut manquer de se traduire par des retombées sur tous les plans et contribuer aux avancées collectives sur de nouvelles bases.

CONCLUSION.

Malgré tous les travers qu'on peut relever et les contraintes innombrables rencontrées sur le terrain, le mouvement associatif revêt une importance considérable aujourd'hui en Algérie. Dans le contexte d'une crise économique et sociale aiguë aggravée par les prédatations de pouvoirs occultes puissants et le «désengagement» d'un Etat dépassé par l'ampleur des problèmes, les regroupements volontaires constituent une réponse pour réduire un tant soit peu les pressions du quotidien, combler un vide ou contribuer à un développement quelconque (par exemple, dans le domaine scientifique). La prise de conscience de l'impact et de l'efficacité de cette forme d'organisation est réelle puisque chaque année de nouvelles entités se constituent (45000 associations sont recensées en 1997).

La compréhension du phénomène associatif et de sa dynamique passe par l'analyse du triptyque des rapports à soi, à l'Etat et à la société. La nature des interrelations entre les trois termes commande le contenu effectif de chaque organisation.

En premier lieu, l'action associative ne peut être dissociée des images-guides qui précisent les rôles et les finalités recherchés par ses initiateurs et qui influent sur les relations tissées avec l'environnement social. De même, le travail associatif ne peut manquer de produire ses effets de socialisation et de se concrétiser par l'apprentissage de nouveaux savoirs, l'acquisition de compétences et l'intériorisation de manières d'être spécifiques. Une nouvelle culture est en gestation appelée à façonner de plus en plus le monde associatif.

Cette dynamique est visible dans les rapports que l'association tente de négocier avec le pouvoir politique et où elle cherche à se positionner en tant que contre-pouvoir, sinon en groupe de pression. Les tentatives de se regrouper en fédérations régionales ou nationales participent-elles de cette volonté de peser sur le cours social, d'être un «partenaire» plus crédible malgré l'adversité ? Par ailleurs, l'Etat peut-il davantage éviter de s'appuyer sur ces instances de médiation s'il veut agir plus efficacement sur l'environnement qu'il dit vouloir développer et moderniser sans en avoir les moyens (voir le rôle des comités de quartier dans les opérations de réhabilitation de l'habitat informel) ? Peut-il encore ignorer cette demande de démocratisation et de citoyenneté qu'exprime la société à travers la création associative ?

Les retombées de cette capacité d'auto-organisation de la société civile sont innombrables et touchent tous les niveaux de la société. Au-delà des apports matériels divers pour les catégories défavorisées, les associations peuvent être à l'origine de la création d'entreprises et promouvoir l'investissement productif, source de développement économique et social. La réalisation de nombreux équipements

culturels et de prestation de services (domaine de la santé) participe de la même logique économique avec des effets socio-culturels non négligeables.

Le «travail de fourmi» accompli par une multitude de petites associations locales dénote une volonté de relance culturelle (voir Association El Assa à Oran qui veut redonner ses lettres de noblesse à la pratique du sport traditionnel de combat) et se traduit par une créativité et une production palpable (édition des écrits de Bakhti Benaouda par une association).

Dans l'Algérie d'aujourd'hui, l'action associative en tant que pratique collective permet de lutter contre les fragmentations sociale et spatiale et de sortir de l'atomisation et du fatalisme. A ce titre, elle un des outils nécessaires du passage du pays à la modernité.

Références bibliographiques

Ameur M & Filali Belhadj A, 1997. *Développement urbain et dynamiques associatives. Rôle des amicales dans la gestion des quartiers urbains*, A.N.H.I., Rabat, Janvier.

Babadji R, 1989. Le phénomène associatif en Algérie: genèse et perspectives. *In Annuaire de l'Afrique du Nord*, tome XXV, éd. CNRS pp. 229-242.

Dahak B, 1982. *Les associations en Algérie : réflexions sur les stratégies étatiques vis-à-vis du phénomène associatif*, Univ. de Montpellier, th. de 3e cycle.

Force M, 1984. La vie associative : un indicateur du changement social. *In Observations et diagnostics économiques n° 6 janvier*.

Haeusler L, 1988. Evolution du monde associatif de 1976 à 1996. *In Consommations et modes de vie. n° 34 CREDOC décembre*.

Laville J.L & Sainsaulieu R, 1997. *Sociologie de l'association. Des organisations à l'épreuve du changement social*. Desclée de Brouwer Paris.

Levasseur R, 1983. Le phénomène associatif. *In Les Cahiers de l'animation*

Miaille M, 1975. Contrôle de l'Etat sur les associations en Algérie. *In RASJEP n°1 Alger*.

Merdaci A, 1997. New York : une jacquerie urbaine. *In Galissot R., Et autres. Les quartiers de la ségrégation*.

I.M.E/Karthala Paris.

Rabhi D, 1988. *Le contrôle de l'effet sur les associations*.
Université Paris II, Doctorat Unique, .

EI-Watan : du 11 avril 1997 et du 19 février 1998

Tocqueville A, 1988. De la démocratie en Amérique
Gallimard Paris.

- *Revue de l'économie sociale, Espaces et temps
associatifs n° spécial*

EI-Watan : du 11/12/ avril 1997, 19 février 1998.

Notes

(*) Enseignant-chercheur, Institut de Sociologie, Oran.

(1) Cette contribution s'appuie essentiellement sur les entretiens avec des membres d'associations dans le domaine de la Santé et d'autres de comités de quartiers à Oran ainsi qu'un dossier de presse constitué depuis 1996.

(2) Ainsi. même les associations dites « satellites » négocient leur rapport d'allégeance dans une logique donnant-donnant et doivent se prévaloir d'un minimum de résultats auprès de leurs adhérents au risque de perdre toute crédibilité.

(3) Voir, à ce propos, Merdaci (A) : New York, une jacquerie urbaine (Constantine) in Golinot (R) et autres : les quartiers de la ségrégation, I.M.E. Karthala, Paris 1997. L'auteur décrit une action de revendication des habitants d'un quartier de Constantine sous l'égide de leur association.

(4) Voir « Sociologie de l'association ». Des organisations à l'épreuve du changement social. Paris, Desclée de Brouwer, 1997, p. 48.

(5) Cf. à ce propos les travaux de Mialle et de Dahak cités dans les références bibliographiques de cette contribution.

SAIB MUSETTE(*)

Les mouvements des jeunes : enjeux et perspectives

INTRODUCTION :

LE MOUVEMENT ASSOCIATIF – UNE APPROCHE SOCIOLOGIQUE.

Les «mouvements des jeunes», en tant que forme d'action sociale globale, ont connu durant le 20e siècle une dynamique spectaculaire, dont l'événement principal est sans aucun doute la «révolte de 1968» à l'échelle mondiale. Cette révolte a transformé la perception sociétale de la jeunesse et a abouti en 1985(1) à la reconnaissance universelle de la jeunesse, comme acteur social à part et entière. En Algérie, la révolte des jeunes en Octobre 1988 a inauguré une nouvelle ère des mouvements des jeunes(2).

Nos études sur la jeunesse algérienne(3) nous permettent de situer, pour cette conjoncture, une extension du champ d'action de la jeunesse. Cette extension constitue une dynamique dont les contours et les finalités méritent une attention particulière. A cet effet, nous développerons trois points particuliers pour situer les enjeux et les perspectives des organisations de la jeunesse algérienne : les segments d'actions classiques, l'extension du mouvement des jeunes, et les perspectives de cette dynamique. Toutefois, avant de visiter ce «mouvement des jeunes», il nous semble important de proposer en introduction, une lecture sociologique de la notion du «mouvement associatif» et une note d'histoire sur les mouvements de jeunes.

Le «mouvement associatif» ne s'offre pas aisément comme objet d'étude. Cette notion est généralement inscrite sur un registre «légaliste» dans les sociétés modernes - notamment à partir d'une reconnaissance sociétale de ce mode d'organisation des agents sociaux. C'est ainsi que toutes les études de ce phénomène retracent la genèse de ce mouvement à partir de l'institutionnalisation d'une loi anglaise(4) du 17e siècle, après des luttes sociales intenses dans le sillage de la décomposition des formes d'organisation sociales de type communautaire et féodal. Pour rappel, l'action sociale de ce mouvement était orientée vers la gestion sociale

Plus tard, cette gestion prendra une forme plus poussée, liée à l'émergence du salariat – comme forme dominante de l'activité économique, malgré les oppositions.

L'institutionnalisation du mouvement associatif en France et dans ses territoires occupés a été aussi obtenue après des luttes sociales intenses au début du 20^e siècle, avec la Loi de 1905. Cette loi qui a été appliquée en Algérie quelques années après toujours pour la gestion sociale des nouveaux pauvres produits par l'empire colonial.

En rapport avec la «jeunesse»⁽⁵⁾, phénomène apparu avec la société industrielle et l'urbanisation au début du siècle, et sans entrer dans la genèse détaillée des «mouvements de jeunes», nous pouvons construire schématiquement cinq périodes historiques :

- Du milieu à la fin du 19^e siècle, apparaissent essentiellement des mouvements à caractère religieux – en particulier dans le monde occidental.
- Au début du 20^e siècle, un nouveau type de mouvement s'affirme qu'on peut qualifier de «naturiste» en rapport avec la société industrielle et les effets de l'urbanisation et de la colonisation et la naissance du mouvement du scoutisme.
- A partir des années 20, après la 1^{ère} guerre mondiale, les mouvements de jeunes entrent dans une guerre idéologique et politique, avec les jeunes communistes.
- A partir des années 50, après la 2^{ème} guerre mondiale, une tendance à l'uniformisation des mouvements de jeunes se dessine autour des objectifs et programmes) des Nations Unies – avec la naissance des Assemblées de la Jeunesse. De même, la jeunesse allait connaître pour la première fois dans l'histoire des sociétés humaines, son institutionnalisation – avec la création, d'un «département de la Jeunesse», et puis d'un «Ministère de la Jeunesse» au niveau gouvernemental.
- Vers la fin des années 60 à ce jour, la révolte des étudiants introduit une nouvelle vision et de nouveaux objectifs aux mouvements : ces mouvements sont devenus un acteur social, à part entière, dans toutes les sphères de la société.

Ainsi depuis l'avènement de «la jeunesse», comme phénomène social urbain dans l'histoire des sociétés humaines, cette catégorie sociale a été régulièrement constituée, sous différentes formes, en «groupements» ayant une certaine homogénéité malgré la diversité des conditions sociales.

La «jeunesse algérienne» n'est pas exempte de ce mouvement universel. Le segment d'action basique a été ainsi autour des activités de loisirs et de culture (au sens large du terme) durant la période coloniale. L'institutionnalisation des activités de loisirs constitue le socle des «manifestations juvéniles» dans toute sa pluralité.

Avec l'indépendance de l'Algérie (1962), ce monde a été l'objet d'une «instrumentalisation» de tous types par d'autres acteurs sociaux - à commencer par le Front de libération nationale (FLN), avec la création d'un mouvement «politique» de la jeunesse, l'Union Nationale de la Jeunesse Algérienne (UNJA) et le «scoutisme» et les structures de la jeunesse léguées par l'administration coloniale.

En octobre 1988, la jeunesse algérienne déborde l'encadrement politique et s'impose, à l'instar des jeunes du monde entier, à la pensée unique. La faillite de la pensée unique était déjà décrétée par la Loi de 1987 sur la liberté du mouvement associatif, jusqu'alors autorisé seulement dans le cadre du Parti unique. Cet événement est apparu comme un «ovni» dans l'espace algérien. Il est vrai que la pensée révolutionnaire d'alors minimisait le pouvoir des jeunes. Objet de manipulation ou non, ce Mouvement d'Octobre devait briser définitivement le régime «socialiste», avec l'adoption d'une nouvelle Constitution en 1989 qui introduit ainsi le pluralisme politique en Algérie.

Toute une série de mesures a été arrêtée par les autorités algériennes – avec la création des associations multiples pour endiguer la colère des jeunes.

Enfin, cette extension du mouvement associatif de jeunes en Algérie fait de la jeunesse, en plus de son poids dans la structure démographique, un acteur social, à part entière, avec une capacité d'action multiforme sur la scène économique et sociale en Algérie.

1- LE POIDS DE LA JEUNESSE ET LES ASSOCIATIONS DE JEUNES.

Avant d'aborder les mouvements de jeunes, dans leurs caractéristiques, un détour sur le poids de la population juvénile est indispensable. Sur la population totale en Algérie en 1997, la proportion des jeunes s'élevait à 9,2 millions sur une population estimée à 29 millions soit 31,7%. Ce taux est à relativiser par rapport à la jeunesse de la population algérienne sur laquelle beaucoup de discours se développent.

La question première serait de savoir, dans la mesure du possible, l'engagement de la jeunesse dans la vie associative. Toutefois, cette mesure exige une prudence méthodologique. Tout mouvement peut être démembré à travers sa composition organique – à savoir les responsables, les membres et les adhérents.

Tableau n°1 : Le poids des jeunes en Algérie

age / sexe	mas	fem	total
15-19	1897498	1873367	3770865
20-24	1551648	1440432	2992080
25-29	1276377	1207183	2483560
15/29	4725523	4520982	92465,05
15 -19	20,52	20,26	40,78
20 -24	16,78	15,58	32,36
25 -29	13,80	13,06	26,86
15 /29	51,11	48,89	100,00
pop totale	14735181	14437272	29172453
% jeunes	32,07	31,31	31,70

En Algérie, aucune donnée statistique fiable n'existe selon ces paramètres. Nous pouvons cependant nous référer à certaines études,

malgré les imperfections et les limites, pour tracer quelques contours à la mobilisation des jeunes dans la vie associative.

Ainsi, selon un sondage effectué en milieu juvénile (1993), il est relevé les constats suivants :

- 77% des jeunes passent leur temps libre à la maison
- 2,9% passent leur temps libre dans les structures externes (Café & Maison des Jeunes principalement et accessoirement bibliothèques)

Ces résultats, bien qu'indicatifs, peuvent conduire à penser que la jeunesse algérienne s'exclut de toute forme d'organisation. Or tel n'est pas le cas. En considérant strictement le secteur de la Jeunesse et des Sports, nous devons admettre que les mouvements de jeunes constituent le segment le plus important du mouvement associatif en Algérie. Les données suivantes illustrent parfaitement cette affirmation.

- Selon les services statistiques du MJS, le mouvement des jeunes était évalué en 1998 dans sa première composante à :
- 3442 associations de jeunes en Algérie, dont 1339 associations à caractère culturel et 801 dans les «activités de jeunes» pour les plus importantes, et le nombre minimal est enregistré dans la lutte contre la toxicomanie et le volontariat.

En terme d'effectifs, les statistiques révèlent un effectif de 460 259 jeunes adhérents au sein de cette catégorie d'associations, avec le nombre le plus important de 148 820 adhérents autour des «activités de jeunes» et 121 763 dans les associations à caractère culturel.

- Le deuxième pan du Mouvement des Jeunes est localisé dans les Associations Sportives – avec 12 521 associations, dont 5818 dans le sport scolaire, 884 dans le football et 692 dans le monde du travail.

En terme d'effectifs, on relève 240 972 adhérents dans les clubs sportifs, 153 683 dans les écoles, 59 109 dans le sport de quartiers.

Ces données, bien qu'elles traduisent l'importance des mouvements de jeunes dans le « Mouvement Associatif » de manière générale – révèlent aussi paradoxalement une faiblesse relative des Associations en milieu juvénile en Algérie en rapport avec la population juvénile nationale, soit une moyenne de 4,5% des jeunes qui font partie de ces mouvements, dont 0,2% de filles à l'échelle nationale.

L'étude de la situation du mouvement associatif avant la réforme donne une image en quatre champs d'action de la jeunesse : dans le cadre du Parti Unique (UNJA), dans le cadre du Scoutisme (SMA), dans le cadre du mouvement sportif (MNS) et dans le cadre des activités de la jeunesse. Notre intérêt sera focalisé sur ce dernier champ de l'action juvénile, qui présente une autonomie relative de la jeunesse.

Or dans ce cadre, les quelques associations qui existaient étaient l'œuvre de l'administration. Elles furent créées à l'initiative des structures techniques de l'administration au cours des années 1970 et 1980 pour répondre à des besoins précis de leur fonctionnement, ce qui donne une

certaine confusion organique et fonctionnelle avec les services extérieurs auxquels elles sont rattachées, avec les maisons de jeunes, les auberges de la jeunesse..

A partir de la libération du mouvement associatif (en 1987) et du pluralisme politique (en 1989), ce mouvement de jeunes allait connaître une nouvelle dynamique pour s'imposer comme le moteur du Mouvement Associatif en Algérie. Mais en rapport avec le monde juvénile, ce mouvement de jeunes reste encore, dans la plupart des cas, parasité par l'administration et se trouve de nouveau en situation de faiblesse pour pouvoir réellement renégocier sa place et son rôle auprès des autorités publiques. Une évaluation de sa dynamique peut être effectuée à travers sa croissance durant les années 1990.

21. Un mouvement timide au début des années 90.

D'après les données officielles, nous pouvons relever la présence de 2 275 associations en 1994 avec 223 966 adhérents au niveau national. L'examen de la répartition de ces associations de jeunes selon le type d'activités entreprises donne la prédominance aux «activités culturelles».

Tableau n° 2 : Répartition des Associations et des Adhérents selon le type d'activités en 1994.

Rubriques	Culturelles & Culturelles	Scientifiques	Loisirs	Insertion socioprof	Protection/ promotion	Sociales	Total
Nombre d'associations	1417	212	159	196	88	203	2275
Adhérents	94081	11896	28797	59636	8398	18883	221691
% Association	62,29	9,32	6,99	8,62	3,87	8,92	100,00
% adhérents	42,44	5,37	12,99	26,90	3,79	8,52	100,00

Sources : Statistiques du Ministère de la Jeunesse. 1994, Alger

La concentration des Jeunes dans les Associations Culturelles est un indicateur de la soif d'expressions juvéniles de deux manières : soit par les actes culturels ou par des actes culturels durant cette période. Toutefois, nous pouvons relever aussi une proportion assez importante de jeunes dans les activités d'insertion socioprofessionnelle. Cette montée de jeunes sur le front économique n'est pas innocente dans un contexte de chômage croissant. Toutefois, comme par le passé, cette incursion est «drivée» encore par l'administration, avec la création des Associations par des «fonctionnaires» au niveau local – à travers les APIJ et les APEJ.

Une deuxième observation peut être effectuée à partir de données statistiques de 1997 sur ce mouvement des jeunes.

Tableau n°3 : Répartition des associations de jeunes et des adhérents selon le type d'activités en 1997.

Activités	Nbre	Adhérents	% Nbre	% adh
info & Communication	47	2186	1,37	0,47
Ecologie	151	11455	4,39	2,49
Handicapés	60	4689	1,74	1,02
Culturelles	1395	121763	40,53	26,46
Scientifiques	230	23078	6,68	5,01
Lutte Toxicomanie	16	1743	0,46	0,38
Sociales	122	15245	3,54	3,31
Volontariat	8	1056	0,23	0,23
Enfance	59	8550	1,71	1,86
Loisirs	167	27066	4,85	5,88
Activités de jeunesse	801	148820	23,27	32,33
Estudiantine	110	21033	3,20	4,57
Insertion socioprofessionnelle	179	35431	5,20	7,70
Education civique	67	21783	1,95	4,73
Alphabétisation	30	16361	0,87	3,55
Total	3442	460259	100,00	100,00

On peut aisément observer pratiquement la même concentration que 1994 – avec 40% des associations dans le domaine culturel, mais avec un effectif réduit évalué à 26% de la masse des adhérents. Les jeunes sont encore prédominants dans les «activités de jeunesse» - à savoir la palette d'activités offertes par les «maisons de jeunes»! L'insertion socioprofessionnelle, malgré l'existence d'un nombre plus important d'associations, ne recouvre que 7.7% des jeunes !

2 - QUELS SONT LES SEGMENTS CLASSIQUES QUE LES JEUNES INVESTISSENT ?

Les segments classiques occupés par les jeunes, du point de vue macrosociologique sont de quatre types: les cultures et loisirs, les sports et le civisme.

- Les Cultures et les Loisirs.

Ce segment d'action traditionnel occupé par la jeunesse est foncièrement lié à des besoins spécifiques qui apparaissent durant cette tranche de vie – caractérisée par une soif de savoir, d'expression, d'affirmation de soi. Les expressions sont généralement marquées par une forme de reproduction ou de ruptures des normes aboutissant, fatalement à la production des nouveautés que seule la jeunesse est autorisée «socialement» à faire état. Cette «liberté» a été conquise par la jeunesse algérienne qui invente, même sous la contrainte, les formes d'expression les plus virulentes – à travers la musique, les chansons, le théâtre, les caricatures, la peinture...

- Les Sports.

La pratique sportive est partout un terrain occupé par les jeunes. Comme pour les cultures et les loisirs, cette occupation est liée aux potentialités physiologiques de cette classe d'âge. La pratique sportive est réglementée par une catégorisation qui exclut l'adulte – sinon en qualité d'encadrement ou encore de «spectateurs». Cet espace de

jeunes offre toute une palette d'expressions physiques et de performances en tant qu'acteurs. L'impact des activités sportives sur la société n'est un secret pour personne – la vibration émotionnelle dégagée par une défaite ou une victoire est ressentie et affecte durablement l'ensemble des « mordus ». Des effets pervers sont prévisibles et inévitables dans une situation estimée à tort ou à raison d'injuste – la violence fait partie intégrante de certaines disciplines.

La jeunesse algérienne, comme beaucoup d'autres sociétés, a élu « le football » comme le « sport roi ».

- Le Civisme.

Le troisième segment occupé par les jeunes revient au code du « civisme ». Là aussi ce champ constitue le « terrain naturel » des jeunes. Les autres catégories de la population en sont pratiquement exclues. C'est l'âge de la socialisation, de l'apprentissage des « règles et de codes de conduites sociales ». Le mouvement « scoutisme » est une tradition et une école de civisme par excellence. Cette école maintient encore une force positive sur la jeunesse algérienne qu'aucune autre institution ne saurait remplacer.

3 - PERSPECTIVES DES MOUVEMENTS DES JEUNES ?

A côté de ces terrains désormais classiques et traditionnellement occupés par les jeunes, les mouvements des Jeunes s'étendent vers d'autres sphères d'action. Nous pouvons nous arrêter à trois nouveaux créneaux investis par les jeunes ces dernières années: le monde du travail, la pathologie urbaine et le monde universitaire.

i) Le monde du travail.

Le monde du travail, fortement perturbé ces dernières années, offre peu d'opportunités aux jeunes d'une manière générale. Face à ce rétrécissement du marché, la jeunesse s'organise et se mobilise de plus en plus pour réduire la durée d'attente, de plus en plus longue, dans la file à l'embauche. Cette mobilisation, encadrée dès le départ, a permis la canalisation des tensions vers des situations d'attente et d'espoirs. Cette réussite politique reste conjoncturelle. Les jeunes s'organisent d'une manière « informelle » autour des filières présentes dans la structure de l'économie.

ii) La pathologie sociale et le mouvement écologique.

Le deuxième champ nouveau investi par la jeunesse vient du « danger sociétal » qui menace les sociétés humaines – tels les phénomènes pathologiques urbains (toxicomanie) ou encore les phénomènes « écologiques ». Cette percée timide des jeunes dans ce type d'action est liée à la conscience du danger qui menace cette génération.

iii) Le monde étudiantin.

L'université, c'est avant tout la citadelle des jeunes. Certes ce terrain a

été depuis toujours conquis par la jeunesse algérienne mais l'expression

était muselée sous le régime du Parti Unique. La revitalisation du monde étudiant ces dernières années est à ses débuts. Ce monde constitue un réservoir d'énergies d'une grande capacité d'action. La multiplication des associations au sein des universités algériennes est sans doute un signe de bonne santé des élites de la jeunesse.

CONCLUSION :

A travers cet examen rapide des champs occupés par les Mouvements des jeunes, nous pouvons esquisser trois pistes – sous formes d'hypothèses d'études et de recherche.

i) Une capacité d'action multiforme encore muselée sinon instrumentalisée.

La faiblesse révélée par les statistiques officielles constitue une première piste d'exploration de cette forme de «léthargie» qui frappe une masse de la jeunesse algérienne. Cette situation serait ainsi une forme de pression maintenue (volontaire ou non) sur la grande majorité des jeunes, accompagnée par l'instrumentalisation des groupuscules pour faire émerger une jeunesse favorisée ou d'élites.

ii) La jeunesse otage de la crise multiforme et des déclassements ?

Notre deuxième piste porte sur la question suivante : la jeunesse algérienne est-elle otage de la crise multiforme qui affecte la société algérienne de manière générale ? dans l'affirmatif, elle est ainsi sur l'autel des «sacrifices» à consentir pour la construction d'une économie de marché dont les contours commencent à se dessiner à travers les bouleversements de la structure sociale. Les déclassements opérés, accompagnés par : la paupérisation annihileraient par là-même tous les idéaux d'une jeunesse plurielle autour des principes de la méritocratie.

iii) L'entrée dans la modernité passe nécessairement par la participation des jeunes à l'effort de développement social et économique.

Enfin notre dernière piste porte sur la participation des jeunes à l'effort du développement économique et social. La mise à l'écart de la majorité de la population constitue un exercice à haut risque que l'Algérie a déjà connu en Octobre 88 – avec la révolte des jeunes. La participation des jeunes aux commandes des différentes institutions est un gage de la modernité. A présent l'entrée dans la modernité est virtuelle tant les résistances des générations rompues aux pratiques du passé sont encore d'une forte intensité.

Notes

(*) Sociologue, Chargé de recherche, CREAD Alger

(1) Année Internationale de la Jeunesse - Unesco

(2) Cf. notre article «Condition Juvénile en Algérie» in Les «Cahiers du CREAD»

(3) Cf. Etudes «Insertion Socioprofessionnelle de la Jeunesse» - CREAD (1989) & Dynamisation des établissements de la Jeunesse, CREAD (1995) Alger.

(4) «Poor Laws» de 1601. En France, la laïcisation de l'assistance tendait à en faire un service public, alimenté soit par des aumônes, soit par des impôts. Sous François 1^{er} sera érigé en 1629 un «Grand Bureau des Pauvres» cf. Elie ALFANDARI. Aide sociale et action sociale, 2^e édition Dalloz, 1977, Paris.

(5) Cette notion est une invention des sciences sociales et date de la fin du 19^e siècle. cf. Jean JOUSSELIN – Jeunesse, Fait social méconnu, édition PUF, 1959.

LARBI ICHEBOUDÈNE (*)

Le mouvement associatif ou la tentation de structuration sociale, ébauche pour une réflexion

Bien qu'intervenant en dernier, au cours de cette journée, je me bornerai, dans cette contribution, à traiter du mouvement associatif comme caractéristique centrale de l'histoire sociale et comme cadre de solidarité du système social traditionnel algérien. Il s'agit de pratiques socioculturelles qui ont de tout temps régi les actions collectives. Si dans le passé, ces actions opéraient une véritable mitigation aux difficultés socio-économiques, de nos jours le mouvement tend vers des pédagogies d'apprentissage à être ensemble dans un cadre organisé. La difficulté d'apprentissage à être ensemble dans un cadre organisé. La difficulté d'apprentissage à être ensemble dans un cadre organisé. La difficulté consiste à montrer ce que ceci peut signifier pour une société, dont les parcours de sa formation sociale sont très marqués par des ruptures historiques. Aussi, un bref rappel des temps jadis (par exemple: l'époque ottomane et l'époque coloniale) semble nécessaire pour l'intelligence des deux moments consécutifs à l'Indépendance. Ensuite, il sera question de quelques chiffres à propos du mouvement associatif algérois. Ensuite, il sera question de quelques chiffres à propos du mouvement associatif algérois. Enfin, nous nous permettrons quelques interrogations issues du récent développement effréné des associations et de l'observation des pratiques actuelles de ce qui est qualifié plus de mosaïque de structures associatives que de mouvement au sens socioculturel du mot.

Donc, constitué d'un ensemble de structures et d'activités militantes, le mouvement associatif est entendu ici comme structure mobilisatrice d'une partie de la société civile et comme véritable outil de défense et de promotion d'intérêt collectif ou général, voire de gestion locale et régionale. Ainsi, grâce à un poids politique et économique, ce mouvement participe, par ses capacités de mobilisation à la structuration sociale dans la mesure où l'action associative est aussi militant et donc procède de la conscientisation de ses membres.

Par ailleurs cet espace d'expression des attentes est aussi celui de l'initiative qualifiant les termes des capacités de la société à se prendre en charge pour un grand nombre de questions sociales, culturelles ou économiques. Sachant que les associations sont porteuses de projets, elles œuvrent naturellement à la structuration de la société et à la société et à la socialisation des individus.

Autrement dit, le mouvement associatif participe à la construction de la

formation sociale, entendue ici dans son acceptation sociologique,

comme connaissance produite à partir des thèmes d'une typologie de relations sociales. Il devient espace idéal de pratiquer participatives et donc de plus larges intégrations citadine et socioculturelle.

C'est une question ancienne que parler du mouvement associatif. C'est pourquoi ce champs des pratiques a très tôt intéressé aussi bien les utopistes (Fourrier: le Phalanstère de Guise, que les sociologues). Durkheim, qui a consacré un important chapitre aux corporations, dans son ouvrage «la division du travail social», a imaginé le concept «d'anomies». Cette dernière désigne le mal dont souffre une société qui ne dispose pas de règles morales et juridiques suffisantes pour organiser son économie. L'anomie est ici une rupture de la solidarité, alors que la division du travail social engendre au sein des membres d'une société une solidarité organique. L'intérêt est encore motivé par les possibilités d'analyse de la place des institutions, comme une somme de capacités créatrices de la société, et comme facteur contribuant à la structuration sociale à travers les rapports sociaux de production. C'est pourquoi nous voulons croire que le mouvement associatif en Algérie accède à cette requête (demande) qu'est la nécessaire structuration sociale.

De fait, au cours de ses constructions, le mouvement associatif serait perçu, non pas comme une structure d'entraide seulement, mais bien mesurée au degré de fédération des projets et actions. Dans ce cadre, nous n'allons pas faire appel à l'histoire des pays de certains utopistes et autres pionniers à l'origine des mouvements modernes, (Robert Owen, Saint Simon et autres Fourier. Mais rappelons surtout, même lapidairement et en deux temps, quelques faits de ces mouvements à travers l'histoire récente de l'Algérie.

1. LE MOUVEMENT ASSOCIATIF EN ALGERIE : BREF APERCU HISTORIQUE

j) Le premier temps est l'époque précoloniale.

La période Ottomane a été pour le monde urbain celle des corporations de qualifications diverses qui régissaient aussi bien la vie économique, prospère à Alger, que les secteurs de régulation et contrôle de la vie sociale et politique. Dans le premier cas se sont les corps de métiers qui étaient regroupés au sein de corporations (El-oumana), (dont le nombre variant entre 32 et 45). Ces corporations, qui portaient des noms de rues et des leurs métiers, exerçaient un réel contrôle sur la qualité de la production, les prix, la régulation économique, tout en assumant la défense des intérêts de leurs membres. Le deuxième cas concerne la gestion et l'organisation des quartiers (El-houma) par les Amins des communautés les composants.

Cette délégation de pouvoir municipal à la petite échelle de l'espace social faisait de l'Amin le responsable de sa communauté auprès du pouvoir municipal et représentant de ce dernier auprès des siens. On comprend qu'un tel niveau d'organisation est l'aboutissement de formes diverses (spécifique à l'histoire de la ville) d'intégration citadine et d'un mouvement associatif fort, favorisé par les corps de métier et par la vie sociale des populations au sein de leurs quartiers respectifs. L'élévation

des habitants à un niveau de citoyenneté a été ainsi forgée par une structuration sociale élevée pour partager les valeurs sociales urbaines de l'époque. Ce qui ne sera plus le cas avec l'avènement de l'époque coloniale...

Avec l'époque coloniale commence dès le départ avec les saccages, l'expulsion et la dépossession des élites, la destruction physique du centre ville. Par exemple, au cours des quatre premières décennies, aux déstructurations succédaient les destructions, la faillite économique et celle des pratiques socioculturelles. Ainsi la période coloniale est venue balayer tout l'héritage de l'Alger précolonial.

Il s'en est suivi qu'avec la mouise générale et la précarité de la vie sociale des populations musulmanes d'Alger devaient naître de nouveaux cadres de solidarité du fait des nécessités et de la précarité économique générale. D'abord les associations naissantes, inspirées du système social traditionnel, répondaient au besoin d'entraide, impérative en période de grande misère. Ce cadre d'actions solidaire était celui de la société dominée dans sa vie quotidienne. Ensuite, viennent d'autres formes d'associations algéroises d'activités sportives, mais dépassant rapidement le domaine du sport, pour devenir des clubs d'une jeunesse sensible au discours nationaliste. Enfin la phase supérieure sera caractérisée par les associations à caractère politique de revendications socioculturelles et identitaires. Il s'agit des Jeunes Algériens au début du siècle, des Scouts Musulmans d'un apport certain pour la jeunesse et des partis politiques devant conduire à la lutte pour l'indépendance.

C'est peut être en situation d'indigence qu'un groupe ou une société dominée constitue un terrain favorable au développement du mouvement associatif. Une étude sur le mouvement social à l'époque coloniale serait d'une certaine pertinence sociologique tant cette activité était riche.

ii) Le deuxième moment est celui de l'Indépendance.

Le mouvement associatif pour la période de l'après-indépendance sera caractérisé par deux segments de temps.

Dans le premier segment; le paysage social d'Alger passera de l'existence plurielle et colorée à celui de l'existence plurielle et colorée à celui de l'existence de type unitaire. Langue, parti, idéologie, chef et même un séisme politique unique en Afrique du Nord.

Si cette vision à tendance unitaire et systémique du développement social devait aboutir au fameux slogan «un homme nouveau dans un monde moderne», ses objectifs politiques étaient surtout l'uniformisation et le contrôle des pratiques sociales et culturelles. C'est dire combien était devenue caduque toute créativité, illégale toute initiative et proscrite toute expression de liberté.

De fait, au bout de quelques années de pratiques unanimistes, à l'exception des clubs sportifs, le boisseau était mis sur les idées et toute forme d'initiative. Une réelle pression était exercée sur toute velléité à vouloir initier un projet d'association dont l'émanation n'était pas de la

«tutelle» du parti. Cette situation conduira d'abord à plusieurs «avertissements» qu'étaient les explosions sociales dans différentes villes du pays. Ensuite ce sera le séisme d'octobre 1988 dont les ondes de choc remettront en cause le système politique et ses artefacts politiques et culturels que le discours de l'époque tenait pour des certitudes. Aussi le séisme de 1988 procédait par l'épuration unitaire de la reconnaissance du pluralisme. Ce sont subitement des situations débridées, un foisonnement d'idées libérées, des partis politiques et des associations etc... Il s'agit d'un élan historique rare dans une société. La rupture d'une grande intensité politique a libéré les initiatives et rassuré quant aux capacités de la société à se prendre en charge.

2. LE MOUVEMENT ASSOCIATIF DE NOS JOURS.

Bien qu'il tente de participer à la reconquête des cadres sociaux et des grands repères de l'existence collective fortement en perte de vitesse, ce mouvement part avec de lourdes difficultés. Si nous parlons de reconquête, c'est qu'il faut rappeler que ces cadres sociaux n'ont pas cessé de subir les séismes dus aux effets de la Guerre de libération, de l'urbanisation rapide et sans suivi ni modèle, ainsi que ceux d'un système politique à l'origine de graves crises sociales et politiques.

Actuellement le mouvement est constitué de structures de type associatif dont les objectifs sont la promotion de la société urbaine à travers les questions sociales et celles du cadre bâti.

Voici quelques chiffres indicateurs de l'évolution du nombre d'associations agréées à travers l'algérois ou le gouvernorat du grand Alger.

N°	Associations	Evolution			N°	Association	Evolution		
		1993	1998	%			1993	1998	%
1	Sports	445	695	52%	7	Socio-prof.	52	79	51%
2	Parents d'élèves	?	720	100%	8	Humanitaire et social	24	41	70%
3	Cultures et activités artistiques	119	178	49%	9	Enfance	10	29	290%
4	Scientifiques	31	50	61%	10	Patrimoine historique	9	16	47%
5	Préservation des immeubles	0	839	100%	11	Suivi logement	18	47	261%
6	Comité de quartier	0	602	100%	12	Jeunesse	52	92	76%

A travers la collecte de quelques chiffres sur les associations trois remarques s'imposent pour les dernières années:

a) D'abord certaines absences (aucun chiffre n'est donné à propos des associations à caractère politique...).

b) Ensuite la liste s'allonge et varie avec le temp. A présent il y a 28 catégories d'associations agréées qui vont de protection ou promotion du patrimoine historique jusqu'aux surprenantes associations de suivi des programmes de logements.

c) Enfin il y a une véritable explosion pour certains secteurs de la vie sociale et l'on compte dans la métropole plus de 4000 associations à la fin de 1998 contre à peine 1171 en 1993.

Juste pour l'exemple, une première sélection par secteur fait ressortir les deux grands groupes suivants:

1) L'espace et le cadre bâti, sont la préoccupation de 1504 associations sur 4000 agréées par le GGA. On y trouvera notamment (le patrimoine historique, les immeubles (comité de parables?), les comités de quartier et le suivi des programmes de logement.

2) Le secteur des activités culturelles, scientifiques, jeunesse et APE (associations des parents d'élèves) était couvert par 1040 associations dont 720 pour les APE.

3) Le reste est formé par des associations d'autres catégories comme les sports, les mosquées, les handicapés, les CSP et même des polyvalents etc.

Une grande tare est à signaler c'est l'absence de structures de fédération par familles d'associations, et celle d'une presse publiant et diffusant les activités du mouvement associatif algérois. Seules quelques informations, souvent à propos de conflits et scandales, sont rapportées par la presse à son lectorat.

Aussi, tel qu'il se révèle dans la première lecture, à travers notamment les expériences en cours, ce mouvement procède de projets ambitieux constituants d'une future société urbaine autonome. Autant il s'inscrit dans la logique de structuration sociale, autant il suscite les interrogations suivantes :

- sachant ce type d'activités peut faire l'objet d'enjeux socio-politiques importants, pourquoi la perdurance d'un vide et d'un flou juridique dans la réglementation régissant les catégories d'associations. Les domaines d'intervention, enfin les modes d'organisations et de gestion.

- Cette somme d'associations nombreuses et variées serait-elle, à travers ce qui précède, une organisation suffisamment forte, organisée et structurée pour accéder à la qualification de mouvement de niveau régional ou national ?

- Sachant combien ce type d'activités peut faire l'objet d'enjeux socio-politiques importants, pourquoi la perdurance d'un vide et d'un flou juridique dans la réglementation régissant les catégories d'associations. Les domaines d'intervention, enfin les modes d'organisation et de gestion ?

Les autres remarques renvoient notamment à l'absence de cohésion et de structuration. C'est-à-dire qu'aucune activité ne révèle le souci de fédération des structures et des projets ou objectifs. Aucune communication, et aucune presse rendant compte de la vie associative et de ses nobles missions.

Enfin, nous nous devons de conclure sur deux constats rapides :

D'un côté, l'on se rend compte qu'à l'instar de bien des secteurs, le mouvement associatif présente des carences dont il convient de situer les origines. D'un autre côté, les conditions sociales d'existence qui perdurent sont suffisamment précaires pour que soit évoquée la notion de pathologie urbaine, avec ce que celle-ci évoque comme souffrances sociales et dégradations du cadre bâti. Ceci conforte l'avènement et le développement du mouvement associatif comme une impérative nécessité. En tout cas, tel que nous le saisissons dans sa portée actuelle, ce mouvement constitue l'alternative nouvelle pour la reconstruction du lien social, grand besoin actuel du citoyen. Ce dernier jusque là plus occulté que promu, accédera enfin au statut de citoyen citoyen à la place de celui d'admis.

Nous voulons dire que ce mouvement doit tendre à ce que le citoyen participe à la construction de la vie sociale quotidienne avec le droit de vivre sa ville. C'est à cette condition que la société urbaine cessera enfin d'être contre l'Etat.

Notes

(*) Professeur, à l'Institut de Sociologie, Université d'Alger

NADIA AÏT- ZAÏ(*)

L'expérience de l'association culturelle M'barek Aït Menguellet : entre le culturel et le social

C'est à la faveur du tournant libéral qu'a opéré l'Algérie en 1989 que les Constitutions de 1989 et de 1996 ont consacré le droit de créer des associations.

En effet passant d'une conception collective des droits de l'homme à une conception individuelle, l'Algérie a inscrit dans ses deux Constitutions et notamment dans la dernière de 90 les droits individuels énoncés et contenus dans l'article 30 de la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme, notamment le droit à la liberté de réunion et d'association. Ces dispositions correspondent aux articles 41 et 43 de la Constitution de 96 qui disposent ce qui suit: «les libertés d'expression, d'association et de réunion sont garanties au citoyen» (art. 41), «le droit de créer des associations est garanti» (art. 43).

L'Etat encourage l'épanouissement du mouvement associatif. La loi détermine les conditions et les modalités de création des associations.

La loi du 14/02/90 est venue compléter cet édifice juridique. Elle détermine en effet les conditions et les modalités de création des associations.

La Déclaration Universelle des Droits de l'Homme n'a pas été l'unique source d'inspiration pour le législateur algérien, c'est pourquoi nous ne pouvons pas passer sous silence les deux pactes de 1996 notamment celui relatif aux droits socio-économiques et culturels adoptés par l'Assemblée Générale dans sa résolution 2200 A (XXI) du 16 décembre 1966 que l'Algérie a ratifié en 1989 (publié au Journal officiel de la même année) dont l'article 15 reconnaît de chacun à la lecture et aux bienfaits du procès scientifique.

L'article 15 met dans l'obligation les Etats partis au présent pacte à respecter la liberté indispensable aux activités créatrices.

Ce rappel des textes donnant corps à la liberté associative est nécessaire pour comprendre l'expérience de l'association culturelle l'Ighil-Bouamas.

1. LIBERTE INDISPENSABLE AUX ACTIVITES CREATRICES.

Les organisations de masse regroupant les jeunes (UNJA) ou les femmes (UNFA) ont montré leur limite et leur incapacité à répondre aux besoins de la société civile non affiliée au parti unique, en occultant tout

un pan de l'histoire culturelle, élément important dans la construction de l'identité algérienne.

Isolés, lésés dans leur droit à participer à la vie culturelle pendant de nombreuses années, les habitants du village d'Ighil-Bouamas, à l'instar d'autres villages avoisinants, ont profité de la liberté accordée par l'Etat en 1990 de créer des associations pour s'exprimer dans ce cadre organisé.

2. CREATION DE L'ASSOCIATION.

En 1990 les jeunes du village décident de se regrouper en association. Le village d'Ighil-Bouamas (Iboudrarène) compte environ 800 habitants. La plupart d'entre eux ont quitté le village en raison de son extrême pauvreté pour immigrer à l'EST ou l'Ouest du pays, là où le travail les a amenés.

Parfois désœuvrée, et confrontée à un environnement politique hostile et réprimant la parole, la jeunesse de ce village avait un besoin profond de créer et de s'exprimer. Elle le fait aujourd'hui en se prenant en charge et en apprenant à travailler en groupes et à servir les autres.

3. LE DROIT A LA CULTURE: IMPORTANCE ET FONDAMENTALE.

Il est vrai que le droit à la culture, le droit de participer à la vie culturelle peut sembler ne pas être matières à droit de l'homme, mais ces droits ont une importance fondamentale pour les principes d'égalité de traitement et de liberté d'expression. Par ailleurs ces droits comprennent le droit de participer à la vie de la société, ce qui donne un sens large au mot culture. C'est dans ce sens que s'est inscrite par son expérience sur le terrain l'association culturelle M'barek Ait Menguellet : participer à la vie du village.

4. INVESTIR DANS LE CULTUREL POUR EXISTER ET RECONNAITRE L'AUTRE.

Dans un premier temps pour exister, pour s'exprimer, pour affirmer leur identité, pour sortir de l'isolement, il fallait aux jeunes du village investir et faire dans le culturel. Un centre culturel devait les abriter pour rendre visible leur existence et leur travail. Construire ce centre culturel, le réaliser pour concrétiser les activités, objet de l'animation, fut un long parcours du combattant. Si l'assiette du projet ne fut pas un problème à régler, (le village offrit à l'association un terrain lui appartenant pour bâtir), les financements ont été plus difficiles à réunir. Croyant fortement à la possibilité de concrétiser ce projet, les membres de l'association se sont investis pleinement dans la recherche des financements. Des membres originaires du village, habitants les quatre coins du pays, ont aidé à la réalisation du projet mettant à contribution les contacts qu'ils avaient. De la recette du gala offerte par le chanteur Ait-Menguellet, aux dons, aux subventions de l'Etat, en passant par la recette de la tombola organisée et d'un don de l'Association des femmes d'ambassadeurs après le projet remis, l'association a pu réaliser ce centre culturel. Il est

important de préciser que les pouvoirs publics, voyant la détermination des membres et leur sérieux affiché dans la prise en charge de cette construction, n'ont pas hésité à verser une subvention conséquente pour terminer le projet.

5. INVESTIR DANS LE CULTUREL POUR SORTIR DE L'ISOLEMENT.

Ces villages confinés dans les montagnes vivent refermés sur eux-mêmes. Ils accueillent peu d'étrangers sinon aucun. La création de l'association a permis aux villageois de connaître l'autre, cet «étranger» algérien que l'on ne voit jamais circuler dans son village.

Peu à peu le village s'est familiarisé avec les activités de l'association. Il les a faites siennes, il les a portées en se mobilisant pour accueillir tous ceux et celles qui venaient soutenir ses actions entreprises. L'association, quant à elle, s'est impliquée dans certains problèmes de fonctionnement du village et a apporté son concours au règlement de ces derniers.

Il est vrai que si la culture permet l'épanouissement de la personnalité humaine, cela ne peut se faire que lorsque toutes les conditions économiques le permettent. Aussi la question se pose de savoir comment concilier la culture et la pauvreté. L'association a essayé de prendre en charge les deux aspects.

6. LES ACTIVITES DE L'ASSOCIATION : DU CULTUREL AU SOCIAL

Si l'association a su mettre en place les structures pour réaliser son objet, ses activités telles que la chorale la troupe de théâtre, l'équipe de sport, la bibliothèque, si d'autres projets sont en cours de réalisation studio d'enregistrement musical, atelier d'informatique elle a été mise dans l'obligation de prendre en charge les problèmes socio-professionnels rencontrés par les jeunes. La demande s'est faite croissante et insistante du fait du taux de chômage élevé dans cette région montagneuse.

Ainsi, peu à peu, l'association s'est investie dans la formation professionnelle: atelier de menuiserie pour les garçons, et apiculture, des ateliers de couture, de dactylographie pour les filles dans le cadre de la promotion féminine. Cette dernière activité a conduit la commune d'Iboudrarène, dans le cadre du filet social, à recruter des filles ayant bénéficié de cette formation.

Le village a montré plus de disponibilité et d'engagement lorsque le volet promotion féminine a été pris en charge par l'association. La formation a pu être faite par les «Services Caritas» qui ont dépensé des cours aussi bien au village que dans leurs locaux à Alger. Cette formation a permis aux filles de pouvoir s'inscrire aux examens organisés par le secteur public de la formation professionnelle. Diplômes en mains, les filles du village peuvent prendre en charge leur avenir.

CONCLUSION.

Après cette expérience de la combinaison culture et social, les villageois se sont impliqués davantage dans les activités de l'association qui a su acquérir une crédibilité et un capital de confiance nécessaire à son action.

Participer à la vie de la société, du village, a permis aux villageois de participer à la vie de l'association, c'est là tout l'intérêt de cette expérience.

Notes

(*) Membre de l'Association culturelle M'barek Aït-Menguellet

DENIS GONZALEZ(*)

Les services Caritas des diocèses d'Algérie

1. LES « SERVICES CARITAS » : TITRE ET STRUCTURES.

Le mot "Caritas" vient du latin. Il se traduit par "charité" ou encore "amour". La Caritas est l'une des organisations par lesquelles la communauté chrétienne manifeste sa solidarité à l'égard de tous les contemporains.

Pourquoi le nom : "Services Caritas des diocèses d'Algérie" Un diocèse est un territoire où une communauté chrétienne est présidée par un évêque. En Algérie, il existe quatre diocèses: Alger, Constantine, Oran et Laghouat. Chacun d'eux est doté d'un service Caritas. Pour plus d'efficacité, l'ensemble de ces services est coordonné par un siège que je représente, et dont le nom est "Services Caritas des diocèses d'Algérie".

2. HISTORIQUE.

Pour tous les croyants, musulmans ou chrétiens, le service des pauvres a toujours été considéré comme une de leurs grandes priorités.

A l'origine, dans l'Eglise d'Algérie, l'organisation chargée de ce service s'est appelée: "Secours Catholiques". Ses statuts, déposés le 11/02/1951, mentionnaient comme but: le "secours aux misères actuelles" (cf. J.O. du 13 avril 1951).

C'est surtout après le tremblement de terre de Chlef, en septembre 1954, que le "Secours Catholiques" a commencé à connaître un grand développement. Il s'est trouvé alors, chargé de réceptionner, puis de coordonner les distributions de dons de la communauté chrétienne internationale, en faveur des sinistrés de notre pays.

Ces activités humanitaires se sont poursuivies avec intensité, durant tout le temps de la révolution. A cet égard, qu'il me soit permis de relater ce dont j'ai été témoin. Sous la responsabilité du Duval, nous recevions, par camions à travers le territoire. Un vaste réseau mixte, chrétien et musulman, était ensuite chargé de distribuer ces dons aux populations vivant dans le dénuement.

Cette assistance n'a pas toujours été sans risques. Ainsi, je garde en mémoire, qu'en mars-avril 1962, alors que j'étais moi-même en poste avec le Père Scotto, à El-Harrach, l'O.A.S avait décidé de faire le blocus du quartier Dessolier. Il voulait provoquer un soulèvement de la population en l'affamant, et obliger l'armée française à la réprimer. Le

responsable F.L.N du secteur s'appelait Omar Chebli. Son adjoint, chargé des relations avec nous, était Youssef Khaled. D'un commun accord, nous étions parvenus à monter un réseau clandestin d'approvisionnement en vivres du quartier. Mais ce réseau a fini par être découvert par l'O.A.S. Cela nous a valu être plastiquées à deux reprises.

Précisons qu'après l'Indépendance, le nom de "Secours Catholiques" a été changé en celui de "Caritas". Il va sans dire que ce service humanitaire a poursuivi ses activités, en les diversifiant même: soutien à la petite agriculture, puits, ruchers, alphabétisation, formation ménagères des jeunes filles.

3. ACTIVITES ACTUELLES.

Ces activités sont globalement de deux sortes :

L'aide d'urgence :

Il faut entendre par là, les distributions en vivres, couvertures, vêtements, médicaments, etc. l'esprit de solidarité appartient à l'héritage ancestral du peuple algérien. Il a toujours été vif et admirable. Que l'on songe, par exemple, aux actes de partage, non seulement au temps du Ramadan, mais aussi à l'occasion d'une catastrophe, d'un décès, etc. A leur mesure, les "Services Caritas" prennent part également à ces actes de solidarité, mais en privilégiant ceux qui contribuent au développement. On connaît bien l'adage chinois: "plutôt que d'offrir chaque jour un poisson à un pauvre, mieux vaut lui apprendre à pêcher".

Ce choix, évidemment, n'est pas un absolu. Il souffre des exceptions, par exemple à l'égard des enfants victimes de la violence terroriste. En liaison avec d'autres associations nationales, nous avons apporté notre contribution pour offrir aux enfants; des vêtements, chaussures, ballons, cahiers, crayons, pâte à modeler, etc.

L'aide au développement :

A titre d'exemple de cet engagement, on peut évoquer notre action à l'occasion du tremblement de terre d'octobre 1980, à Chlef. La solidarité internationale à notre égard a été, alors, d'une générosité admirable. Constatant l'abondance des dons de première nécessité reçus par d'autres organisations (nourriture, tentes, couvertures, etc), la Caritas a décidé d'investir, non point dans l'urgence, mais la réhabilitation physique des victimes. C'est ainsi que des dons en argent en provenance de l'étranger ont été bloqués. Ensuite, en concertation avec les ministères algériens responsables, nous avons décidé de confier à un partenaire allemand la construction d'un centre modèle de réhabilitation des enfants handicapés, à Misserghine.

Aujourd'hui, les "services Caritas" ne gèrent aucun centre d'accueil d'enfants handicapés. Mais dans leurs rangs, il est des personnes expertes qui apportent leur concours à des associations, soit pour les aider à ce créer, puis à se gérer, soit pour participer à la formation de

leurs éducateurs. A titre d'exemple, on peut citer les centres de Oued Ouchaih, Bouroubah et Boubasila et bien d'autres encore, à travers le territoire: Mostaganem, Tiaret, Mohammadia, Tlemcen, Béjaia, Timimoun... A chaque fois, il s'est agi d'offrir une aide matérielle ou en formation, puis de nous retirer.

Parmi nos préoccupations majeures, en plus de l'assistance aux enfants victimes de la violence et des handicapés, il y a la promotion féminine. Il est désormais acquis, dans n'importe quel pays au monde, qu'un développement durable de la société passe nécessairement par celui de la femme.

Dans le concret, nos "Services" organisent des sessions de formation en coupe et couture, tricot machine, macramé, avec l'intention, le plus possible, de former des formatrices. Ces sessions ont lieu à Alger, Oran, Constantine, Ghardaïa. A cette occasion, chaque fois qu'il est possible, nous favorisons le dialogue, entre elles et une de leurs aînées, avocate ou professeur, sur leur avenir de femme citoyenne. Au terme, il arrive, comme pour les jeunes filles de Haouch Gros, qu'après un temps de formation, nous les aidions à constituer une association; de nombreuses associations ont bénéficié de cette formation. On pourrait citer entre autres, celle de Meflah, Irdjen, Ouargla, Ighil Bouamas, Dar el Hassana, S.O.S femmes en détresse, Timimoun, Béchar, Tounane, Bel Abbès, etc.

Conscients de l'importance de la communication pour le développement, nous contribuons depuis quatorze ans, en collaboration étroite d'une revue féminine, "Hayat". Celle-ci paraît en arabe et en français.

Autre publication mensuelle, depuis 1968, et sous l'égide de la "fédération des parents d'enfants handicapés", la revue "Pèle Mêle". Cette dernière se veut être un instrument au service des éducatrices des jardins d'enfants. Toujours en lien avec les jardins d'enfants, deux membres de nos services animent fréquemment des sessions de perfectionnement d'éducatrices. Sur invitations, elles ont eu à se déplacer en divers lieux du territoire Beni Abbès, Azazga, Hassi Messaoud, Tébessa, Hassi Rmel, Skikda.

Une autre de nos grandes préoccupations, est le transfert du savoir par le livre. Nos services ne gèrent pas eux-mêmes qu'une seule bibliothèque, fréquenté par des étudiants et des chercheurs en Sciences de l'éducation. Mais ils soutiennent aussi, autant qu'il le peuvent, les activités d'autres bibliothèques, entre autres techniques et médicales.

Pour être complet, il faut encore ajouter nos engagements depuis de nombreuses années, en faveur des réfugiés sahraouis. Là encore, l'accent a été mis sur la formation de monitrices de jardins d'enfants, de handicapés, également l'offre de semences pour l'agriculture, l'introduction de l'énergie solaire.

4. QUELQUES PRINCIPES D'ACTION.

- "Aider les autres à s'aider eux-mêmes" (avoir la passion du service gratuit d'autrui. Que ce dernier finisse par devenir responsable de sa propre promotion).
- "Être humble, concret et faire des jaloux" (c'est-à-dire accepter de débiter par un petit projet, très concret, et communiquer à d'autres gens, l'envie d'en faire autant).
- "Faute de convivialité humaine autour d'un puits, celui-ci finit par s'ensabler". Faute d'entente entre les humains, un projet si utile soit-il, est condamné à la ruine.
- "L'aide caritative d'urgence ne peut être qu'une étape. L'objectif final doit être que toute personne assistée parvienne à une autonomie responsable, et recouvre sa dignité".
- "Respecter les pouvoirs publics dans leurs initiatives, ne pas se substituer à eux, ni les décharger de leurs responsabilités, mais collaborer loyalement avec eux".

5. MOTIVATIONS SPIRITUELLES DE NOS ENGAGEMENTS

- "La joie de Dieu, c'est un être humain debout".
- "La volonté de Dieu, est que tous les hommes vivent en frères".

Ce sont là deux convictions que tous les croyants, musulmans ou chrétiens, ont en commun. Le souhait le plus cher d'un père de famille est que chacun de ses enfants parvienne à son plein épanouissement; et que tout ensemble ils vivent en solidarité fraternelle. A combien plus forte raison Dieu le veut-t-il qui, de l'humanité entière, est le Créateur unique.

Notes

(*) Directeur des Services Caritas des diocèses d'Algérie.

OMAR HACHI (*)

Les associations déclarées

INTRODUCTION.

Si l'origine des associations remonte à l'Antiquité, nous avons connaissance d'un type d'association qui a existé en Algérie : les Corporations d'art et métiers et d'ethnies qui participaient par ailleurs à l'administration de la ville. C'étaient donc des associations citadines.

La phase de l'occupation coloniale de ces pratiques socio-culturelles disparaîtra dans les premières décennies ; la première association née en 1840 est la Société des Agriculteurs d'Alger.

Le droit d'association fut établi et reconnu à compter de 1901 après promulgation de la loi du 1^{er} juillet.

C'est donc cette loi du 1^{er} juillet 1901 qui a régi en France les associations relevant du droit commun et qui sera appliquée en Algérie par décret du 8 septembre 1904. Par ailleurs d'autres types d'associations: syndicats professionnels, sociétés mutualistes et associations syndicales libres représentaient des groupements régis par des textes particuliers.

1. DEFINITION ET CARACTERISTIQUES DE L'ASSOCIATION.

L'article 1^{er} de la loi du 1^{er} juillet 1901 définit l'association comme : "une convention par laquelle deux ou plusieurs personnes mettent en commun d'une façon permanente, leurs connaissances et leur activité dans un autre but que de partager des bénéfices".

- Un groupement de personnes, liées par un contrat tacite, verbal ou écrit.
- Un but commun: satisfaire un goût personnel (musique, théâtre) œuvre dans un intérêt général (instruction, assistance – comité de défense etc...)
- Une permanence dans l'activité: curée non limitée par la loi.

Une absence en but lucratif: pas de profit personnel, tout est consacré à l'intérêt général.

L'article 2 stipule que l'association peut se former librement sous réserve:

- D'avoir un objet licite conforme aux lois et aux bonnes mœurs.

- De ne pas menacer l'intégrité du territoire ni la forme du gouvernement.

2. CATEGORIES D'ASSOCIATIONS.

Les associations sont divisées par la loi, en trois (3) catégories:

a) Association non déclarée.

Elle se forme librement, sans autorisation ni déclaration préalable, sur simple accord entre les membres qui la constituent.

L'administration n'intervient pas dans sa gestion. Elle ne jouit d'aucune capacité juridique.

b) Association déclarée.

Elle doit déposer une déclaration préalable: déclaration écrite au Journal Officiel et au recueil des Actes administratifs.

c) Association reconnue d'utilité publique.

Seule l'association déclarée peut obtenir cette reconnaissance mais elle doit remplir un certain nombre de formalités (art. 8, décret du 16 août 1901) qui lui confèrent une capacité juridique complète et lui permet de recevoir des dons et legs.

3. LOIS ET DECRETS RELATIFS AUX ASSOCIATIONS.

Outre la loi du 1^{er} juillet 1901, le décret du 18 septembre 1904 rend applicable à l'Algérie, les textes suivants:

- Loi du 4 décembre 1902
- Loi du 17 juillet 1903.
- Loi du 7 juillet 1904
- Décret du 28 novembre 1902

Depuis décembre 1971, la loi du 1^{er} juillet 1901 n'est plus applicable en Algérie.

4. TYPOLOGIE DES ASSOCIATIONS.

Pour la période coloniale les Associations couvrent la période 1900-1962 et son au nombre de plus de 3000 sur les 5000 environ agréées au niveau de la Préfecture d'Alger.

Elles sont réparties en 7 grandes classes:

Administration- politique	268
Economie	167
Social	1572
Culture	778
Sport	999
Culte - philosophie	140

La répartition par communauté est la suivante :

Française:	3481	88,39%
Musulmane:	336	8,53%
Juive:	40	1,02%
Etrangère:	81	2,06%

5. EVOLUTION.

Dans cette brève présentation nous remarquons que l'évolution de la création des associations durant la colonisation était à l'évolution historique, sociale et politique: en effet le nombre des associations chute en période de guerre et se développe entre les deux guerres, ainsi qu'en périodes de crises économiques: fourneaux économiques, associations de charité, bienfaisance...

Enfin, l'éveil du nationalisme algérien a accéléré le processus de création des associations musulmanes, notamment à partir des années 30.

Pour la période du nationalisme post-indépendance, la loi du 1^{er} juillet 1091 n'est plus applicable en Algérie depuis décembre 1971. En effet la nouvelle réglementation sur les associations est régie par:

L'ordonnance n°71-79 du 3/12/1971 et n° 72-21 du 7/6/1972.

Le décret n° 72-176 du 27/7/1972.

Il y a lieu de noter que l'inventaire des associations déclarées et des syndicats professionnels pour la période coloniale a fait l'objet de trois instruments de recherche.

Enfin les associations créées entre 1962 et 1972 et dont les dossiers sont conservés aux archives ont été aussi répertoriées.

Notes

(*) Conservateur en chef des archives

DJAMILA BELHOUARI – MUNETTE*

Le mouvement féministe algérien – MFA –

L'urbanisation, la poursuite d'étude plus ou moins longue, l'expérience vécue dans le monde du travail... l'expérience vécue dans le monde du travail... vont offrir aux femmes de nouvelles perspectives, d'autres horizons et de nouveaux problèmes. Elles accèdent en même temps à une prise de conscience de soi et de l'existence d'une condition féminine.

La gestation d'un courant féministe, qui puise ses racines dans les années 70, sera le produit d'un long et profond processus. Sa manifestation sera naturellement d'abord dans le monde du travail, et là où les travailleuses sont les plus nombreuses, plus particulièrement dans la sphère de l'éducation.

En quoi consiste ce mouvement ? Et que renferme le concept de féminisme ?.

1. LE CONCEPT DU FEMINISME.

Le féminisme, c'est la reconnaissance de l'existence d'une condition féminine; puis l'expression d'une volonté de la transformer. Cette volonté peut être traduite par :

A/ «*Un féminisme non organis*», soit des courants, d'idées, une démarche...

on parle alors de *féminisme civil*.

B/ «*Un féminisme établi*». Cette forme d'expression concerne les mouvements et organisations, c'est le féminisme politique.

Enfin, il me semble important de préciser que le féminisme n'est pas le miroir exact de la condition de la féminines. Il est le reflet du degré de prise de conscience des femmes, d'où la variété de son contenu.

2. LA STRUCTURE DU MOUVEMENT

Dans le mouvement féminisme algérien, on peut distinguer deux types d'actrices sociales:

1/ D'une part, celles qui agissent sur **la superstructure et de changement** idéologique. Et là se situe tout le mouvement structuré autour du Code de la famille^[1], quelle que soit la forme qu'il prend. Ce mouvement se divise lui-même en trois tendances :

- Les **radicalises**, pour qui seule l'abrogation des Codes et des lois Civiles peut permettre aux femmes d'acquérir le statut de la citoyenne. Il s'agit de l'Association pour l'Égalité devant la loi, née le 16 mai 1985. Nous sommes en face du premier regroupement des femmes dans un cadre structuré, hors UNFA[2].

- Les **culturalistes**, dont l'objectif est la transformation des mentalités par l'émancipation des femmes. Cette tendance tente d'investir l'école, telle que l'Association Libre. Celle-ci est la première association née au cours de l'année 1985 pour drainer cette tendance, d'autres la suivront.

- Les **réformistes** pensent que le Code peut être modifié de l'intérieur – telle l'Association pour la Promotion Féminine ; mais cette association dépasse un peu la sphère idéologique puisqu'on retrouve dans son programme des actions autour du travail des femmes.

- D'autre part, on peut distinguer un **second type d'actrices**. Elles agissent plus sur **l'infrastructure**. Il s'agit de l'ensemble des associations qui gravitent autour de la sphère de la production. A titre d'exemple, je rappelle...

- L'Association Nationale pour la Protection et la Promotion de la Femme et la Jeune Fille, née le 15/07/1990.

- L'Association Nationale pour la Promotion et l'Insertion de la Jeune Fille (siège Oran).

- L'Association SEVE qui regroupe les femmes entrepreneurs.

- Le Rassemblement des femmes nationalistes. Celle-ci travaille avec SEVE, l'association des femmes entrepreneurs. Elles apportent leurs aides aux femmes pour la création de PMI/ME.

- L'Association des Femmes Cadres (AFARE).

- L'Association des femmes algériennes pour le développement, née le 27/01/1999.

Par ailleurs, je tiens à souligner brièvement un certain nombre de similitudes concernant ce deuxième groupe d'associations.

1. Certaines sont nationales, d'autres régionales ou locales, et leurs origines reviennent aux années 90, sous le multipartisme.

2. Elles ont toutes pour objectif – la libération d'une plus grande force de travail féminin, considérant que la promotion de la femme passe par l'emploi.

3. Elles ont donc comme point commun l'action autour de l'axe formation-emploi.

4. Elles tentent toutes d'occuper le terrain préparé par l'UNFA. Cette organisation a été la première à s'activer dans le monde du travail au

moyen des *Cellules d'entreprises*.

5. Nombreuses de leurs fondatrices étaient elles-mêmes militantes de l'UNFA. Mis à part, les Associations très récentes plus liées aux conséquences de l'économie de marché, telle SEVE ou AFCARE.

Donc elles seraient nombreuses les actrices de l'aile "promotion par le travail" qui auraient accumulé une longue expérience de terrain dans le cadre de l'UNFA et sous le paysage politique du Parti Unique.

Avec le multipartisme et l'exacerbation des conflits internes à l'UNFA, cette organisation s'éclate en donnant naissance à de nombreuses associations chargées chacune d'un aspect du programme d'action de "l'organisation".

Pour conclure de premier point qui concerne la structure du MFA, ces deux aspects présentés ci-dessus, avec ces deux types d'actrices (celles qui agissent sur la sphère idéologique et celles qui investissent la sphère de production) constituent le féminisme structuré et établi.

Toutes les associations qui le constitue ont pour ambition de couvrir le territoire national et faire évoluer le "*féminisme d'élite*" d'aujourd'hui vers un "*féminisme de masse*".

Ce mouvement ne peut être stable car il existe dans le tissu social un ensemble de "courant d'idées" liés à la condition féminine, qui constitue le "*féminisme civil*", tel que défini préalablement.

Et face à de nouveaux problèmes, à un autre vécu, les femmes s'organisent... et des associations naissent. C'est le cas des différentes formes de violences qu'elles subissent et l'apparition dans le paysage de ce mouvement de: "SOS femmes en détresse" née le 9/2/1992.

Le contenu du MFA est donc très varié, mais je tiens à relever qu'une organisation, telle que l'Association algérienne pour la Planification Familiale, parmi les premières nées, soit le 10/11/1987, fait exception à cette analyse. Elle apparaît sans conflit, comme un instrument de l'Etat pour la mise en œuvre de la politique "planning familial". Elle n'est donc pas structurée par rapport au Code de la Famille ni par référence à la sphère de production. Son axe central est la gestion de la maternité[3].

3. LES CONDITIONS HISTORIQUES DE LA NAISSANCE DU MFA.

Du point de vue d l'analyse institutionnelle, l'Algérie sous le parti unique avait officiellement une seule organisation de femme (l'UNFA) qui n'a pas été figée. Dans son histoire, trois grandes périodes peuvent être observées[4].

1/ *Au lendemain de l'Indépendance*, elle intervenait par la force des choses sur le terrain social. Les militantes s'activent pour trouver du travail d'abord aux veuves du Chahid. L'accent était aussi mis sur la scolarisation des filles et la formation professionnelle des jeunes filles.

Vue sous cet angle et placée sur le terrain de la bienfaisance^[5], l'UNFA des années 60 a aidé à la libération d'une certaine force de travail féminine selon le principe du travail par nécessité.

2/ *durant la phase 1966 à 1977*, on assiste à la maturation de l'UNFA et son passage de l'œuvre sociale vers l'œuvre politique. Et avec développement du tissu industriel vont apparaître des cellules d'Entreprises à côté des cellules de Quartier.

A travers cet axe, l'UNFA pénètre le secteur de l'entreprise. Par contre, elle n'a pas tenté de structurer les enseignantes pourtant nombreuses. Et c'est là qu'un autre type de féminisme émergera en entraînant dans sa mouvance les cadres des autres secteurs.

En conséquence, la base sociale de l'UNFA sera composée de femmes au foyer de milieux nécessiteux, puis des ouvrières et employées de bureaux. Les Cadres sont rares et se rencontrent parmi les responsables.

L'action de l'UNFA va refléter les préoccupations de sa base. Elle drainera un courant réformiste à partir des cellules d'Entreprises. Elle se préoccupait de la création des crèches, la formation, la féminisation certaines branches d'activité, la protection des travailleuses ...

A cette phase (1966/1977), la question féminine est soumise à la priorité du développement économique. L'UNFA ne pouvait pas aller loin dans son action, étant dépendante de la ligne politique du FLN;

On verra alors apparaître vers 1978/1979, les premiers Groupes de Femmes Travailleuses (GFT) dans les entreprises, puis ailleurs. Ces GFT^[6] s'organisaient autour des revendications socioprofessionnelles, et refusaient d'être une transition vers leur intégration à l'UNFA ou à l'UGTA, d'où le grand conflit de l'époque : ces groupes, devenus de plus en plus nombreux, remettaient progressivement en cause la capacité de l'UNFA à représenter toutes les femmes et celle de l'UGTA à encadrer tous les travailleurs.

3/ aussi la fin des années 70 sera une phase de réflexion par les travailleuses sur elles-mêmes. Les polémiques révéleront au grand jour les différents courants qui travaillaient la société. Les problèmes des femmes n'étaient plus les problèmes sociaux des années 60. Ils étaient abordés dans leur relation à un projet de société. Les principales occasions de débats ont été.

-La Charte Nationale 1976

-La préparation du 1^{er} Séminaire des Femmes Travailleuses en 1979, organisé par l'UNFA. Les discussions se retourneront contre elle.

-Les rencontres organisées par l'AFTEC – la section syndicale des enseignants. Les réflexions de l'UNFA donneront naissance au féminisme radicale des années 80. En effet, un féminisme non-structuré apparaissait lors des différentes occasions de lutte contre la

codification des relations familiales (1963, 66, 73, 79...). Ce courant caractérisé par des actions conjoncturelles va être approfondi par les réflexions des années 70, qui portent sur la condition féminine dans sa globalité. Le résultat de cette rencontre action-réflexion sera la radicalisation sera la radicalisation de cette tendance.

4/ les années 80 seront marquées par la phase de l'action anticonstitutionnelle. Elle prendra d'abord la forme d'une exacerbation des conflits entre le courant féministe réformiste structuré dans l'UNFA (courant proche du PACS [7] qui se trouvait clandestinement dans les différentes organisations de masse) et le courant féministe radical (présenté précédemment) en gestation surtout au sein de l'Université. Les réflexions des années 70 avaient progressivement mobilisé des étudiantes à des enseignantes [8]. Ce courant radical agissant sous forme de Groupe de Pression dans le but de pousser l'UNFA vers plus de radicalisme et d'autonomie.

Mais durant cette phase, un autre courant travaillait le tissu social à partir des écoles. Il s'agit du courant islamique. A partir de là, les problèmes des femmes vont être posés d'une manière plus ou moins violentes selon les conjectures. Et le Code de la Famille va exprimer les contradictions de la société.

Avec le multipartisme (1989), l'UNFA va perdre certaines de ces militantes qui donneront naissances à différentes associations, d'ont en premier «l'Association Promotion de la Femme», constituée en particulier de ses cadres. Les femmes au foyer des milieux nécessiteux seront drainées par les associations des partis islamiques, chargées de la bienfaisance.

L'Association pour l'Égalité des Droits entre homme et femme sera bien sur l'égalisée. Et en conflit avec elle, certaines de ses militantes démissionnent pour créer une autre association, telle Emancipation.

En fin de parcours, dans les années 90, ce mouvement s'exprime explicitement à travers ces acteurs qui proviennent de différentes tendances politiques.

Nombreuses de ces associations sont structurellement indépendantes mais idéologiquement dépendantes des partis politiques.

Lors des rencontres, il semble que l'intérêt du parti est placé au-dessus de la cause féminine - mais vu de l'extérieur, ce mouvement apparaît fort symboliquement et encore comme groupe de pression sur l'Etat. Par ailleurs, il a réussi à politiser la question féminine.

En conclusion, l'accès des femmes à l'éducation et plus particulièrement à l'université a permis l'émergence d'une force de travail qualifiée mais exigeante. De même l'expérience vécue dans le monde du travail et le côtoiement de l'autre sexe dans des espaces multiples vont leur faire prendre conscience des inégalités. Le Code de la famille viendra pour légaliser et renforcer ce qui était déjà culturellement dominant et c'est pourquoi il est conservateur. Face à

tout cela une masse féminine nouvelle se sent différent d la majorité silencieuse. En premier lieu il s'agit des travailleuses de l'éducation (ironie du sort !), Et les cadres des entreprises. Ces femmes seront porteuses d'un féminisme d'élite. A cette phase de l'évolution de FA, il ne peut en être autrement. Ce féminisme a différents visages et son histoire e est complexe. Il est le fruit d'une multitude d'action et de réflexion qui ont marqué son cheminement.

Références bibliographiques

Bessis S.& Belhassen S. 1992. *Femmes du Maghreb : l'enjeu*. Ed. Eddif, Tunis.

Blanquart L. 1974. *Femmes: l'âge politique*. Ed. Sociales, Paris.

Bouchardeau H. 1977. *Pas d'Histoire les Femmes*, Edition Syros, Paris.

Collectif, 1978. *Problèmes du travail et mouvement des femmes*. Ed. Syros, paris

Collectif, 1978 *La Condition féminine – Recherches du CERM*, Ed. Sociales, Paris.

Daoud Z. 1993. *Féminisme et politique au Maghreb-soixante ans de lutte : 1930-1992*, éd. Eddif-Acct, Paris.

Ghanmi A. 1993. *Le mouvement féministe tunisien : témoignage sur l'autonomie et la pluralité du mouvement des femmes (1979-1989)*, éd. Chama-collection féminisme, Tunis.

Marcuse H. 1976. *Actuels – Echec de la nouvelle gauche-marxisme et féminisme-Théorie et pratique*. Ed. Galilée, paris.

Maruani M. 1979. *Les syndicats à l'épreuve du féminisme*, Ed. Syros, paris.

Mastana-Rubattel C. 1972. *La révolte des américaines : analyse du féminisme contemporain*. Ed. Aubier montagne, paris.

Rowbotham S. 1972. *Féminisme et révolution*, édition petit bibliothèque payot, Paris.

Saadi N. 1991. *la femme et la loi en Algérie*, Ed. Bouchène, Alger.

Tissot H. (sous la direction), 1975. *La libération de la Femme*. Ed. bibliothèque Lafontss, Paris.

Notes

* Sociologue - Attachée de Recherche CREAD – Alger.

[1] Adoption du Code de la Famille en juin 1984.

[2] UNFA : Union Nationale des femmes Algériennes née à Alger en 1962, seule organisation officielle jusqu'à la libéralisation du mouvement associatif en 1987.

[3] Je me rappellerai que ce courant a vu le jour pour la première en France au début du 20e siècle. Au cours de son histoire, il est passé de la lutte autour de la «maternité consciente» vers la «maternité libre».

[4] Cf. Belhouari Djamilia «L'UNFA : une organisation de femmes ou une organisation de masse», mémoire de licence, Département de Sociologie, Université d'Alger, octobre 1980, Alger. 157 pages + annexes.

Belhouari-Musette Djamilia : Le fonctionnement de l'UNFA – l'institutionnalisation de l'idéologie politique, Mémoire de DEA, Université Paris VII, 1984.

Belhouari-Musette Djamilia: Récit de vie du personnel d'encadrement de l'UNFA et condition d'exercice du pouvoir dans l'appareil: le cas d'Alger, article in «Femme, Famille et Société en Algérie», Actes des journées d'Etudes des 2-3 et 4 juin 1987, édition URASC, Oran 1988.

[5] A propos de la bienfaisance: cette tendance n'est pas nouvelle en Algérie, elle est née en Europe à la suite de la première guerre mondiale. Ses militantes, surnommées les «les dames d'œuvres» des années vingt, sont les précurseurs du féminisme européen. Leur action avait pour objectif le «bonheur de la famille» et elles sont à l'origine de la «fête des mères».

Cf. Bouchardeau Huguette, 1977. «Pas d'histoire, les femmes», Edition Syros, Paris

[6] Cf. Kanouni Amina, «les Groupes de Femmes Travailleuses – cas d'Alger», mémoire de DEA en sociologie, Université d'Alger, 1984, Alger.

[7] PACS - parti de tendance communiste.

[8] Fin mars, début avril 80 : rassemblement des enseignantes et étudiantes pour rendre visite au Secrétariat National de l'UNFA. Il s'agissait de lui demander des comptes concernant les multiples problèmes de femmes restaient encore sans solutions.

Création d'un bulletin d'information et d'un «Groupe de Réflexion-Action» permanent sous l'appellation de «Groupe de Femmes d'Alger». Celui-ci évoluera vers la 1ère Association hors UNFA et sous le Parti Unique, née le 16 mai 1985: «Association des Femmes pour l'Egalité des Droits entre les Hommes et les Femmes».

عروس الزبير*

المجتمع المدني: الأداة ، الرأي و الفقراء الجدد

عرف "المجتمع المدني" كمفهوم والأدوات المرتبطة بممارسة منذ عشرينيتين اهتماما متزايدا، أخذ طابع التكرار من طرف الباحث السياسي و السياسي المعارض، نتيجة بروز المنظومة المعرفية والتنظيمية المكونة له كفاعل انقلابي في الأحداث التي عرفتها شبكة مكونات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي في فترة الثمانينات.

و أخذ مأخذ "الرأي" بدل "الأداة" في الممارسة الفكرية والسياسية في العالم العربي و الجزائر منه خاصة، أين ربط و بشكل تلازمي كتنظيم بديل للدولة القائمة و الديمقراطية المنشودة كممارسة. قد يعبر عن هذا موقفان سياسيان في الجزائر لكل واحد منهما ظروفه الزمنية المكانية واستراتيجية فعلهما السياسي. الأول لرئيس أحد الأحزاب الإسلامية القائمة والمتألمة مع كل ظرف والذي دعا بالحرف مناظلي حزبه إلى : "ضرورة المشاركة في إيجاد مجتمع مدني قوي يكون بديلا للدولة عندما تكون ضعيفة، هذا المجتمع المدني المفيد هو الذي سيمكن الجزائر من تغطية عجز الدولة الجزائرية في ميادين الأمن والغذاء[1] وهما ميدانان من ميادين ممارسة الدولة حتى وفق المنظر الهيجلي الأكثر تجريدا.

أما الموقف الثاني، يعبر عنه بيان "الحريات الديمقراطية[2]" الذي أصدرته ما يعرف بمجموعة الستة المنسحبة من الانتخابات الرئاسية التي نظمت بالجزائر سنة 1999 وقد حث هذا البيان كل : أشكال تنظيمات المجتمع المدني، من أحزاب سياسية ، تنظيمات نقابية و مكونات الحركة الجموعية للنضال وفق المبادئ التالية لتكريس حق المواطنة الكامل لمجموع مكونات المجتمع الجزائري و هذه المبادئ هي :

1. احترام حقوق الإنسان و المواطن.
2. الدفاع عن سيادة القانون و استقلال العدالة.
3. حق المواطنين في عدالة اجتماعية.
4. حق المواطنين في اختيار حكاهم وتكرس مبدأ التداول على السلطة بالوسائل السلمية.
5. حق المواطن في إعلام تعددي حرا اعتمادا على استقلالية وسائل الاعلام العامة و الخاصة و رفع كل أشكال الرقابة.

6. الدفاع عن حق الموظفين وأعوان الدولة في ممارسة مهامهم بعيدا عن كل الضغوط والتهديد والتعسف.

7. الدفاع عن الممارسة الحرة للنشاط السياسي.

8. الدفاع عن حرية التنظيم و الاجتماع و التظاهرات.

9. الدفاع عن حرية الرأي و حرية التعبير و حرية التفكير و حرية الإبداع.

10. احترام الحياة الخاصة للمواطن و المواطنة.

11. عدم المساس بسلامة الأشخاص و ممتلكاتهم.

12. الدفاع عن التعددية السياسية و النقابية.

13. الدفاع عن جميع أبعاد الثقافة الجزائرية و ترقيتها.

و قبل مناقشة منطلقات هذين الموقفين، و الدور المتعدد الأبعاد الأمني و الدفاع عن حقوق المواطنة الذي أعطياه لمؤسسات المجتمع المدني، و التي أقل ما يقال عنها أنها عملت عكس روحها العامة في فترات تاريخية محددة من تاريخ الجزائر [3]

لا بد من الإشارة الى دور التنظيمات المذكور اسما في **البيان /الموقف الثاني** في تحطيم شبكة ما كان يعرف بالأنظمة الشرقية المستبدة، هذا التحطيم الذي تجاوز اسقاط الأنظمة المتسلطة الى تحويل الأشكال المؤسساتية التي كانت تقوم عليها شبكة الدولة المكونة للمعسكر الشرقي.

و تبعا لعملية التحطيم هذه والأحداث التي اقترنت به والتي لم تكن متوقعة من حيث الدرجة والحدة، إلى جانب الصخب الإعلامي المروج لطبيعتها الديمقراطية، خرج مفهوم المجتمع المدني و أشكاله التنظيمية، السياسية، النقابية من ميدانه الضيق الأكاديمي التفسيري و التصنيفي ليأخذ طابع الافتتاح الموسع و يدخل ميدان الاختصاص أصحاب المثل العليا ودعاة الحرية ميدان الممارسة الأكاديمية، بل ويتم الربط عند المثقف العربي بين الديمقراطية كممارسة والمجتمع المدني كمفهوم، أي أصبح مفهوم المجتمع المدني منظورا للرأي وليس أداة للتحليل، وقرورن دوما و تلازما بالفعل الديمقراطي ليتم التعاضد بين السياسي المعارض و المثقف السياسي في هذا الاقتران.

و بذلك يكون مفهوم المجتمع المدني قد دخل لغة الاستعمال اليومية و أصبح من مضامين تركيبة لغة التسليم في الفكر الأكاديمي و السياسي العربي، و أصبح ينظر للمجتمع المدني في أشكاله التنظيمية المتنوعة دافعا لا محالة إلى التحول الديمقراطي إن كان على مستوى الرأي، الحقوق أو الممارسة المؤسساتية لكليهما و لكن تجارب الواقع تجعلنا نطرح أكثر من سؤال و خاصة إذا أخذنا التجربة الجزائرية ما بين 1989 إلى 1999، و ذلك لعدة أسباب منها كونها تجربة غنية بالعبير والاستخلاصات نتيجة للصراع الذي تم بين مشروعين للمجتمع يقومان على نفس فكرة الاستبدال و الاستحلال وسيلة فعلهما تنظيمات المجتمع المدني.

أي أن المجتمع المدني أخذ كوسيلة لحل إشكالية ثقافة و قيم التسلط في مجتمعنا

و استبدالها بثقافة و قيم العدل و الحرية و قبول الآخر.

دون الأخذ بعين الاعتبار أن ثقافة التسلط هذه و قيم النفي و الأبعاد ذات طابع بنائي في مجتمعاتنا و القول بالتنظيمات السحرية كوسيلة لتجديدها و استبدالها لازال في طور البداية بالرغم من التطور الذي عرفته هذه التنظيمات منذ انتهاء الحقبة الكولونيالية من حيث التسمية : منظمات اطارات [4] الأمة، التنظيمات الجماهيرية، و الآن الحركة الجموعية.

هذه التنظيمات لعبت دور الوسيط بين المجتمع و سلطة الدولة علما أن هذه الأخيرة هي التي تحدد نوعية هذه العلاقة و ليس العكس مما يبعدها عن التموقع الواسطي حسب الموقف الهيجلي و الربط الميكانيكي بينها و بين الممارسات الديمقراطية و دولة القانون.

لكن هذا لا ينفى واقعية مرتكزات إشكالية الربط هذه و ذلك للأسباب التالية :

أولا : لأن مجتمعاتنا شهدت و تشهد الكثير من التغيرات التي مست و تمس حياة الناس في أبعادها المتعددة.

ثانيا : أن واقع هذه التغيرات تبرر ضرورة تنمية دور تنظيمات المجتمع المدني و فتح مجالات الممارسة أمامها.

ثالثا : أن الظرف يحتم إعطاء دور أكبر فعالية للمنظمات الدفاعية و التعبوية و جماعات حقوق الإنسان و المنظمات النسوية أو ما يعرف "ب منظمات الدفاع عن حقوق المواطنة"، التي يجب أن تلعب الدور الأكبر في عملية التحول الديمقراطي و محاربة سياسات الإفقار.

و لكن هذا يدخلنا في ميدان التطلعات و الرأي الجازم و القائم على التلازم بين مؤسسات المجتمع المدني و الديمقراطية، أي الانتقال من ميدان الممارسة الأكاديمية و العلمية للمفهوم و العلمية في جانبها المادي خاصة بميتافيزيقا الثمانينات و هذا حال العربي المثقف المتقل بالكثير من المفاهيم المشحونة بالتمني و التطلعات منذ فترة الخمسينيات مثل مفاهيم "التغير الثوري" و "دولة القانون" إلى غير ذلك من المفاهيم المتشابهة و المتوازنة و التي لم تؤدي الدور الذي نظر له المثقف العربي. أليس التنظير للمجتمع المدني و نقله كمفهوم الى ميدان الرأي يدخل في نفس الرومانطيقية القائمة على " تحزيم" كل أشكال التنظيم التي يعرفها المجتمع العربي و جعلها تتطابق من حيث الروح مع مثيلتها في مجتمعات المركز؟ انه السؤال المحرج.

أليس الأجدى بيننا التركيز على المناخ الثقافي و العقائدي الذي تعمل فيه هذه التنظيمات، و هذه هي وظيفة "المجتمع المدني" كأداة تكون كما كانت عند مراحل تأسيسه الأولى. لأنه و بكل بساطة مورثنا العقائدي و الثقافي في أشكاله المتعددة هو الذي يحدد و الي حد كبير دور هذه التنظيمات و ليس العكس، و خاصة في هذه الظروف المهيأة و في كل لحظة لظهور "حاكم العامة" و الذي يتصف بالصفات التي تنشدها، فهي مستعدة استعدادا نفسيا، عقائديا و ثقافيا للتهاتف معه و من ورائه بشعارات نافية لمؤسسات السيادة الشعبية و رموز حقوق الإنسان [5].

إن الإفراط في الأمل الديمقراطي و قيم الحرية يواجه الكثير من العوائق و خاصة تلك الضابطة و المشكلة لنظرتنا لأمر الحياة و أساسيات الاجتماع، هذه القيم التي تؤمن بها الجماهير و تدافع عنها إلى حد الموت الهيجلي، لأنها و بكل بساطة غير مستعدة

أن تخلع من واقعها الاجتماعي وأطره التنظيمية و ترمى في عوالم خيالية تتناقص فيها إلى أبعد حدود القدرات و التمنيات، و التي تظهر في شكل عقبات مادية و نفسية تؤدي في حالة محاولات كسرها إلى انبعاث الإيديولوجيات المهجورة **Archaïque**، الداعية إلى المحلية و حياة الجماعة الأثنية^[6] أو إيديولوجية العودة إلى مجتمع الصلاح و صفاء و كمال الأحكام و ما يزيد الأمر تعقيدا أن هذه الإيديولوجيات يساعدها الوضع الاجتماعي القائم على بنية مؤسساتية مناسبة، إن كان على مستوى الاجتماع أو على مستوى نظام الحكم القائم وعلى قدسية الأعراف و المعتقدات القبلية و التي قد تأخذ مسميات أخرى مثل الجهوية كما هو الحال بالجزائر.

هذا النظام الذي يقوم على محاولات أضعاف المؤسسات السياسية و مبنى على دستور أو دساتير وقوانين أعطت لمفهوم دولة القانون أبسط المعاني و تحويل مؤسسات الدولة إلى جيوب و خلايا لزمر المصالح المتصارعة، ليصبح الحق كل الحق في الامتياز لمن يمارس السلطة.

هذا النظام أو التنظيم إن كان على مستوى حياة الاجتماع أو الفعل السياسي زاد من وطأة ثقله فلسفة الحياة الاجتماعية و السياسية لعامة الناس و خاصتهم و المعبأة بالمقدسات، و التي عطلت و لا تزال تشكل روح وطنية راسخة و قائمة على الحس المدني في كل مستويات أدائه، يجعل من الأفراد يسلمون تنظيم شؤون حياتهم إلى سلطة قائمة على الاختيار لا الجبر.

لكن من حسن حظنا أن الكامن من مورثنا الثقافي والمهمش من "ثلاثي" المعادلة السياسية فيه من الإجابات التي يمكن أن تكون منطلقات نظرية و وسائل ناجعة تمكننا من دخول الفعل لهذه الألفية الثالثة بثقافة حق الإنسان أن يكون إنسانا قبل أن تكون له حقوق الإنسان وفي شعارات مجتمعات الهيمنة، ومن اجابيات هذا التراث عدم التشريع الطبيعي للاستبداد و الظلم الاجتماعي. فالجور لم يترسخ كعقيدة شرعية، بالرغم من الانحرافات التي عرفها تاريخنا السياسي، هذا الانحراف لم يشمل و لم يضم البناء الثقافي و الوجداني لأمتنا بالرغم مما أصابها من محن و التي كادت أن تقضى على عقيدة حب العدالة و المساواة و النفور من الجور.

هذه العناصر الإيجابية هي الأمل الذي يمكن أن يبني عليه و يؤسس عليها النظام الذي يجب أن يدفع إلى النشاط و المشاركة شريطة الاحتراز من الربط الانفعالي والعاطفي على مستوى الممارسة فيها بينها و بين التطلعات الديمقراطية. والجزائر عبره في هذا الميدان أين قام فعل هذا المجتمع على "الساطور" و الخط البين بين مؤسسات الدولة و نظام الحكم. لذا وعليه فإن نقل "مفهوم المجتمع المدني" من ميدان التصنيف الى ميدان الرأي يتطلب الكثير من الحيطة و الاحتراز، لأن هذا النقل و بكل بساطة يثير حالة من عدم الارتياح، لأن و بكل وضوح الذين صاغوه من الأوائل^[7] كانوا يهدفون من وراء ذلك وصف الحقائق الخارجية للمجتمعات الأوروبية و أمريكا، الشيء الذي يجعلنا نفهم علامات عدم الرضا لدى الكثير من الباحثين العرب مشرقا و مغربا في توظيف هذا المفهوم لفهم آليات أداء مجتمعاتهم، و عدم الرضا هذا تجلى في أشكال و مستويات متعددة و منها خيبة الأمل، خاصة في المجتمع محل المعاينة وفق أبجديات هذا المفهوم^[8]، لان و بكل بساطة أزمة التحولات التي تمر بها مجتمعاتنا والتي كان من المفروض أن تكون سلمية حسب القاعدة السيوسولوجية، أصبحت تتحدانا في كل لحظة معاينة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار عجز حوصلة الكثير من البحوث الأكاديمية و تفسيراتها التي ترجعنا دوما إلى حالة نقطة الصفر المتحائل، مما جعل

الكثير من المنازعين لاستخدام هذا المفهوم يقيمون الحجة و إن كات حجمهم لم يتجاوز مستوى الرأي البديل .

فهم يرون فيه مفهوم يدخل ضمن ترسانة المفاهيم التي شاع استخدامها و التي ينبغي التعامل معها بحذر، لأنها شاعت في شكل لافتات تم استجلابها من الآخر المكان للتناطح مع الآخر الذات وفق مسلمة "ما عندكم عندنا".

و من هذه الزاوية يرى هذا الاتجاه : " أن مجتمعاتنا لها من الخصوصية تجعلها تنفر من إسقاط هذا المفهوم، فإذا كان يعني مجتمع المؤسسات التي يستعصي على سلطة الفرد، فإن التجربة الإسلامية أكثر ترسيخا لهذا المعنى لأن القانون الذي يحكم المجتمع مصدره الشريعة التي تتجاوز السلطة، مما يعطي للمجتمع وسيلة يستطيع أن يمارس بها حياته و يدير شؤونه بطريقة تجعله غير خاضع لإدارة السلطة"^[9] فالمجتمع الإسلامي حسب هذه الرؤية له آلياته التي تجاوز آليات المجتمع المدني وفق التجربة الغربية، و تقوم على مؤسسات نوعية، تتجاوز الدولة في ميادين عده و منها الخدمات العامة و الرعاية الاجتماعية، هذه الآليات لها من القدرة في الكثير في مجالات تطوير المجتمع بطريقة مستقلة و ذلك وفي تصور مطلق يكرس حق المواطن الإنسان ذو الكرامة المستقلة و مكلفا تكليفا كليا يتساوي فيه الحاكم و المحكوم.

إذن فكرة خلق مجتمع متحرك دون أن يكون مسحوقا في السلطة/ الدولة، هو من صلب الواقع الإسلامي و لا حاجة لنا لعنونتها بعنوان المجتمع المدني، لان المؤسسات التي يعتمد عليها أداء المجتمع تشكل كيانات قائمة و مستقلة و فاعلة بحكم كون الشريعة هي مصدر التقنين لها.

و لكن الأشكال ليس مسألة استبدال لغوى ذو طبيعة حضرية و رفض لمفهوم لأن أصوله غربية فالقضية أعمق، لأنه وكما سبق أن أشرت، المجتمعات العربية أصبحت تتحدى الجميع بمفاجآت تحولاتها و أداء آلياتها المعاكس.

و عليه المسألة تصبح ليس في الأصول الحضارية و السوسيولوجية للمفهوم ولكن في قيمته التفسيرية^[10] و التي أصبحت محل ريبية و مسألة، بمعنى كأداة مفسرة و مترجمة للظواهر القائمة والمكتملة^[11]، لأنه انتقل من هذه الخاصية إلى ميدان الرأي وأصبح مفهوما دوغماتيا عقائديا يعبر عن تطلعات وقيم، عوض أن يكون أداة لترجمة الواقع، و وظيف ليقوم بوظيفة ايديولوجية ذات طابع تصنيفي بين التنظيمات التي تشكل البنية المؤسساتية و القانونية^[12] للمجتمع المدني.

و المثال واضح في أدبيات الكثير من المثقفين الذين أجلهم، و الذين يربطون و بعفوية صادقة بين الديمقراطية و تنظيمات الحركة الجمعوية في بلدانهم أي أن المفهوم أصبح أداة للرأي عند أهل التفسير، و أداة توظيفية لخدمة المواقف السياسية والثقافية التي تتعارض مع أبسط أبجديات الديمقراطية عند أهل الممارسة السياسية المعارضة التي تأخذ صفة البديل و التي ترفض مبدأ قبول الآخر.

هذا الانحراف الذي يعرفه المجتمع المدني في أشكاله التنظيمية و المائل في الانتقال من ميدان الوظيفي كأداة تحليل وتصنيف، إلى الميدان التوظيفي كوسيلة، ليس غريبا ولا خاصا ببيئتنا ذات التاريخ المليء بأساطير التحول على المستوى الفكري و أدواته، بل هو انزلاق ذو طبيعة ميتامورفوزية Metamorphos ذات طبيعة تحويلية عرف بها المفهوم في موطن نشأته أين رفع إلى درجة الأسطورة لا الوسيلة

الضامنة للتحديث [13] و بالتالي تحول للمراهنة الفكرية على واقع اجتماعي قائم وآخر غائب متطلع اليه.

أي أن المفهوم فقد الصرامة العلمية المطلوبة في كل مفهوم ذو طبيعة تفسيرية للممارسة الفعلية لمكوناته التنظيمية وأهدافها السياسية و الثقافية و الاجتماعية الاقتصادية [14] و التي تنافي في كثير من الأحيان قيم العدالة والتسامح و الحداثة السلمية.

إن الربط القصرى بين هذه التنظيمات و مثل الديمقراطية لا يوجد في كثير من الحالات الا في مخيلة بعض المفكرين العرب الطبيعيين، لأن الممارسة التاريخية [15] و الواقعية القائمة الآن تؤكد عكس ذلك من مناحي عدة، و الافرازات الناتجة عن الحالة الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين 1989-1999 ليست بالفريدة و لا يمكن أن تكون.

السؤال التفسيري يكون على النحو التالي : الا يمكن ارجاع ذلك الى كون أن جل تنظيمات المجتمع المدني مؤسسة وفق عقيدتين الأولى ذات طابع ثقافي اجتماعي نافية لمبدأ قبول الآخر و الثانية ذات طابع قانوني دولاتي هادفة الى تكريس واقع النظام ؟

والجواب قد يكون أن جل التنظيمات الجمعوية المتواجدة على الساحة السياسية الاجتماعية و الثقافية، أسس و أهداف الدولة الوطنية و مشروعها في حالتها الخروج و الطاعة و هو ما يدل عليه طبيعة القوانين التي سنتها الدولة الوطنية لتنظيم أشكال الوساطة بينها و بين المجتمع و الماثلة في التنظيمات المهنية و الجمعوية، و من هذه القوانين نذكر كمثال لهاتين العقيدتين الأمر المنظم للحركة الجمعوية الصادر سنة 1971 و الذي ينص في مادته الثالثة و الرابعة على ما يلي :

أولاً: لا يمكن لأحد أن يؤسس أو يقود جمعية اذا لم تتوفر فيه الشروط التالية :

1. أن يكون من جنسية جزائرية منذ سنتين على الأقل.
2. أن يكون سنة 21 على الأقل.
3. أن يتمتع بجميع حقوقه المدنية و الأخلاق الحميدة.
4. أن لا يكون قام بسلوك معادى للوطن أثناء الثورة التحريرية.
5. أن لا يكون له مواقف أو نشاطات تتعارض مع مصالح و أهداف الثورة الاشتراكية.

ثانياً: تكون منعدمة من حيث الواقع و الأثر :

1. كل جمعية تكون ذات طبيعة تمس بالاختيارات الأساسية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية للبلاد، و سلامة التراب الوطني.
2. كل جمعية أسست على قضية غير شرعية، و تكون أهدافها تتعارض و القوانين و الأخلاق الحميدة.

هذا الأمر تحول إلى عقيدة كامنة و فاعلة تتحكم في رجل السلطة العمومية بالرغم من تبدل القوانين و الأحوال.

و هنا يكون الحق كل الحق لانجلس عندما جادل ماركس حول طبيعة العلاقة بين الدولة، المجتمع والمجتمع المدني حيث قرر أن الأولى هي التي تحدد العلاقة و تنظمها بين الأطراف الثلاث و ليس العكس، هذا عن العقيدة الدولانية.

أما العقيدة الاجتماعية تمثلها مواقف و ممارسات أمراء البديل بصنيفهم و اللذين وظفوا مؤسسات المجتمع المدني توظيفا يتأمر مر على المثل العليا للديمقراطية و متطلبات الحداثة باعتبارها تغييرا سلميا ذو طبيعة تطويرية و جعلوا المجتمع المدني يقوم فيهما بدور مقنن و محدد، يغلب عليه طابع التبرير و المسايرة، لأن أهلية المعارضة و دور المنظم **Regulateur** للعلاقة بين الدولة و المجتمع مصادرة قانونا ومعلقة أو معطلة ثقافيا، و هذا يخرج تنظيمات المجتمع المدني و شكلها الجمعي خاصة عن دورها في إطار هذا الوضع و بما أن الدور الأهم لتنظيمات المجتمع المدني ، و الجمعية منها، كقوة للاقترح و التصور و المشاركة في عملية التحديث السليمة، لا للمحافظة على مشاعر الحق [16]، و الانتقام، لأن التحديث السلمي و هذه هي خاصيته الجوهرية، يقوم على طرح الأفكار و محاربة قيم للآخر مهما كان هذا الآخر، و الداعوة إلى تدميره [17] أو الانتقام منه.

هذا السلوك لا يمكن الخروج منه بعملية عكسية ذات طابع جدلي تقوم على إحياء المغيب من موروثنا الثقافي السلمي و التسامحي، و الذي يمكن أن نبني عليه "منظومة مدنية" تمكنا من الفعل الاجتماعي الواعي بضرورة الآخر، و نجد كيانه كيفما كان بصرف النظر عن موقعه الاجتماعي، الثقافي، الاثني و الجنسي "Gender".

و هذا لا يمكن أن يكون الا اذا توفرت و ترسخت القناعة الواعية و قوة العزيمة على ترقية الآخر مهما كانت انتمايته السياسية [18]، لان الحداثة و التي من مضامين مكوناتها الأساسية حقوق الانسان، هي الدفاع السلمي عن الحقوق الديمقراطية في أشكالها المتعددة و مستوياتها المتنوعة، و لا يمكن حصرها في نموذج بعينه مهما كانت قدسيته أو تعالي منطلقاته الفلسفية و ليست عملية استبدال لنموذج من القيم بنموذج آخر مقابلة له [19]، لأنه و بكل بساطة فإن العناصر التي اعتبرت من طرف البعض جانحة في ثقافتنا لم تشرع أبدا للاستبدال و اللامساوات و ليس هما ميزه تراثنا التأسيسي.

بل الجور كل الجور قادم تاريخيا و قادم أنيا من النموذج الذي نتهاقت و نتفنن في محاولات تقمص مظاهره، و نقوم طوعا بكسر كل آليات أجهزة المناعة و الدفاع والحامية من مظالمة، و منها سياسات الافقار و الارهاب الاقتصادي والاجتماعي التي فرضت على أوطاننا و مكوناتها الاجتماعية الفتوية العارية من كل دروع الحماية، هذه السياسات التي بدأت مع الاجراءات التطبيقية منذ بداية الثمانينات و التي تزامنت غرابية مع فناء الزعماء الرموز جعلت دور تنظيمات المجتمع المدني تبرز كضرورة اجتماعية، و يطالب أن يعطى لها دور بالغ الخطورة و ذو طبيعة استراتيجية لمواجهة الافرازات الناتجة عن تفكك آليات التكافل الاجتماعي [20] كمحصلة لسياسات الافقار. استراتيجية الفعل لتنظيمات المجتمع المدني و شكلها الجمعي خاصة هذه تقوم على الدفاع عن العدل الاجتماعي ، لمواجهة افرازات الخيارات الاقتصادية الجديدة وتأثيراتها الاجتماعية المثبوتة رقميا و منها :

ادخال فيئات اجتماعية جديدة عالم الفقر بعد ما كانت مصنفة ضمن فئات الامتياز.

ظهور أشكال جديدة من العنف من أجل ضمان حد العيش.

و وضع جزائر "الاصلاحات الاقتصادية" دالة عينية على ذلك.

هذه الاصلاحات بالرغم من ضرورتها التنظيمية، أدت الى أزمة اجتماعية متعددة الجوانب وحادة التأثير، من مظاهرها اختلال التوازن الاجتماعي و ما أدى اليه هذا الاختلال من نتائج ماثلة في وقائع أحداث أكتوبر سنة 1988.

هذه الاصلاحات التي لم تتوفق بالرغم من هذه الأحداث و استمرت باستمرار الأزمة السياسية و الأمنية التي أصبحت تعرفها الجزائر منذ سنة 1992، أدت الى تطور مذهل في أرقام البطالة كنتيجة منطقية و حتمية لسياسة اعادة الهيكلة و التي قامت على فرض عقدا اجتماعي جديد يقوم على :

1. انهاء العمل بالقوانين التي كانت تضمن الوظيفة و منصب الشغل الدائم.

2. الاخذ بالمرونة الوظيفية كطريقة للعيش و المحافظة على الحياة [21].

3. تأسيس اقتصاد يقوم على ايدولوجية ذات الطابع انساني كوسيلة للمحافظة على التوازن الاجتماعي مما أدى الى "جمهرة البطالة" و توسعها عموديا و أفقيا، هذه الظاهرة التي ترى فيها المؤسسات المالية العالمية "ضرر اجتماعي لا بد منه" من أجل تقويم اقتصادياتنا التابعة و تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية Macro-Economique أي أن البطالة و تدهور مناصب الشغل بشكل مرعب تعتبر ضرورية و حتمية لعملية الاصلاح الاقتصادي و ليست من النتائج المنطقية لسياسات اعادة الهيكلة، القائمة على تخفيضات النفقات العامة المقرونة بالتسريح المعمم مما أدى الى تقنين العوارض الملازمة لها و منها :

أ - هيكلية ظاهرة الوقتية.

ب - غياب الوظائف و مناصب الشغل القارة.

ان تعميم ظاهرة البطالة في حالة الجزائر أدى الى نتائج وخيمة على مستوى الخريطة الاجتماعية تجعل مؤسسات المجتمع المدني و شكله الجمعي خاصة أمام تحديات كبرى لمواجهة نسبة البطالة المتزايدة التي نعطي أمثلة عنها : بلغت نسبة البطالة سنة 1998، 29,5 % و في سنة 1997، 30,8 % فإذا قارنا هذين نسبتين بنسبة البطالة سنة 1966، و التي كانت تبلغ 32,9 %، نجد أنفسنا أمام وضع غير بعيد عن الوضع الذي كانت تعاني منه الجزائر أثناء الحقبة الكولونيالية والذي امتدت آثارها السلبية الى السنة الاخيرة المذكورة أعلاه [22]. ظاهرة البطالة هذه بدأت تعرف ارتفاعا محسوسا ابتداء من سنة [23] 1985 و تسارعت الى مستويات عدم التحكم ابتداء من سنة 1994، لمعرفة خلفيات هذه المعادلة لا بد من الإشارة الى فترتين محورتين في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر وهما:

1. فترة ما عرف باعادة الهيكلة الطوعية بين سنتي 1986 و سنة 1993.

2. فترة اعادة الهيكلة القصري التي تمت ولا تزال تحت المراقبة الدائمة لصندوق النقد الدولي.

هاتين العمليتين كان لها أثر دستوري قبل أن يكون اقتصادي، بعد أن كان منصب الشغل محمى دستوريا دخل عالم "اليونة" [24] و تصبح هذه الصفة ميزة القوانين التي تنظم علاقات العمل بالجزائر حاليا هذه التغييرات التي يقدمها الخطاب الاقتصادي الرسمي ذو الطبيعة الايديولوجية، كضرورة اقتصادية تنظيمية بحتة و عملية تحويلية تدريجية، لم تتم كذلك، و بل أخذت طابع التغيير الحاد و العنيف مما أدى الى نتائج قد تعبر عنها جزئيا أحداث أكتوبر 1988.

اذ عرفت سوق العمل ابتداء من سنة 1986، معاكسة مع تلك الظروف التي كانت تعرفها في السبعينيات، و منها ارتفاع في نسبة البطالة حيث انتقلت من 9,1 % سنة 1986 الى 23.7 سنة 1992. هذا الارتفاع في نسبة البطالة رافقه انخفاض محسوس في خلق مناصب الشغل.

هذه النتائج مرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية وايديولوجية ضرورة الانصهار في مؤسسات العولمة، و التي صاحبها خطاب اقتصادي ايديولوجي بالجزائر ابتداء من سنة 1982 يبرر لضرورة تخسيس Degraissage المؤسسة الاقتصادية الجزائر، لكن عملية التخسيس هذه أدت الى ديناميكية جديدة سلبية ماثلة في ارتفاع نسبه البطالة و ديمومة هذا الارتفاع ، لتكون جموع البطالين مهينة للفعل السياسي الانقلابي للسنة 1990 و هي السنة التي عرفت مدا تصاعديا للتيار الاسلامي و فعله السياسي القائم على الممارسة الحزبية و الجمعوية القانونية.

فكان التناطح بين منظمات المجتمع المدني بشقيه الديني و "الديمقراطي" و محاولة للفوز بهذه الغنيمة المهدات من طرف سياسة الاصلاحات الاقتصادية فكان العمل و النتيجة "عنف الحالة الجزائرية" الذي طال البنية الثقافية، الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري.

هذا بالرغم من المحاولات اليائسة للسلطة العمومية للتكفل بواسطة الشبكات الاجتماعية بالعمال و جماهير الفقراء الجدد، لكن كلفة هذا التكفل تدل على هزالته و عدم فعاليته المبلغ التعويضي الذي كان يقدم للبطال و الذي لم يتجاوز 120 دينار جزائري يوميا.

هذا الوضع اقترن بتخفيض مذهل للعملة الوطنية و وصل هذا التخفيض الى مستويات قياسية في هذا الجو لم تقم منظمات المجتمع المدني ولا تزال الا بالتناطح على مستوى الذات و الآخر.

على مستوى الذات المختلفة سياسيا و على مستوى الآخر المختلفة ايديولوجيا مع التحديد أن منظمات المجتمع المدني الماثلة في الحركة الجمعوية ذات الطابع الاسلامي كانت السابقة الى رفع راية العدل الاجتماعي والاقتصادي حقوق المواطنة، وأن وُضف هذا المطلب العدلي لخدمة الأغراض الايديولوجية لمشروع المجتمع البديل.

في هذا الجو بقي نمو ظاهرة البطالة يتزايد و بسرعة مذهلة، حيث كانت ساحة الغضب العنيف تزود بمعدل 200.000 بطل سنويا و ممن الذين كانوا في مناصب شغل قارة أي ما يعادل نسبة 25% من السكان [25] النشطين.

و كان "الكاهن" الأعم و وراء العملية في كل اللحظات العملية، إذ بعد الاتفاق الذي أبرمته الجزائر مع هذا الكاهن "صندوق النقد الدولي" - سنة 1991، كان الاتفاق

الثاني، و الذي عرف باتفاق Stand-buy، و ذلك وفق شروط مقسمة من حين الالتزام و المدة الزمنية الى قسمين :

ا - شروط عاجلة

جوهرها الأساسي الضغط على الطلب كأحد المتطلبات الأساسية والضرورية "النجاعة" لسياسة التسوية الهيكلية، و ذلك وفق الاجراءات التالية :

1. التخفيض من النفقات العامة و الاجتماعية منها خاصة، التعليم و الصحة.
2. تخفيض ميزانية التجهيزات خاصة بالنسبة للقطاع العمومي و إلغاء المساعدات الانقاذية الموجهة له.
3. تجميد آلة التوظيف.
4. تجميد سلم الأجور، و إلغاء سياسة الدعم لأسعار مواد التجهيز و الاستهلاك.
5. الاصلاح الجبائي و الاتجاه نحو رفع الضرائب الغير مباشرة لتقليص الاستهلاك العام
6. تخفيض العملة الوطنية و الذي وصل الى أرقام قياسية.

ا- الشروط التقيدية

الهدف منها ادماج الاقتصاد الوطني و تكييفه مع المعطيات العالمية الجديدة و ذلك وفق الاجراءات التالية :

1. اقامة الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية لتتماشى و الهيكل الانتاجي العالمي. الجديد و ذلك لتسهيل التبادل السلعي.
2. تسهيل النقل المعاكس لرؤوس الأموال.
3. تطوير المنظومة الانتاجية و تكييفها اتجاه الصادرات.
4. إلغاء القيود القانونية على المعاملات الخارجية.
5. الابتعاد عن التسيير الاداري لهذه المعاملات.
6. فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي و تشجيعه ضريبيا.
7. حماية و تسهيل نقل الأرباح.
8. ضمان تسديد الديون عبر الموارد المحلية و بالعملة الصعبة.
9. وضع حد لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي، و خاصة في ما تعلق بتحديد الأجور و الأسعار.
10. استبدال التخطيط بالسوق و العام بالخاص.

هذه الشروط كان لها من الأثر الأقوى على الظروف المعيشية للمواطن بالرغم من سن بعض القوانين القاضية بحماية مناصب الشغل غير أن النتيجة كانت عكس روح هذه القوانين و هذا ما يعبر عنه الجدول أدناه.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
المحددات								
إجمالي البطالة	10.156.000	1.233.000	1.344.000	1.519.000	1.660.000	2.125.000	2.166.000	2.250.000
نسبة البطالة	7.19	10.21	70.23	36.23	36.24	90.26	30.28	08.30
السكان النشطين	5.850.000	85.000.6	6.318.000	6.560.000	6.814.000	7.561.000	7.811.000	7.500.000
السكان العاملين	4.695.000	4.852.000	5.042.000	5.436.000	5.436.000	5.436.000	5.625.000	5.300.000
إجمالي السكان	25.299.000	25.840.000	26.600.000	26.000.000	27.200.000	27.200.000	28.200.000	29.300.000

*المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ، لذا يجب أن تؤخذ بالحذر المطلوب..

ان المؤشرات الرقمية المبينة في الجدول لا توضح طبيعة التجانس من عدمه، فهي ظاهرة حاملة لنماذج و لفئات مختلفة و متنوعة.

لذا معرفة حجمها لا يكفي لفهم الآثار الكلية لها على مستوى المجتمع ، لذا لا بد من الإشارة الى تنوع أوضاعها الفردية كضرورة لهذا الفهم.

يلاحظ للوهلة الأولى أنها مست فئة الذكور المعروفة تقليديا بكونها الممول الرئيس للعائلة، لكن حتى الفئة النسوية المحسوبة على سوق العمل بلغت نسبة البطالة بينهم 13% سنة 1997.

أما نسبة بطالة الإدماج فقد بلغت 76% و إعادة الإدماج نسبة تتراوح ما بين 24% الى 31% إضافة الى الخصائص السابقة الذكر فإن نسبة 80% من البطالين لا يتجاوزون السن الثلاثين.

و أخيرا تتميز هذه الظاهرة بطول الأمد لان فترة البحث عن العمل ارتفعت من 23 شهرا سنة 1989 الى 27 شهرا سنة 1996 و هذا حسب التقديرات الرسمية [26].

هذه هي ظاهرة الفقراء الجدد الناتجة عن إعادة الهيكلة و التي يمكن أن نحصر كلفتها الاجتماعية في :

1. تفاقم ظاهرة البطالة مما أدى الارتفاع في نسبة الفقر و تعززها بفيئات اجتماعية جديدة نتيجة التقليل في مناصب الشغل.

2. ارتفاع نسبة الفقر حيث بلغت 22% من مجموع السكان أي ما يقارب 6 ملايين من مجموع السكان.

تفاقم و اتساع ظاهرة الفوارق الاجتماعية، و عدم المساواة في تقاسم أعباء التقشف المفروض، إضافة الى عدم التوازن في توزيع الدخل الوطني، رغم الافقار لمجموع الفئات النشيطة في المجتمع.

هذا الفقر و الافقار يمكن تصنيف فئاته الاجتماعية نسبيا على النحو التالي :

1. نسبة 70% من عدد الفقراء يعيشون في الريف.
2. متوسط عدد أفراد الأسر الفقيرة يبلغ 8 فردا.
3. إرتباط الفقر بضعف مستوى التعليم المدرسي إذ نسبة 60% من فقراء الجزائر ليس لأرباب عائلاتهم أية مستوى تعليمي.
4. ارتباط ظاهرة الفقر ارتباطا تلازميا بظاهرة البطالة من حيث التوسع و رقعة الانتشار.

هذه المعطيات و أمام عجز السلطة العمومية في معالجة مظاهرها بالرغم من الآليات التي أحدثت لذلك فإن الخيار بقي لتنظيمات المجتمع المدني و خاصة في شكله الجمعي [27] و طرفي مكوناته الأساسية، سواء تلك المدافعة عن حقوق المواطنة أو تلك الداعية للمشروع البديل.

1. أما الاستمرار في المطالبة بالديمقراطية في شكلها الثقافي المثالي ماثلا في حرية التعبير، والتنظيم، و التي أصبحت من تنازلات النظام طوعا أو ارغاما، الشيء الذي قد يؤدي الى فقدان الطالب و المطلوب.

2. أو الدخول في ميدان ملغم، صعب الممارسة وهو ميدان الحقوق الاقتصادية و العدالة الاجتماعية و التي أصبحت متلازمة مع المطالبة بالحق في الحياة و هذا إذا أخذنا بالتعريف الاستراتيجي لظاهرة الفقر معتبرا اياه شكل من أشكال "النزع Depossession" لوسائل العيش و في مقدمتها العمل.

إنهم الفقراء الجدد الذين أدخلوا ضمن هذا التصنيف نتيجة نزع منصب العمل.

هذا مع تسليمنا بأن ظاهرة الفقر ليست جديدة و لها تاريخانيتها إذا استعرنا هذا المفهوم من أصحاب الفكر الأبستمولوجي، لأن ظاهرة الفقر مرتبطة بممارسة تاريخية بعينها و هي الفترة الكولونيالية، و التي يعبر عن طبيعتها مفهوم "الأهالي" في شقيه القانوني و الموقع الاجتماعي قبل الاستقلال في حالة الجزائر.

فالأهلي كان طيلة الفترة الكولونيالية موضوعا "Sujet" منقوص الحق و الحقوق المؤهلة لصفة المواطنة التي تضمنتها مختلف الدساتير و القوانين الفرنسية

فالقوانين التي كانت منظمة لشؤون الأهالي تقوم على الخرق البواح لأبسط حقوق الانسان ومنها الحق في العيش هذه القوانين الموصوفة بالخاصة ترى أن عقوبة السجن غير ملائمة للأهلي فقير الروح و الجسد، و هي تعويض مادي، و مأوى و وسيلة للحصول على ضرورات العيش و وقاية لهم من البرد و الحرارة، فهي إذن تعويضا و ليس عقوبة و سعادة مطلقة تسهل عليهم العيش و تساعد على حياة الكسل.

ولا غرابة أن تكون أول لجنة تكونت في جزائر الاستعمار تدعو الى الخصوصية الثقافية الإسلامية مقابل الخصوصية الأوروبية، هذا المطلب الثقافي كان يشكل معطى اجتماعي لحماية المبادئ العليا للتكافل الاجتماعي المقنن في الشريعة الإسلامية.

لذا كان المطلب الأساسي لجنة بن تامي و رفيقه ابن رحال و بصفتها شكل من أشكال المجتمع المدني، المحافظة على الشريعة الاسلامية كقانون أسمى للتعامل بين الجزائريين و مواجهة ظاهرة الفقر التي تعرضوا لها نتيجة نزاع الأراضي منهم.

و الهدف من هذا المطلب المحافظة على فريضة الزكاة للقيام بالفعل التكافلي الاجتماعي لمواجهة الحالة المأسوية التي كان يعيشها الجزائري.

حوصلة

و عليه نؤسس أن من ضروريات الساعة التي تواجه الحركة الجمعوية بشقيها الربط بين "حقوق الفقراء" و مبادئ حقوق الانسان هذه الحقوق التي يجب أن تقوم على العمل الدائم ذو الأولوية، مع التجديد في أدوات العمل الاجتماعي و وسائل الاتصال مع شريحة الفقراء الجدد.

ان الحركة الجمعوية، و أمام عجز السلطة العمومية / الدولة / أو عدم فعالية مساعيها في معالجة ظاهرة الفقر المتجدد، بل و التخلي على الأشكال المؤسساتية التي كانت تقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية لجعل الحركة الجمعوية و من فعلها الهادف الى المساوات هو الدفاع عن "الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية" لكن هذا القول يبقى قولاً تقريرياً، لأن وبكل بساطة المعرفة الأكاديمية المعقدة بهذا الشكل من أشكال المجتمع المدني، لا تزال محدودة للغاية و ما أنجز منها غير وظيفي و خاصة في ما تعلق بسلوكياتها و أساليب عملها، ناهيك عن مجالات نشاطها الجغرافية و الادارية أو القطاعية، و أشكال تعاملها مع السلطة العمومية والتي تصل الى حد التناحر و التناقص مع مؤسسات الدولة.

ان تنمية الحركة الجمعوية كشكل من أشكال المجتمع المدني تأتي في مقدمة الاستجابات الاستراتيجية اللازمة الاقتصادية والاجتماعية المفروضة على مجتمعنا و المقرونة مع عدم قدره الدولة المزمنة على تقديم المنافع و الخدمات العامة التي كانت الى وقت قريب من أقدس مقدساتها واحد المحاور المركزية في الدساتير العربية.

فالبطالة كظاهرة و الفقر المؤسس أصبحا يمسان شرائح اجتماعية كانت مفخرة انجازات الدولة الوطنية مما يقود الى القول أن الحركة الجمعوية الواعية القيادة بالفعل الاجتماعي و الديمقراطية الاقتصادية أصبحت في طليعة الأشكال التنظيمية بمواجهة هاتين الآفاتين المتلازمتين.

فإذا كان الوضع كذلك ألا يجب تجاوز عائق عدم التشابه بين المكونات و المنطلقات الأيديولوجية و القبول "بالآخر التنظيمي" المختلف أيديولوجيا ؟

ان محاربة الفقر و أسسه الهيكلية بدون تمييز يجب أن يربط و عيا بنضالات الدفاع عن حق المواطنة و المساواة القانونية و لا يمكن ارجاء هذا عن ذلك. فالتبينات الأيديولوجية على مستوى الحركات الجمعوية بالجزائر فيه الكثير من التلاقي على مستوى الموضوع و الهدف، لذا العائق الأكبر ذو الطبيعة الأيديولوجية و التي تأخذ شكل الرفض النفسي يجب أن يزول اذا أرادت الحركة الجمعوية أن **تكون قوة اقتراح وأداة من أدوات المساهمة في تحقيق العدل الاجتماعي.**

لذا إزالة المعوقات الكابحة لنشاطاتها و منها تناقص الترسانة القانونية المنظمة لنشاطاتها مع الواقع، بل و تناقض هذه القوانين المنظمة لهياكل و أنشطة الحركة الجمعوية بالجزائر خاصة و التي بلغت العدد 45 ألف بعد البتر الذي تعرضت له

ابتداء من سنة 1993 و التي كانت يسيروها روح قانون سنة 1901 الى غاية سنة 1971 ثم قانون 1987 المعدل و أخيرا قانون سنة 1990 الغير ملائم و المتأقلم مع الواقع مما أدى الى تفاعلات الى حد التناقض و الخروج عن روحه العامة على مستوى الالتزام و الحقوق ان كان على مستوى السلطات العمومية أو من مكونات الحركة الجمعوية ذاتها.

و هذا يؤدي بنا الى الاشارة الى عدم تلائم أدوات العمل و العناصر البشرية النشطة لهذه الحركة على مستوى التأهل و الاداء التي لا تتماشى و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المتجددة، ان كان عدم التلائم هذا على مستوى التنظيم أو على مستوى الوسائل الموظفة في توزيع فعلها على الرقعة الجغرافية الطامة للفينات الاجتماعية التي تتعامل معها.

هذا بالاضافة الى عدم التلائم بين أشكال الدعم و المساعدات التي تقدمها السلطات العمومية و برامج بعض الحركات الجمعوية الطموحة مع ضبابية المصادر المالية و التمويلية للبعض الآخر منها.

و هذا يجعلنا نستعجل القول، أن دور الجمعيات في ظل الأوضاع الراهنة و الناتجة عن عوامل مفروضة من فترة الثمانينات و ما صاحبها من سياسات اقتصادية لذلك تصبح مفروضة بحكم الواقع الجديد.

هذا كله يجعل من الديمقراطية القائمة على العدل الاجتماعي أحد المحاور و المهام الرئيسية الأولى بالرعاية بعد التضخم الذي عرفته جمعيات الرأي في بعض البلدان العربية و الجزائر خاصة، فالنقلة النوعية المطلوبة و تحوير الاهتمام للفعل الاقتصادي و الاجتماعي أكثر من ضرورة للخروج ببعض الجمعيات من دائرة حماية المستهلك و مستعملي بعض المنافع و الخدمات العامة بالرغم من أهميتها القصوة.

فالأفرازات التي نتجت عن الانتقال المفاجئ و القسوى لاقتصاد السوق، لجعل من الجمعيات صاحبة الحق الأول في بعض اختصاصات الفعل الاقتصادي التي لاهي من اهتمامات ما تبقى من القطاع العام و لاهي من طموحات القطاع الخاص ، لعدم توفرها على الشروط المفترضة و الموضوعية للمردودية و بالتالي الربحية المؤكدة، و من هذه النشاطات تأطير العمل الغير رسمي، و دعم أشكال الاقتصاد المنزلي الى جانب خلق و تأطير المنافع و الخدمات العامة ذات المنفعة الجماهيرية و المباشرة للمواطن، و التي هي مجالات تقليدية معروفة و خاصة من خصائص الحيز المؤطر للفعل و نشاطات الحركة الجمعوية. انه "الاقتصاد الاجتماعي ذو الطبيعة التضامنية" الذي أصبح ليس ضرورة ظرفية أو هامشية، لكن حالة متلازمة و ملازمة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي تعرفها المجتمعات العربية و منها الجزائر على وجه الخصوص، منذ بداية الثمانينات، أي حالة دينامية أخذت شكل المطلب المفروض دوليا، تدل على هذه مشروطية البنود التي تفرضها المؤسسات المالية و الإقليمية - أوروبية - بالمساعدات التي تقدمها و من هذه البنود التي تأخذ طابع الالتزام باشارك الحركة الجمعوية في مجال الاصلاحات الاقتصادية كوسيلة للضبط الاجتماعي الجديد و حالات التضمر التي يمكن أن تنتج عنه.

و هنا تكون المسألة حول حقيقة الدور الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني في شكله الجمعوي في التكفل بضحايا اِرهاب الاصلاحات الاقتصادية و المائل في البطالة المتزايدة عددا و الفقر المنتشر رقعته.

انه الانتشار العمودي و الأفقي لكلتا الظاهرتين و ما نتج عنهما من اقصاء و تهميش جديدين والمقرونان بتلاشي مظاهر التضامن في المجتمع و العائلي منه خاصة، إضافة الى عدم فعالية ما تبقى من شبكات الحماية الاجتماعية و التي أصبحت يدخل في مآطورها نخبة الأمة.

فالحركة الجمعوية اليوم أمام تحدى ووضعية تحتم عليها اقدام المحارب و مغامرة المكتشف لميدان شره المطالب، معقد المكون، هلامي التحديد مع قلة التجربة لهذه الحركات في بعض البلدان وضعف امكانياتها أنه ميدان أصبح فيه نشاط الدولة شبه معدوم و عديم الفعالية الى جانب تقلص امكانياتها و عدم جدية مؤسساتها في الوصول الى الشرائح الاجتماعية الأكثر ضعفا و تهميشا.

"فالمنظومة الجمعوية" الآن تعتبر احد الوسائل الأنجع للتعامل مع هذا الموضوع في مجالاتها الجغرافية و الادارية، هذه الشرائح التي أصبحت موضوعا قانونيا لها. انه ضرورة التواصل بين الحركة الجمعوية و محيطها الاجتماعي الذي يفرض عليها التأقلم المتجدد و اكتشاف مواضيع جديدة من حيث الفعل قديمة من حيث الواقع .

و هذا لا يمكن الا إذا كانت هناك محاولات جدية و واعية لتغيير النظرة الى العلاقة بين هذا المكون من المجتمع المدني و بين السلطة العمومية "الدولة" فالعلاقات القائمة الآن من حيث الالتزام و الواجب، من حيث الحدود و الصلاحيات، قائمة على التناقص الذي يقود في الكثير من الحالات الى سياسة المفاضلة بين الجمعيات على أساس علاقة العصيان و الطاعة.

والحديث اليوم يجب أن ينصب على مناقشة النص القانوني الصريح و الواقع الاجتماعي المفروض الذي يجبر مكونات العلاقات / الدولة / المجتمع على ضرورة تحديد العلاقات و توضيح ما هو مغلق خاص و ما هو مفتوح عام.

الهوامش

* أستاذ علم الاجتماع بجامعة الجزائر, باحث مشارك في مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية.

[1] محفوظ نحاح رئيس حركة مجتمع السلم, الخبر رقم 2847, 27 أفريل 2000

[2] صدر هذا البيان في 14 ماي سنة 1999

[3] موقف اللجنة الوطنية لانقاذ الجزائر من انتخابات سنة 1991 البرلمانية دالتنا على ذلك.

[4] اطارات الأمة الذين كانوا مفخرة انجازات الدولة أصبحوا يشكلون أحد اللبئات الرئيسية في تركيبة الفقراء الجدد.

[5] رحم الله يوسف فتح الله(الصديق).

[6] هذه الإيديولوجية اشكل للمنطلقات النظرية للكثير من الجمعيات الثقافية والسياسية بالجزائر و هو ما يتناقى تماما مع مفهوم المجتمع المدني كحالة بديل وسائطي للعلاقات الأساسية المنظمة للحياة الاقتصادية و الاجتماعية, العلاقات الأساسية يعني بها العلاقات التقليدية المنافية لحرية السوق .

[7] سميت فر عنوف ، هيجل ، عرامشي و توكفيل

[8] خيبة الأمل هذه ظهرت في شكل إحباط نفسي و تيه لدى الكثير من الباحثين المثقفين الجزائريين بعد الأحداث التي عرفها المجتمع الجزائري و لا يزال . . .

[9] فهمي هويدين : دور الدين في إنهاء المجتمع الأهلي ، في كتاب المجتمع الأهلي ، دار الصفوة سنة 1997 ص 7

[10] مثل مفهوم المثقف العضوى الذى أصبح لا يؤدى الوظيفة التفسيرية لأداء هذا المثقف و نوعيته.

[11] الاكتمال هنا نسبي و يتعلق بالقدرة على التحول الايجابي

[12] المرصد الوطني لحقوق الإنسان بالجزائر نموذجا.

[13] Yadh Bben achour. Société civile, Etat de droit democratie aux Maghreb.

[14] مثال الجمعية الوطنية الجزائرية للدفاع عن اقتصاد السوق.

[15] تاريخ الحركة الجمعية الكولونيالية بالجزائر مثال على ذلك.

[16] مثال اللجنة الوطنية ضد النسيان.

[17] مثال جمعية نور المصباح في الفترة بين 1989-1993

[18] بعض الجمعيات لا تقدم المساعدات الا للفيئات المضمونة اديولوجيا.

[19] حالة الحركة النسوية بالجزائر التي تطالب بالغاء أربعين مادة من قانون الأسرة الجزائري.

[20] الأسرة لم تعد قادرة على القيام بهذا الدور لأنها أصبحت لا تملك الوسائل والامكانات المادية للقيام بهذا الدور.

[21] يناقش حاليا والى لحظة كتابة هذا الموضوع قانون الوظيف العمومي والذي يقوم على نفس الروح, أي يوم 17 ماي 1999

[22] أنظر تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, السداسي الأول سنة 1998

[23] وهي السنة التي عرفت اندلاع الفعل المسلح للحركة الاسلامية بقيادة مصطفى بويبا علي والتي أقدمت سنة 1987 لتظهر لاحقا في أشكال جديدة أكثر تدميرا.

[24] كان يحكم علاقات العمل قانون العامل لسنة 1978 والذي يقوم على روح الوظيفة القارة

[25] هذه النسبة بدأت سنة 1990 و تطور نحو الارتفاع لاحقا.

[26] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماع ، التقدير السنوى السداسي الأول سنة 1998 ص 92.

[27] و هذا هو الدور الذي اعطاه هيغل للتنظيمات الجموعية والذي كان يرى أن مؤسسات التكافل الاجتماعي تحد من آثار الحرية الاقتصادية و بالتالي تقدم هذه المؤسسات المعونة لفراء هذه الحرية .

حسين عبد اللاوي*

جمعيات المهاجرين الجزائريين في فرنسا من التنظيم الوقائي إلى الإستراتيجية الجماعوية

1- مقدمة

تشكل سنة 1981 بداية مرحلة تحول نوعي في شكل إقامة الجزائريين في فرنسا في اتجاه جعل التنظيم الجموعي كأداة رئيسية لتسيير مسائل الهويات الجماعية و المشاركة في الحياة العمومية، ففي هذه السنة، و على إثر تولى الإشتراكيين مقاليد السلطة بعد فوزهم في الإنتخابات التشريعية و الرئاسية، صدر قانون جديد يعرف بقانون 9 أكتوبر 1981 لتنظيم الممارسات الجمعوية في فرنسا على نحو يضمن المساواة بين الفرنسيين والمهاجرين في إنشاء الجمعيات و الإنضمام إليها و تولي مناصب المسؤولية فيها، و هذا بإلغاء مرسوم 12 أفريل 1939 الذي كان يشترط أن يكون أحد المؤسسين لها من جنسيه فرنسية^[1].

إلا أن تزامن صدور هذا القانون مع فوز الإشتراكيين في الإنتخابات لا يعني أن هذا التحول في سياسة تسيير الهجرة في فرنسا هو نتيجة لإرادة سياسية قصدية لحزب يساري إصلاحية، بل انه يشكل في الواقع عملية تقنين للوضع الحالية لتطور إقامة المهاجرين، أي تحولهم من أجنب مقيمين بصفة مؤقتة و لو كان ذلك لفترة طويلة إلى مواطنين دائمين، و هذا في ظروف تغير النموذج الجمهوري الفرنسي في اتجاه إقامة مؤسسات مدنية وسلطة بين الدولة و المواطنين و تلاشي علاقات المهاجرين مع بلدانهم و ثقافتهم الأصلية.

و في هذا السياق يتعين قراءة تطور التنظيم الجموعي للمهاجرين الجزائريين في فرنسا ليس فقط كوضعية ناتجة عن رفع جملة من القيود القانونية و السياسية من طرف السلطات الفرنسية وكذلك الجزائرية، بل كسيرورة إندماجهم في النسق الإجتماعي الفرنسي أي كسيرورة تحولهم إلى فاعلين في هذا النسق.

و يدور التساؤل الرئيسي المطروح إزاء هذه السيرورة حول معرفة نوعية نمط هذا الإندماج، فهل بروز التنظيم الجموعي يعبر عن سيرورة جعل مواطنة الجزائريين في فرنسا تنتج ظاهرة Ethnecisation بالمفهوم الأنثروبوسوسيولوجي أي كعملية إندماج بالإعتماد على الخصائص الثقافية الأصلية في شكل متجدد، أم ظاهرة جماعوية Communautarisation بالمفهوم السوسيولوجي، أي تشكل علاقات و جماعات بوجود مصالح مشتركة أولا و القدرة على تكييف خصائص الثقافة الأصلية ثانيا.

للاجابة عن هذا التساؤل يتعين القيام بالتحليل على مستويين، الأول عمودي يتعلق بمعرفة نوعية نمط العلاقات التي هي الآن بصدد التكون في فرنسا على ضوء تحول النموذج الجمهوري الفرنسي في تسييره للمجتمع المدني بصوره عامة و انعكاسات تحول المهاجرين إلى فاعلين هيكليين في المجتمع الفرنسي على النسيج الإجتماعي، أي التساؤل حول معرفة هل هذه السيرورة بشقيها تنتج ظاهرة عرقية المجتمع racialisation أم شيوع التنظيم الجماعي communautarisation.

أما المستوى الثاني فهو أفقي يخص الخصوصيات الثقافية و الإجتماعية والتاريخية لظاهرة مواطنة الجزائريين في فرنسا في سياق الإعتماد على التنظيم الجماعي ودوره في تحديد شكل هذه المواطنة.

2 - المتغيرات المهيكلة لتطور التنظيم الجماعي في أوساط المهاجرين الجزائريين في فرنسا

إن بروز الظاهرة الجموعية كخاصية هيكلية في أي مجتمع لهو مؤشر لتحول نظامه السياسي في علاقاته بالمؤسسات الإجتماعية و بالأفراد، و لتحول أشكال التعبير عن الهويات و القيام بالأفعال الجماعية. و تكتسي هذه الظاهرة دلالة مجتمعية خاصة في المجتمعات التي تتكون أو تقيم بها جاليات من ثقافات مختلفة و هذا لأن انتشار التنظيم الجماعي فيها يعلن أن نمط هيكلية العلاقات الإجتماعية يتجه إلى أن يكون مبنيا على تنوع العرق أو الجنس أو الثقافة.

و في هذا السياق تتميز وضعية فرنسا عن بقية البلدان المستقبلية للمهاجرين بكون نمو التنظيم الجماعي في أوساط الجاليات المقيمة بها، و رغم كونه يندرج في سياق تحول علاقات الدولة بالمجتمع المدني، يطرح إشكاليات خاصة بالبعد التاريخي و الفلسفي والخلقي لمختلف هذه الجاليات في المخيلة الجماعية للمجتمع الفرنسي. ولهذا يتعين تناول خصوصيات نمو التنظيم الجماعي في أوساط المهاجرين الجزائريين وخاصة فيما يتعلق بأنواع و أشكال الجمعيات و وظائفها و أهدافها كنتاج لتلاقي ثلاثة ديناميكيات :

1. بروز الجمعيات كتنظيم للمجتمع المدني في فرنسا.

2. ظهور إستراتيجية المواطنة و الإقامة لدى المهاجرين الجزائريين.

3. وأخيرا تحول سياسة تعبئة الجالية الجزائرية من طرف السلطات الجزائرية نفسها.

2-1 - تطور نموذج التنظيم الجماعي الفرنسي

يعتبر النموذج الجمهوري الفرنسي من النماذج القليلة التي تأخرت في الإعتماد على الجمعيات كشكل لتنظيم المجتمع المدني و إقامة علاقات الدولة بالمواطنين. فالنموذج الفرنسي معروف بعدائه لعودة أشكال التنظيمات المكونة من الوسطاء بين الدولة والمواطن، و بين الأمة و الأفراد و هذا لأن "... الجمهورية قد تأسست برفض كل التنظيمات الوسيطة (النبلاء، الكنيسة، التجمعات الحرفية و النقابات) و اعتبرت العلاقات بين الأمة و المواطن علاقة مباشرة أي مع الأفراد المتخلصين من كل انتماءاتهم الخاصة سواء كانت دينية، عرقية، عائلية، مهنية أو تطرفية^[2]". و قد تطلب تغيير هذه الفلسفة وقتا طويلا وبطيئا حيث أن التحول الفعلي في اتجاه إعطاء أهمية لدور الجمعيات لم يبدأ إلا مع مطلع بداية السبعينات إذ أن صدور قانون

1884 الذي يعترف بالنقابات و قانون 1901 الخاص بالجمعيات ذات الطابع غير التجاري أو النفعي لم يحدث تغييرات في علاقات النموذج الجمهوري بالأفراد، و كان لزاما انتظار سنة 1971 لملاحظة المؤشرات الأولى لتحول هذه العلاقات، و هذا بالاهتمام المتزايد في توظيف الجمعيات من طرف الدولة في خطاب وممارسات السلطات الفرنسية. ففي هذه السنة تبنت هذه السلطات تقريرين أنجزهما نائبان في البرلمان الفرنسي و هما "أوليفي قيشار" "GUICHARD" و "وجون دلمون" "DELMON" و اللذان يقترحان ضرورة اللجوء إلى إشراك المواطنين في تسيير الحياة العمومية بتشجيع تنظيمهم في جمعيات مدنية[3]. و كان الهدف المرتقب هو توظيف الجمعيات لتدارك تضائل فعالية وظيفة الحماية الاجتماعية التي كانت تقوم بها الدولة، وهذا بتنشيط النسيج الاجتماعي الممزق و بنشر آليات جديدة للمساهمة السياسية.

و إذا كانت سياسة المدينة التي إنتهجتها السلطات الفرنسية كمشروع لتحقيق هذه الأهداف قد سمحت بنمو شبكة جمعوية معتبرة فإنها في ذات الوقت قد كشفت أن الاعتماد على الدولة كمنشط رئيسي للحياة الاجتماعية في الأحياء لم يحقق أهداف التعبئة المنشودة كأداة للمساهمة في حل المشاكل المطروحة، و أن تعبئة المواطنين و إشراكهم في تسيير الحياة العمومية تكون أكثر فعالية عندما تعتمد على التنظيم الذاتي في شكل جمعيات[4]. و لذلك لم يشهد التنظيم الجمعي تعزيزا و انتشارا فقط بل طرأت عليه عدة تغيرات تنظيمية ووظائفية لعل أهمها تلك المتعلقة بالانتقال من الجمعيات ذات الطابع الفيدرالي التي تتميز بالكثافة الاجتماعية و التعبئة الجماهيرية [5] إلى الجمعيات المحدودة زمانيا و مكانيا والتي تكون أهدافها تحقيق مشاريع اجتماعية محدودة حول مصالح مشتركة بين مجموعة أو مجموعات من الأفراد.

و واضح من خلال هذه الإشارة السريعة إلى ظاهرة تحول النموذج الذي الجمهوري الفرنسي أن تطور التنظيم الجمعي الذي أفرزه لم يؤد إلى إعادة هيكلة المجتمع الفرنسي بل إلى جعل الجمعيات تصبح أقرب من جعل إقامة العلاقات الاجتماعية تتحقق على أساس الاشتراك في تصور الانية و الحياة اليومية المحلية و أبعد من إنتاج أداة جديدة للمشاركة في الحياة السياسية و العمومية الوطنية.

و يشكل هذا التطور في الممارسة الجمعوية إطارا اجتماعيا لتوظيف المهاجرين لقانون 1981 لجعل إقامتهم معطى اجتماعيا مبينا و ليس كوضعية مفروضة عليهم في إطار تسيير الهجرة من طرف سلطات بلد الإقامة و سلطات البلد الأصلي.

2-2 - المشاركة في الحياة العمومية كأداة للتعبير عن الهوية و مطلب المواطنة

و ما يلفت الانتباه انه في الوقت الذي ظهرت فيه الجمعيات كأداة رئيسية في المجتمع المدني الفرنسي حظيت بعناية السلطات العمومية الفرنسية فان بروز التنظيم الجمعي كشكل رئيسي للتعبير عن الهويات الجماعية في أوساط المهاجرين في فرنسا لم يكن انشغالا أساسيا للسلطات الفرنسية بل إنه يعتبر ظاهرة أفرزتها سيرورة الإقامة النهائية للمهاجرين في سياق البحث عن التوفيق بين اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي كفاعلين و الاعتراف ليس فقط بحقهم في الاختلاف[6]، Droit à la différence، في النسيج الاجتماعي لمجتمع الإقامة وإنما كذلك في حقهم التداخل و الاختلاط [7] Droit à l'interference.

و هكذا أصبح التنظيم الجماعي للمهاجرين يتحدد و يتم إعادة إنتاجه في شكل التنظيم

تضائل كثافة الصلة بالثقافات الأصلية و تحول المهجر إلى وسط إجتماعي أصلي [8] أي بعد تحول المهاجرين إلى فاعلين جماعيين بالتأقلم، من خلال تاريخ الهجرة، من فئة اجتماعية إلى جماعة اجتماعية ثم إلى فاعل إجتماعي [9].

الإشكالية التي تطرحها هذه السيرورة تتجاوز الطرح العقائدي المتداول لحد الآن والذي يتناول إقامة المهاجرين في فرنسا من منظور الاندماج باعتباره مرحلة حاسمة في الحصول على المواطنة بالذوبان الثقافي و الاجتماعي، لتشمل إشكالية متجددة تتمثل في تصور جديد للمواطنة باعتبارها عملية مستمرة و متغيرة و متجددة تتحقق بواسطة إنتاج وإعادة إنتاج الهويات بالمشاركة في الحياة العمومية المحلية و الوطنية [10]؛ و يتطلب ذلك اعتماد صيغ تنظيمية للتعبير عن الهويات الجماعية تتوفر فيها المرونة و الإستقلالية عن السلطة المركزية لبلدان الإقامة و البلدان الأصلية و كذلك فردانية المشاركة [11] و يتحقق ذلك في تجديد التنظيم الجمعي.

و قد أدى هذا التجديد لإشكالية الإندماج التي أصبحت الهجرة في إطارها سيرورة الإقامة الدائمة في اتجاه المواطنة الى إعادة النظر في عدد من المفاهيم والإشكاليات ليس على المستوى المعرفي المحض و إنما على المستوى الأمبريقي أي باعتبارها أدوات للتقرب من الواقع وفهمه. و في هذا السياق لم يعد مفهوم الهوية يشير إلى تصور لتوظيف نسق ثقافي قائم على إقامة علاقات الجوار و التعامل مع الموضوعات المادية و الفكرية، بل إلى التعبير عن الكيفية المتجددة يوميا لإنتاج هذا التصور بفعل تداخل عدة انتماءات و مرجعيات، و هذا ما يفرض اعتماد صيغ تنظيمية متنوعة و متجددة [12] و هذا ما أدى إلى إعادة النظر في مسألة تحديد ما يسمى بحدود الهويات أي مرجعيات و مجال الأفعال الاجتماعية [13].

إعادة النظر في مفهوم الهوية حدث في نفس الوقت الذي ظهرت فيه الحاجة إلى تجديد التصورات الخاصة بجملة من المفاهيم الأخرى مثل العرق Race، الأجناس Ethnie و الجماعة Communauté و المستعملة سواء من طرف الجامعيين أو المسؤولين و الفاعلين الاجتماعيين المشتغلين في حقل الهجرة لتتناول بروز التنظيم الذاتي لدى الجاليات المقيمة في فرنسا. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى المحاولات المبذولة من طرف عدد من المفكرين و الفاعلين الاجتماعيين لتطهير عدد من المصطلحات المنتجة لمواقف و تصورات قيمية. و هكذا فإن مصطلح التمييز Discrimination أصبح يقوم بوظيفة ايجابية لأنه يسمح باتخاذ إجراءات خاصة لصالح الفئات المعنية و هذا ما يعبر عنه بالتمييز الإيجابي Discrimination positive، كما أن عملية جعل التمييز يتم على أساس علاقات عرقية des rapports racialisation sociaux يمكن أن تتشكل مرحلة إيجابية لتكون فاعلين اجتماعيين حاملين لثقافات متنوعة أطلق عليه الباحث الفرنسي "ميشال فيوفوركا" اسم الفاعلين العرقيين [14] Acteurs ethniques، و هو ما يشكل ظرفا مناسباً لتكون استقلالية جماعية [15].

و لعل أهم العوامل التي ساهمت في تكون هؤلاء الفاعلين و تشكل مجال للاستقلالية الجماعية النتائج التي أفرزتها سياسة تسيير المجالات العمومية و المتمثلة في ظاهرة جنسائية الأحياء Ethnicisation des quartiers التي تشير في آن واحد إلى حالتين الأولى تتعلق بتجمع مختلف الجاليات و الأجناس في أحياء معينة و الثانية تخص بروز اتجاه إلى المشاركة في معالجة مشاكل الأحياء كأداة للمطالبة بحق المواطنة [16].

2-3 - تطور سياسة تعبئة المهاجرين من طرف سلطات البلدان الأصلية

وإزاء هذا التطور لاتجاه إستقرار المهاجرين في بلدان الأصلية و اعتمادهم على الاستقلالية في تنظيمهم الجماعي وجدت سلطات البلدان الأصلية نفسها مضطرة لتغيير سياسة تعبئة جاليتها و يتميز هذا التحول بالانتقال من نظام المراقبة و التنظيم الأحادي إلى قبول الاستقلالية و التعددية في التعبير عن الهويات و الانتماءات. و ظهر إتجاه إلى إستبدال الاعتماد على المحافظة على الانتماء إلى الثقافة الأصلية بالاتجاه إلى تكوين جماعات ضاغطة في بلدان الإقامة.

و ما زاد في إحداث هذا التطور لسياسة تعبئة المهاجرين قيام سلطات بلدانهم الأصلية بإصلاحات سياسية برز من خلالها إعتقاد المجتمع المدني على التنظيم الجمعي التعددي الذي أمتد إلى بلدان المهجر، كما هو الشأن بالنسبة لحالة الجزائر التي شهد نظام تعبئتها لجاليتها العمل بالتعددية و الاستقلالية بعد إصدار قانون الجمعيات سنة 1989 وتعديله فيما بعد.

في سياق تلاقى هذه العوامل برزت جمعيات المهاجرين الجزائريين كتنظيم جماعي لتسيير الإقامة في المهجر و ممارسة حق المواطنة. إلا أن ما يميزها عن بقية جمعيات الجاليات الأخرى هو كون تطورها يحمل في طياته آثار و إنعكاسات التحولات التي شهدتها العلاقات الجزائرية - الفرنسية بدءا بمسألة الحصول على الاستقلال الوطني إلى توظيف مصير المهاجرين الجزائريين في التفاوض حول نوعية هذه العلاقات.

- 3 ميلاد التنظيم الجمعي في أوساط المهاجرين الجزائريين في فرنسا: من الشبكات النظامية إلى الجمعيات الفيدرالية

إذا عرفنا التنظيم الجمعي من منظور سوسيو انثروبولوجي أي كشكل للتعبير عن نظام العلاقات التي تتفق حولها مجموعة من الأفراد لتسيير حياتهم اليومية معتمدين في ذلك على الإنتماء إلى نسق قرابي أو مجتمع محلي و على القيم و القواعد النضامية فإنه يمكن القول أن هذا التنظيم موجود في أوساط المهاجرين في فرنسا منذ بداية ظاهرة الهجرة إلى هذا البلد، أي مع بداية القرن العشرين.

الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بينت أن تحقيق مشاريع الهجرة و الإقامة في المهجر كان يقوم على توظيف شبكات التضامن بين المهاجرين من نفس القرية أو الجهة [17] و كان لوجود هذه الشبكات دورها في تحقيق أهداف الهجرة و هو الحصول على الموارد الضرورية للمحافظة على المجتمع الريفي و حماية اليد العاملة التي كانت تقوم في نفس الوقت ب جلب هذه الموارد و القيام بالأعمال الفلاحية، من الإنماج في المهجر.

و واضح أن هذا التنظيم الجمعي في شكله التضامني و غير الرسمي كان يقوم بوظيفة التعبئة الإجتماعية و شكل بذلك أرضية سمحت بتحقيق غاية أخرى ظهرت مع بداية العشرينات عند بروز مشروع المطالبة بالمساواة بين الجزائريين و الفرنسيين و بالإستقلال الوطني، و هي التعبئة السياسية للمهاجرين.

و في سياق هذا التحول من الشبكات التضامنية إلى التشكيلات الجموعية ذات الطابع السياسي ظهرت عدة تنظيمات جموعية طغى على بعضها المواقف الراديكالية مثل نجم شمل إفريقيا و حزب الشعب الجزائري، و فيديرالية فرنسا و الإتحاد العام للطلبة

المسلمين الجزائريين و على بعضها الآخر الموافق الإصلاحية مثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي كانت لها تمثيلات بالمهجر تعمل في حقل التعليم و الإرشاد.

و بعد الحصول على الإستقلال الوطني لم تتحرر الممارسات الجموعية في أوساط المهاجرين الجزائريين كلية عن تأثير التعبئة السياسية التي أصبحت موجهة لتحقيق هدف التأطير السياسي و الإداري الذي كانت تقوم به التنظيمات التابعة للسلطات الجزائرية مثل ودادية الجزائريين بأوروبا و جمعيات أخرى ذات طابع سياسي و ثقافي لتعبئة جماعات من هؤلاء المهاجرين لإنجاز مشاريع سياسية بديلة في شكل ممارسات سياسية أو تحت غطاء جمعيات ثقافية و دينية تحظى بدعم من طرف السلطات الفرنسية و من طرف جهات أجنبية أخرى.

و بصرف النظر عن الأطر التي كانت مختلف الجمعيات تعمل في إطارها لتحقيق أهداف التعبئة السياسية فإنها تشترك كلها في خصائص تنظيمية هي أقرب من نموذج الجمعيات الفيدرالية. فمن حيث الأسس التنظيمية تتميز جمعيات المهاجرين الجزائريين باعتماد التنظيم القائم على إقامة مستويات وسيطة بين المناضل في القاعدة و القيادة المسيرة على المستوى الوطني و هذا يهدف جعل الجمعية تقوم على الرابطة الوطنية أو الجهوية و ليس على الانتماء العشائري أو القبلي أو العائلي أو المهني المحلي و كذلك للتمكن من تعبئة أكبر عدد من المناضلين و المتعاطفين.

و تبدو هذه الخاصية التنظيمية الأساسية للنموذج الفيدرالي واضحة في التنظيم الإداري لودادية الجزائريين بأوروبا و و بشكل أقل مطابقة له في الجمعيات الأخرى ذات الطابع السياسي و الثقافي التي لم تنل كلها الإعتماد الرسمي للسلطات الفرنسية أو موافقة السلطات الجزائرية. و يتجلى الطابع الفدرالي لتنظيم الودادية في كونها كانت تجمع بين السلطة المركزية التي تجسدها رئيس الودادية و متطلبات تعبئة المهاجرين الجزائريين الذي اقتضى إقامة هياكل إدارية تنازلية شملت المندوبيات الجهوية و الفروع المحلية و التنظيمات الفئوية مثل الشبيبة و النساء.

أما فيما يتعلق بالشرعية الاجتماعية و الفعالية في العمل فإن جمعيات المهاجرين الجزائريين القائمة على النموذج الفيدرالي تتميز بقوة و كثافة الاجتماعية و تأكيد الإنتماء إلى المجتمع الأصلي. و تبدو هذه الاجتماعية في جملة من الممارسات المتعلقة بالجمع بين تعيين مندوبين من طرف سلطات البلد الأصلي و انتخاب ممثلين من المهجر و بتوسيع حقول الممارسة اليومية و الموسمية لتشمل في آن واحد الآني الخاص بالإقامة في المهجر مثل مسائل الإقامة و الثقافة و التمدرس و الدائم المتعلق بالمجتمع الأصلي مثل تجديد الصلة به اجتماعيا و سياسيا، كما تبدو هذه الاجتماعية في اتباع مراسيم دورية لإعادة إنتاج الرابطة العضوية و هذا بتنظيم حفلات و ندوات و إجتماعات محلية و جهوية و وطنية بمناسبة الإحتفالات الوطنية و المناسبات الخاصة بنشاط الجمعية لإعلان عدد المنخرطين وتجديد العضوية و تكريم المناضلين و تنصيب المسؤولين. و تبدو قوة الاجتماعية أخيرا في تنظيم دورات تكوينية داخلية و جعل الحصول على نتائج ايجابية فيها معيارا للترقية و التعيين في سلم الجمعية و في مستقبل المسار السياسي و المهني بعد العودة إلى الوطن.

1-3- الميلاذ الثاني للتنظيم الجموعي للمهاجرين الجزائريين في فرنسا: الإتجاه إلى الجمعيات الجماعوية

و بدون شك فإن إستمرار التنظيم الفيدرالي للممارسة الجمعوية في أوساط المهاجرين كان مرتبطا بوجود إرادة سياسية في البلد الأصلي لتأطير المواطنين المقيمين في الخارج و يكون المهجر حقلًا لتطوير الممارسات الموجهة لتقديم البدائل السياسية والاجتماعية لمشروع السلطات الحاكمة في الجزائر و باعتبار السلطات الفرنسية هذه الممارسات أداءه لتسيير الهجرة في سياق مشروع العودة إلى البلد الأصلي؛ إلا أن تغير هذه الظروف مع بداية الثمانينات و هذا بحدوث تحولات سياسية و تسييرية للهجرة في فرنسا والجزائر مثل فشل مشروع العودة المنظمة للمهاجرين، و تطبيق سياسة جديدة لإقامة الجاليات الأجنبية في فرنسا في إطار سياسة المدينة، و ظهور التعددية السياسية في الجزائر قد أعطى لسيرورة اندماج المهاجرين الجزائريين بعدا جديدا و هذا يجعل هذه السيرورة تتجاوز الميادين المعروفة : الإنتاج، اللغة، احترام القوانين والتقاليد لتشمل المشاركة في الحياة العمومية باتباع أشكال متنوعة من التنظيم، أي أن الاندماج لم يعد يعنى الذوبان في نمط معين و هو النموذج الجمهوري أو المحافظة على النموذج الأصلي برمته بل يتضمن الحق في المشاركة في إعادة إنتاج الإقامة اليومية اعتمادا على تعددية المرجعيات [18].

و لكون هذا الانتقال النوعي مرحلة حاسمة في سيرورة الاندماج فإن الأشكال التنظيمية التي افرزها للتعبير على الهويات قد تميزت بكونها تعبيراً عن رد فعل يميل إلى الجمع بين العدوانية و الانطواء على النفس من جهة و الانتماء إلى تنظيمات مهتمة بانشغالات أنية من جهة أخرى، و هذا ما يؤدي إلى تقلص قوة و مجال الجمعيات ذات الطابع الفيدرالي أو الوطني و إلى بروز نوع جديد من التنظيم الجمعي مر في مرحلة أولى بالمطالبة العنيفة بالاعتراف بحق الاختلاف ثم تحول في مرحلة ثانية إلى تبني استراتيجية المشاركة في الحياة العمومية.

و في سياق هذا التحول ظهر في أوساط المهاجرين الجزائريين نسيج جمعي كثيف يتكون من التنظيمات بعضها ظهر كامتداد للجمعيات الفيدرالية و بعضها الآخر كمشاريع جديدة لا تربطها صلة بهذه الجمعيات بل كإفرازات لتحول الحقل الجمعي الفرنسي في إطار تجديد علاقات السلطات العمومية مع المجتمع المدني. من بين جمعيات النوع الأول يمكن ذكر الجمعيات ذات الطابع الديني و الاجتماعي و المهني و من النوع الثاني جمعيات الجيل الثاني من المهاجرين المعروفة بجمعيات البور Beurs و كذلك الجمعيات التي تسعى إلى إشراك أبناء المهاجرين في الحياة السياسية مثل جمعية فرانس بلوس France Plus.

يتميز هذا التنظيم الجمعي الجديد بالتخلي عن التجمع في إطار النظام الفيدرالي الموجه لتحقيق أغراض التعبئة السياسية، وكذلك بالتححرر من المراقبة المزدوجة لسلطات البلد الأصلي و سلطات البلد الحالي. كما تتميز هذه الجمعيات باعتماد النظام الأفقي المرن القائم على بساطة الهياكل الإدارية و هذا لكون هذا التنظيم أكثر ملائمة مع المهام الظرفية والمحلية المراد تحقيقها.

أما فيما يخص نوع الاجتماعية فإن هذه الجمعيات تتميز بالاتجاه إلى تعبئة الروابط الجماعية المتشكلة في إطار مجالات الإقامة و النشاط اليومي. و يمكن تلخيص هذه الخصائص كما يلي :

1. التوجه البراغماتي للحصول على نتائج محلية محدودة و سريعة المفعول.
2. ضعف إحترام القواعد و القوانين الشكلية و البروتوكولية.

3. الاعتماد على الجماعات الصغيرة و ليس على التعبئة الجماهيرية.

4. تفضيل التعبير عن مصالح الجماعة بدل البحث عن الشرعية التاريخية.

5. قيام الممارسة الجموعية على رفض الصورة و المكانة المحددة تبعا لأنماط مسبقة قائمة على تصور معين للاندماج.

كل هذه الخصائص التي تدفع إلى اعتبار ظهور هذه الجمعيات بمثابة ميلاد جديد للتنظيم الجموعي للمهاجرين الجزائريين ليست خصائص تنظيمية و قانونية محضة بل هي تعبير لممارسات حقلية أبرزتها الدراسات الحقلية التي قام بها عدد من الباحثين الفرنسيين والباحثين المهاجرين العاملين في حقل الهجرة، فأبحاث " ريمون رولو" " Raymond Rolland " في مدينة شامبيري Chambéry تبين كيف أن ظهور جمعيات جديدة في أوساط المهاجرين هو تعبير عن تحول في أشكال التعبير عن الهويات الجماعية بتجاوز الخصوصيات العرقية التي كانت تحدد مجالات الإقامة والمشاركة في الحياة العمومية. إذ يقول متحدثا عن مواقف المهاجرين المنشطين للجمعيات الجديدة ويقصد بها شباب الجيلين الثاني و الثالث ما يلي :

"C'est en refusant le double (stigmatisation) et de la condition de leur espace et de l'espace géographique de la Zup, que leur activités prennent sens comme si , aux individus anonymes d'un collectif militant à forte identité, s'était en quelque sorte substituée une société anonyme caractérisée par des engagements très particulières"

[19]

وما يريد أن يقوله "ريمون رولو" هو أن التنظيم الجموعي في أوساط المهاجرين الجزائريين بشكل خاص وأعضاء الجاليات الأخرى بشكل عام لم يعد موجها لإعادة إنتاج الشكل المهيمن للتعبير عن الهويات والمنتج سواء من طرف سلطات بلد الإقامة أو سلطات البلد الأصلي بل أصبح يقوم بوظيفة استراتيجية تتمثل في جعل إبرام التعاقدات الظرفية الملموسة والتعاون والتحالف في إطار مجالات الحياة اليومية أدوات للاعتراف بالمساهمة الجماعية؛ وهذا ما بينته الأبحاث التي أجراها "عبد القادر بلبحري" في منطقة سانت إتيان SAINT ETIENNE وخاصة فيما يتعلق بظاهرة تحرير الممارسة الجموعية من الآليات الإيديولوجية و العمل الجماعي المبني مسبقا و هو ما أطلق عليها بالاجتماعية المتحررة Sociabilité affranchie [20] أي أن القوة الاندماجية لهذه الجمعيات لم تعد تتمثل في الإيمان بمرجعيات ثقافية كلية و إنما بالاتفاق على شكل تنظيم الممارسة اليومية أي اعتماد شكل الممارسة الجموعية يرتبط بإنجازه بمعرفة الأسباب و القوانين والأهداف عمليا، هذا ما أدى إلى نقل إطار هذه الممارسة من الشبكات الجماعية القائمة على التضامن والانتماء إلى مرجعيات معينة إلى شبكات الأفراد المتحررين من مرجعيات جاهزة و المقتنعين بجدوى العمل الجماعي لتحقيق أهداف ملموسة [21].

يتبين إذن أن الجمعيات الجديدة للمهاجرين الجزائريين أصبحت أداة للمطالبة والعمل اليومي ليس باحترام الهويات كشرط للاندماج بل باعتبار أشكال المشاركة في الحياة اليومية كحق للمواطنة وبالتالي كوسيلة لاحترام هذه الهويات.

4 - محاولة لتصنيف جمعيات المهاجرين الجزائريين

و بدون شك فإن هذا التطور لجمعيات المهاجرين الجزائريين في ظروف الانتقال من المرجعيات الثقافية و العرقية و النظام الجماعي الفيدرالي إلى التعاقد و آليات التعبئة و الممارسة اليومية يجعل من الصعب تقديم تصنيف لهذه الجمعيات و معرفة أعدادها لدرجة قد توحي أنها لا تتشكل شبكة لجمعيات ذات إنتماء مغربي أو عربي أو شبكات دائمة و متميزة [22]. كما أن هذا التطور لا يعنى أن الأشكال التنظيمية التي كانت مهيمنة في مرحلة ما قبل الثمانينات قد انقرضت تماما. و لذلك يتعين عند محاولة تصنيف هذه الجمعيات اقتراح الأشكال التنظيمية العاملة ليس على أساس إحصائي و إنما على أساس كون هذه الأشكال أداة للتعبئة تختلف بعضها عن البعض الآخر بنوعية المرجعية المعتمدة لتسيير الاجتماعية. و في هذا السياق نقترح التمييز بين الأنواع التالية :

4-1 - جمعيات المرجعية الواحدة

و هي تلك التي تتميز بهيمنة مرجعية ثقافية أو فلسفية محددة كإطار للتنظيم و لتحديد و تحقيق الغايات. و ضمنها يمكن أن ندرج الجمعيات النخبوية و المهنية و الجمعيات الإسلامية و جمعيات أبناء مختلف الحضور الجزائري في فرنسا. و من بين هذه الجمعيات عدد قليل من بقايا التنظيم الوطني أو الفيدرالي و عدد أكبر من الجمعيات التعاقدية. و يطلق بعض الباحثين على هذا النوع من الجمعيات اسم جمعيات ذات الطابع العرقي الواحد **monoéthenique** [23] لكون عملها و نفوذها موجهين لجنسية أو فئة دون سواهما.

4 - 2 - جمعيات المرجعية المتعددة

و هي تلك التي يكون تنظيمها و نشاطها قائما في إطار تعايش و تعاون فاعلين حاملين لمسارات و مرجعيات ثقافية متنوعة و يجمعهم التعاقد حول إستراتيجية تنظيم الممارسة اليومية و الظرفية في إطار انفتاح على التعددية الثقافية و العرقية، أي أن الإقامة في الأحياء العرقية و الاشتراك في وضعية التميز الثقافي هي التي تشكل المرجعية الدافعة إلى التنظيم الجمعي. و ضمن هذا النوع من الجمعيات تدرج جمعيات المهاجرين الجزائريين الموجهة لأعمال الجوار في الأحياء و النشاطات الثقافية و الرياضية مثل جمعيات البور [24] الحاملة لمشاريع المشاركة في الحياة السياسية و كذلك الجمعيات ذات الطابع العمومي التي تم إنشاؤها في إطار الخدمة الاجتماعية التي تقوم بها الدولة الفرنسية في اتجاه الأحياء و الفئات المحرومة و المهاجرين.

و واضح من خلال تعريف هذا التصنيف أن الجمعيات التي يمكن إدراجها ضمنه تتميز بكونها تشمل مختلف التشكيلات الجموعية المتكونة من المهاجرين الجزائريين و الموجهة لخدمة الجالية الجزائرية. و يشمل ذلك عددا كبيرا من الجمعيات مثل تلك التي تم إنشاؤها لتسيير الإقامة في المهجر في سياق المحافظة على قيم ثقافية معينة مثل الإسلام، الثقافة الأصيلة و يشمل نفس التصنيف جمعيات أبناء المهاجرين الجزائريين من الأجيال الموالية و الذين يسعون إلى تعبئة الجالية الجزائرية لتحقيق أهداف محدودة مثل الدفاع عن الحي، المشاركة في الحياة السياسية المحلية، النشاطات الثقافية.

5 - الممارسات الجموعية للمهاجرين الجزائريين

إعتماد هذا التصنيف لجمعيات المهاجرين الجزائريين لا يمكن اعتباره نمطيا و لكنه يوفر إطارا لقياس الممارسات الجموعية للجالية الجزائرية. و في هذا الإطار تؤكد الدراسة الواسعة التي أجراها المعهد الوطني (الفرنسي) للدراسات الديموغرافية INED و المعهد الوطني (الفرنسي) للإحصائيات و الدراسات الإقتصادية INSEE سنة 1992 حول السكان من أصل أجنبي و المقيمين في فرنسا [25] ما ذكرناه سابقا حول إتجاه تطور التنظيم الجموعي للمهاجرين إلى نموذج الجمعيات التعاقدية و الموجهة لتسيير الحياة اليومية : في الفصل المخصص لموضوع الاجتماعية لدى هؤلاء السكان يبين التحقيق الميداني الذي اجري في إطار هذه الدراسة أن المهاجرين الجزائريين يفضلون الانتماء إلى الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي و الترفيهي و ينفرون من الجمعيات ذات الطابع الديني و العرقي و هذا يشمل بنفس القدر الذين ولدوا في الجزائر و كذلك الذين ولدوا في فرنسا. توزيع المنخرطين في الجمعيات يعطي حسب هذا التحقيق، الصورة الآتية : 9 % منهم ينشطون في الجمعيات الاجتماعية، 9 % في جمعيات الترفيه و 3 % في الجمعيات العرقية [26]. وهذا ما يشكل إتجاه واضح إلى تفضيل الممارسة الجموعية المحدودة في الزمان و المكان.

و يشكل هذا الاتجاه مؤشرا إلى نمو لدى المهاجرين الجزائريين في فرنسا و خاصة لدى فئات الشباب، ظاهرة الاجتماعية التي تقوم على الاختلاط بالأجناس الأخرى و على مرونة توظيف التقاليد و القيم الثقافية العائلية [27].

6 - خلاصة

ما يمكن استخلاصه من تحليل التنظيم الجموعي للجزائريين في فرنسا في إطار تناول موجه أكثر لطرح التساؤلات و تحديد مقارنة عقلية، أن الظاهرة الجموعية في المهجر قد أصبحت ممارسة اجتماعية للمشاركة في الحياة العمومية أي لممارسة المواطنة و ليس للمطالبة بالاعتراف بالهوية. وإذا كانت هذه الممارسة تطرح عدة إشكاليات و رهانات فلأنها تقلص هامش فعالية ممارسات أخرى موجهة للمهاجرين مثل الممارسات الإسلامية و العرقية المدعمة من خارج فرنسا و الأعمال اليمينية و التطرفية الهادفة إلى إبراز خطر تنوع الأجناس على الهوية الفرنسية. و بعبارة أخرى فإن الجزائريين من الجيلين الثاني و الثالث لا يشكلون جمعيات أو ينضمون إليها للمطالبة بحقوقهم في الإقامة الدائمة في فرنسا و إنما للتكفل بشؤونهم كحق منحهم إياه المواطنة و كشكل للمساهمة في إعادة إنتاج هذه المواطنة. الأمر إذن لا يتعلق بالمطالبة بالاعتراف ثقافة أو عرق أو جنس بل بحرية المساهمة في تنظيم المواطنة و ذلك بممارسة حق الاستقلالية في التنظيم.

من خلال هذا التحليل الأولي لتطور الحقل الجموعي في أوساط المهاجرين الجزائريين يتبين أن التطور الحالي لهذا التنظيم الجموعي يدشن مرحلة جديدة تتميز بكون الجمعيات تساهم في تحديد نمط العلاقات الاجتماعية للمجتمع الفرنسي خارج الأنماط المعروفة مثل العرق، الأجناس أو الأقليات بل داخل نموذج التنظيمات الجماعية أي تلك التي تبنى من طرف أفراد و جماعات على أساس الاشتراك في مصالح محددة ظرفيا و أنيا و في الاقتناع بالمساعي و الأفعال الضرورية لتحقيق هذه المصالح. أي أن هذه الجمعيات أصبحت أدوات لإعادة التشكيل الاجتماعية على مستوى الرمزية بتغيير مكانة الأفراد من أصل ثقافي مميز في المخيلة الاجتماعية و كذلك على مستوى الفعالية في المشاركة في العمل الجماعي. و بذلك فإن التنظيم الجموعي للمهاجرين الجزائريين في خاصيته الهيكلية المحلية التي يسعى إلى

اكتسابها لهو مقبل على تحقيق ما فشلت فيه عدة مشاريع مثل التعددية الثقافية multiculturalisme والازدواجية الثقافية biculturalisme وهي مشاريع ساهمت أكثر في تهميش المهاجرين في مجتمع الإقامة و في إبعادهم عن الثقافة الأصلية.

الهوامش

* أستاذ في قسم علم الاجتماع ، الجزائر

[1] DIAS Manuel, "Les immigrés et la participation collective et le rôle des associations", in Pour n°86, nov - dec 1982, p.103.

[2] ION Jacques, «Injonction, participation et engagement associatif », Hommes et Migrations, n°1217, Janvier - Février 1999, p. 81.

[3] Ibid .p.80.

[4] Ibid. p.81.

[5] Ibid. p.83.

[6] TRIPIER Maryse «Les associations, l'entreprise et la vie sociale», Hommes et Migrations, n°1195.

[7] ZERHAOUI Ahsene, «Enfants de maghrébins au carrefour des cultures» in autre, op cit, p. 95.

[8] KASTORYANO Riva, «L'Etat et les immigrés en France, Allemagne, Grande-Bretagne et Etats-Unis» revue européenne des migrations internationales, Vol 5, n°1 1989, p. 19.

[9] Bolzman Claudio et autres, «La deuxième génération d'immigré en Suisse : catégorie ou acteur social ?» revue européenne des migrations internationales, vol 3, n°1 et 2, 1987,p.17.

[10] TRIPIER Mayse, Op cit, p.89.

[11] LEVEAU Remy, «Immigrés Etats et sociétés», revue européenne des migrations internationales, vol 5, n°1, 1985.

[12] VERBUNT Gilles, «Culture, identité, intégration, communauté, concepts à revoir», Hommes et migrations, n °1180, 1994, p.08.

[13] KASTORYANO Riva, Op cit, p.9.

[14] WIEVIORIKA Michel, «Racisme , racialisation et ethnicisation en France», Hommes et migrations n°1996, p.37.

[15] Ibid, p.33.

[16] SISSAKO Aïcha, "Les associations de terrain et les politiques d'intégration en France, l'exemple d'une association de femmes africaines en grande banlieue Parisienne", in, Les politiques d'immigration au Canada et en France : analyse comparée et perspective de recherche, Paris publications du ministère de travail et de la solidarité, 1999, p.441.

[17] لقد بينت الأبحاث التي قام بها عدد من الباحثين أن عملية نقل الشبكات التضامنية من المجتمع الريفي الجزائري إلى المهجر. نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر أبحاث عبد المالك الصياد حول الأعمار الثلاثة للهجرة و أبحاث بوقصة كمل حول شبكات تكون اقامة المهاجرين الجزائريين في فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية.

[18] VIELLARD - BARON Hervé, "Immigration, intégration et gestion urbaine : interrogation actuelle des chercheurs français et perspectives nouvelles, in Les politiques d'immigration et d'intégration au Canada et en France : analyses comparées et perspectives de recherches, p.453.

[19] IDN Jacque, op. Cit, p.90.

[20] Ibid, p.52.

[21] Ibid, p.93.

[22] برهان غليون، "مستقبل الجاليات العربية في أوروبا"، المستقبل العربي، رقم 209، ص 64.

[23] SISSAKO Aïcha, op cit, p.441.

[24] Ibid, p.433.

[25] TRIBALAT Michel (Sous la direction de) de l'immigration à l'assimilation, Paris la Découverte/ INED, 1996, P.302.

[26] Ibid, p.221.

[27] Ibid, p.252.

عائشة باركي *

الحركة الجمعوية في الجزائر و تجربة * اقرأ

تعرف الحركة الجمعوية في الجزائر تطورا ملحوظا منذ 1989، تاريخ المصادقة على الدستور الذي منح الحق لتأسيس الجمعيات.

و قد بلغ عددها اليوم حوالي 45000 جمعية محلية و ما يقارب من 1000 جمعية وطنية، تنشط في كل المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الدينية و العلمية و الرياضية.

و قد صدر في 1990 القانون رقم -31/90- المتعلق بالجمعيات و يحدد هذا القانون الأساسي شروط تأسيس و سير الجمعيات المحلية و الوطنية، و علاقاتها مع السلطات العمومية.

و في الحقيقة فإن تأسيس أول الجمعيات في الجزائر يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث سمحت القوانين آنذاك، لا سيما القانون الصادر في أول جويلية 1901 (تحت الاحتلال الفرنسي) من تأسيس جمعيات جزائرية، دافعت بقوة عن الهوية العربية للجزائر. و شهد قطاع الثقافة و الموسيقى على الخصوص، ميلاد جمعيات هامة آنذاك، خصوصا على مستوى المدن الكبيرة، ساهمت رغم قلة عددها في الحفاظ على التقاليد الثقافية والحضارية للشعب الجزائري العربي المسلم، و نذكر هنا على سبيل المثال، جمعية العلماء المسلمين، التي ترأسها الشيخ عبد الحميد ابن باديس، و من بعده العلامة الشيخ البشير الإبراهيمي، التي لعبت دورا تاريخيا أساسيا في بعث الحركة الثقافية في الجزائر والدفاع عن هوية الجزائريين و حقهم في الاستقلال و السيادة، كما شهدت هذه الفترة أيضا، ميلاد الكشافة الإسلامية و هي جمعية معروفة، كان لها الأثر الفعال في الحفاظ على الانتماء العربي الإسلامي للشباب الجزائري، بالرغم من عمليات التخريب التي إنتهجها المستعمر آنذاك. و إبان الثورة التحريرية الكبرى، إلتفتت الجمعيات الجزائرية حول جبهة التحرير الوطني، لخوض المعركة الحاسمة التي تكملت بالاستقلال و إسترجاع السيادة الوطنية.

و بعد الاستقلال، نشطت من جديد الجمعيات و لوحظ تأسيس منظمات وطنية عديدة كانت، في الحقيقة تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني، الحزب الحاكم آنذاك.

و صدرت قوانين خاصة بالجمعيات في سنة 1971، لكنها لم تسمح بإزدهار الحركة الجمعوية نظرا لنقل الشروط التي حددتها تلك القوانين و نستطيع القول بأن الحركة الجمعوية إنطلقت بالفعل عندما صدر القانون 15-87 المؤرخ في 21 جويلية 1989، و الذي يسمح بتأسيس الجمعيات الوطنية و يشترط في ذلك الإعتماد.

إلا أن القانون الذي سمح بإزدهار الحركة الجمعوية في الجزائر، و كما سبق أن أشرت، هو القانون 31/90 الذي جاء في سياق التعددية السياسية التي أحقها دستور 1989.

تطور الحركة الجمعوية في الجزائر

تشير الإحصائيات المتوفرة بأنه بين 1966 و 1988، لم يتم تأسيس إلا حوالي مائة جمعية معتمدة، أما بين 1989 واليوم فقد تم إنشاء 45000 جمعية محلية و حوالي 1000 جمعية وطنية.

و هذه الأرقام تدل على ضرورة إصدار قوانين لينة، تسمح بإزدهار الحركة الجمعوية، كعنصر أساسي لترقية الديمقراطية التعددية، بالاعتماد على الأساليب الحضارية في الحوار و التشاور و الاتصال الاجتماعي.

و تعد الجمعية اليوم، كإحدى الأشكال العصرية لتنظيم المجتمع و هي تسمح لكل شرائح المواطنين بالتعبير عن إنشغالاتهم و طموحاتهم و التكفل بمشاكلهم، بعيدا عن روح الاتكال و انتظار الحلول من الدولة والجماعات المحلية.

و من أجل مساعدة الجمعيات الجزائرية على تحسين أدائها، و تكثيف نشاطاتها لصالح الفئات العديدة من المواطنين، عملت الدولة الجزائرية على :

- تخصيص مساعدات مالية هامة للجمعيات، تتكفل بها القطاعات الوزارية حسب الاختصاص.

- منح مقرات لتمكين الجمعيات من مزاولة نشاطاتها بصفة منتظمة و عصرية و ذلك بمساعدتها على اقتناء الوسائل التكنولوجية الحديثة في الاتصال، كالإعلام الآلي مثلا.

- تنظيم دورات إعلامية و تدريبية لإطارات الجمعيات الجزائرية.

و أخيرا تمثل الجمعيات إطارا مفيدا للتشاور والمشاركة و يعتبرها البعض على حق مدرسة لتعليم الديمقراطية، و إبراز ضرورة تطوير العلاقات بينهما و بين السلطات. لا من أجل تأطيرها و توجيهها و إنما قصد تحسين أدائها و تمكينها من تكميل علم الدولة.

التجربة الجزائرية لمحو الأمية *إقرأ*

إنشاء الجمعية

- الدوافع.
- الاحصائيات (1998 = 42 %).
- التعريف بالمشكل.

الأهداف

- محاربة الجهل و الأمية.
- تحسيس المواطنين.
- وضع خطة عمل وطنية.

- برنامج يخص المرأة و الفتاة.
- إدماج المتدربين في المدرسة التنظيمية (عادية).
- فتح مراكز لمحو الأمية.

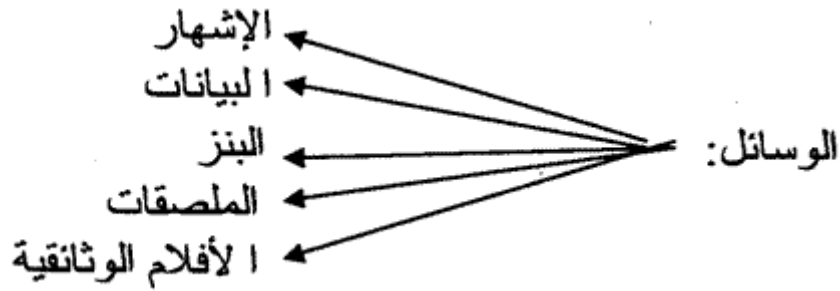
هيكلية الجمعية

- الجمعية العامة.
- المجلس الوطني.
- المكتب التنفيذي.
- المكاتب الولائية.
- الاعتماد الرسمي.

إستراتيجية العمل

- برنامج التعبئة.
- برنامج التحسيس.
- برنامج الاتصال.

دور الإعلام



التجربة الميدانية

- فتح أقسام تعليمية
- فتح ورشات وظيفية خاصة في المناطق النائية
- تربص الإطارات
- فتح أقسام خاصة بالفتيات ما قبل 16 سنة و إدماجها في المدرسة التنظيمية (العادية)

الظروف

- الأزمة الاقتصادية
- الازمه السياسية

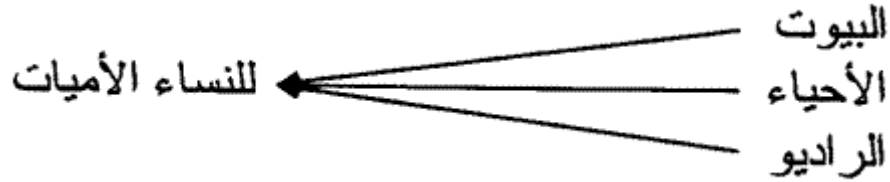
التنسيق

- مع الحكومة
- مع المنظمات الوطنية
- مع المنظمات الدولي
- ليونيسف

- ا ليو نسكو
- الألسكو
- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية

النمط الذي اخترناه لمحو أمية الفتيات و النساء

التعبئة



التسجيل

- المدارس
- المراكز الثقافية
- مراكز محو الأمية

الوسائل

- الكتب
- آلات الخياطة
- قماش و غيره من الوسائل

التكوين

- مع الديوان
- مع مراكز التكوين المهني

التدريس

06 ساعات لمحو الأمية

03 سنوات

06 ساعات للمهارات

الشهادات

محو الأمية

معتترف بهما في المركز الوطني للتعليم عن بعد الدراسة عن طريق
المراسلة

شهادة الخياطة

التقييم

المرحلة الأولى : 59- 97

المرحلة الثانية : 97- 99

النتائج :

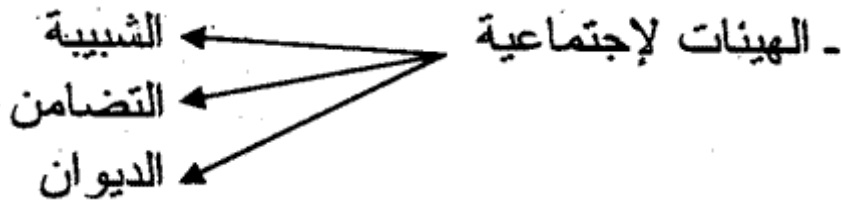
49000 شهادة محو الأمية

5000 شهادة خياطة

% الولادات بالجزائر قلت (2,1 % بعد ما كانت 3,5 %)

شركاء * إقرأ*

الحكومة :



- تحويل المجلس الوطني لمحو الأمية إلى ديوان

- التضامن المدرسي

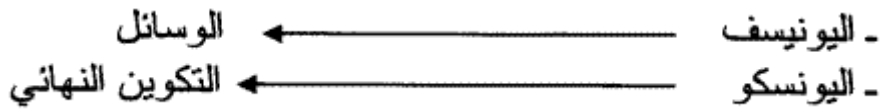
- المنظمات الوطنية

- شبكة النساء المغربيات

- برنامج التحسيس

- الجمعية الجزائرية للتنظيم العائلي

المنظمات الدولية

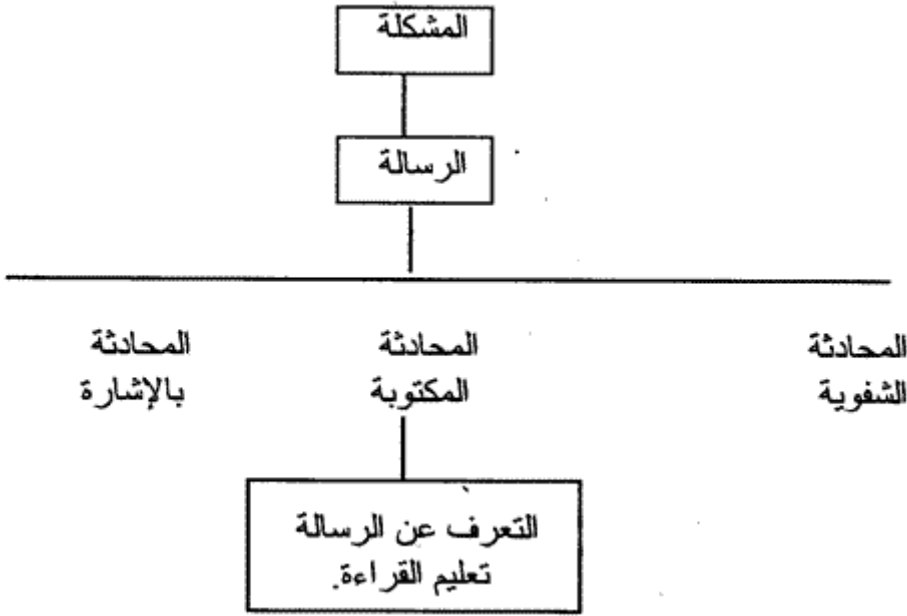


الاعتراف والحوافز

- 1994 جائزة * روبي كيد* من المجلس العالمي لتعليم الكبار

- 1997 الجائزة العالمية لليونسكو * جائزة نوما*

الطريقة



المشاريع

- برنامج التعليم عن بعد
- برنامج التعليم لحقوق الانسان والسلام
- برنامج خاص بالمرأة والفتاة (أمو أميتي أرقى عائلتي)
- الفئة المستهدفة : 15 إلى 25 سنة.

الهوامش

* رئيسة جمعية * أقرأ*

عيسى بن الأخضر*

تجربة العمل الاجتماعي و التربوي لجمعية الإرشاد و الإصلاح **

جمعية الإرشاد و الإصلاح هي جمعية وطنية أعلن عن تأسيسها أواخر سنة 1988 و نالت اعتمادها في سبتمبر 1989م كجمعية اجتماعية تربوية ثقافية، تضمن قانونها الأساسي ثلاثين هدفا تغطي مجالات اهتمامها المعبر عنها من خلال تسميتها و محاور نشاطها، و لئن كانت أهدافها في معظمها ترتبط بالأفاق الاستراتيجية لمجتمعنا و تطلعات أمتنا شعبا و دولة فإن هذه الجمعية ربما تميزت بالتركيز في أهدافها، و حتى في نشاطاتها فيما بعد على استثمار و تثمين رصيدنا الاجتماعي و قيمنا الحضارية، التي نعتقد أنها قد توفر علينا الكثير من الجهد في تنشيط عملية التضامن الاجتماعي أو في مكافحة الأمية أو في التنشئة الاجتماعية لأطفالنا و أجيالنا المتلاحقة، ذلك أن الجمعية و منذ تأسيسها كانت تتوقع شكلا من التهافت على تأسيس الجمعيات نتيجة فترة الحضر على العمل الجمعي الحر طيلة ربع قرن من الاستقلال - تقريبا - و كذا انبهار البعض من أطراف المجتمع المدني بالتجارب الغربية في تأطير المجتمع المدني، مما قد يؤدي - وقد حصل هذا بالفعل - إلى تجاهل بعض قيمنا الحضارية التي يمكنها أن تستثمر في إطار التنظيم الجمعي الجديد، دونما تجاهل لنسقتنا الاجتماعي و تراكماتنا الثقافية المتنوعة و التي ليست بالضرورة تناقضا مع الأساليب التحديثية للعمل الاجتماعي، و لعل ما يؤكد صواب نظرنا هاته هو ذلك التجاوب السريع لمختلف الشرائح الاجتماعية مع جمعيتنا سواء في العمل التوعوي، أو الحملاتي، أو العمل الدائم ذي البعد التنموي، فكانت في ظرف قصير لم يتجاوز السنتين من عمرها القانوني تدخل أكثر من 900 بلدية عبر التراب الوطني، بشكل منظم، على بساطته بطبيعة الحال، و بنتائج عملية معتبرة.

ورغم تفاوت نسبة النشاط و كذا النتائج من منطقة إلى أخرى، فإن الكثير من القيم الاجتماعية التي وظفت و حتى التقاليد و العادات المحلية للمناطق استغلت لتحقيق أهداف اجتماعية، و ثقافية، و تربوية، مثل مسألة التويزة التي سهلت التكفل ببناء مآت المساكن للمحتاجين اعتمادا على تحفيز أبناء المحيط الاجتماعي الواحد، أو القرية أو الدشرة، على مساعدة جيرانهم أو إخوانهم المواطنين.

كذلك فكرة الزواج الجماعي، فكرة التكفل بتنظيم الولائم بما يوفر على المواطنين الفقراء الكثير من الجهد و يترك التأثير المعنوي المحفز واضحا في نفوس هؤلاء دونما شعور بالدونية في شخصيتهم.

مسألة العشور، و هي النصيب الذي يتصدق به المزارعون من منتوجاتهم الزراعية لغيرهم من الفقراء، ليس تعاطفا معهم فحسب، و لكن تطهيرا لأموالهم التي يرجون نماءها بالحلال الطيب.

و قد وفقت الجمعية في مبادرات هامة من هذا النوع، و بطبيعة الحال فإن معظم تقاليد مجتمعنا نابعة في الأساس من وازع الدين الإسلامي و قيمه العظيمة رغم اختلاف الناس في بعض الكيفيات و الأبعاد الحقيقية، إلا أن الذي يهمنا أن هذه المميزات الاجتماعية الإيجابية حتى ولو كانت مجرد عادات فإن عدم استثمارها لصالح خدمة المجتمع نفسه يعتبر قفزا على حقائق المجتمع، و بالتالي تضيقا للوقت و الجهد، و موتا للقيم الأصيلة في مجتمعنا، و لعل و هذا هو السبب الذي قد لا تختلف في وقوعه في سياستنا الرسمية طيلة ربع قرن تقريبا من الاستقلال.

إن عبارة مصطلح الإرشاد و الإصلاح تعني أساسا أولوية الإرشاد و التطوير الفكري سواء في نظرتنا التي ينبغي أن تكون واعية إلى التراث و كذا كيفية التعامل مع فكر أمتنا و أدبياتها الأصلية من جهة، و من جهة أخرى توجيه و تربية أبناء وطننا على الاستفادة من علوم العصر و ثقافته، كل ذلك دون الوقوع في مغالطة العبارتين الشهيرتين التي يركن إليهما البعض في تكريس ثنائية صمنية أمام المجتمع لا بديل له عن أحد طرفيها و هما :

"ليس في الإمكان أحسن مما كان"

أو "الاعتزاز بالثقافة العربية و قيم الدين الإسلامي فكرة رجعية..."

و لا أحسب أن فيه حاجة للتعليق على ما تعنيه هاتين المقولتين اللتين كاد البعض يقسم المجتمع بموجبهما إلى فئتين بل حتى إلى طوائف.

و إذا كان في أهداف الجمعية المقترحة محاور واضحة في كيفية الإرشاد و التوجيه للشرائح المعنية من طفل، و امرأة، و مواطن أمة، و ما إلى ذلك من شرائح متعددة حاولت الجمعية ترتيب أولوياتها حسب قدرة مناضليها و ما توفر لها من إمكانيات فإنها جعلت مهمة الإصلاح رديفة للإرشاد و ذلك أن مجتمعنا و بكل أسف ظهرت معالم الفساد فيه واضحة في مجالات شتى من نواحي المجتمع و في هياكل الدولة التي ربما عبر عنها السيد رئيس الجمهورية أخيرا بأنها "معلولة" و نحن نقول أن علتها - للأسف الشديد - صارت مركبة و ليست بسيطة.

و لعل ضرورة الانضباط و التقيد في هذه المداخل بتوجيهات المنظمين لهذا الملتقى و التي تدفعني إلى الإقتصار على بعض الإشارات إلى أهداف جمعية الإرشاد و الإصلاح و بعض مجالات نشاطها دون عرض الصورة كاملة، كون هذه الجمعية لها رصيد عشر سنوات من العمل و على المستوى الوطني بشكل كاد يغطي معظم المناطق، فأقول أن هذه الجمعية و هي تشرع في عملية تقييم منذ بداية هذه السنة لمسيرتها يمكن أن تسجل أياكم بعض الملاحظات :

1 - إن الجمعية استطاعت أن تؤطر الآلاف من المواطنين و خاصة الشباب و الشابات بحيث و صل عدد المناضلين الفعليين في أقصى رقم له 140 ألف مناضل، و جدوا في مشاريعها المتعددة ما يفخر مبادراتهم و اقتراحاتهم أن في العمل الاجتماعي أو الثقافي أو التربوي.

2 - استطاعت الجمعية فتح العديد من رياض الأطفال و دور الحضانه و رغم العراقيل و الفراغات القانونية و التعسفات الإدارية التي نتكلم عنها لاحقا، فقد استفاد الآلاف من الأطفال من هذه التجربة، و على سبيل المثال في هذه السنة **[1]** سيرنا ما

يقارب المائة و خمسين (150) روضة و حضانة، أو ما سمي بمراكز رعاية و إستقبال الأطفال.

3 - تلبية حاجة المجتمع الدينية و الثقافية و ضمان جزء من حق الطفل في التنشئة على معالم هويته، فتحت الجمعية عشرات المدارس لتحفيظ القرآن الكريم، وفيه دفعات - على سبيل المثال - تخرجت هذا العام، بنين و بنات حفظوا القرآن كاملا و لما يتجاوزوا السنة الثانية ثانوي، دونما أي تأثير على دراستهم النظامية في المدارس، مع أخذهم بنصيب لا بأس به في فهم القرآن فهما سليما، مما يعطيهم الملكة على التحصيل أكثر بحول الله، وهذا ربما راجع أساسا إلى الطريقة الحديثة في تحفيظ القرآن و التي توصل إليها بعض المربين في جمعيتنا و هي طريقة فريدة حقا تمكن الطالب المتفرغ من حفظ القرآن الكريم في مدة تسعة أشهر لا أكثر خلافا لطرائق الكتاتيب التقليدية و التي تجر الطالب لسنوات عديدة، و ربما لا يحصل الحفظ الجيد.

4 - تلبية حاجة المرأة الجزائرية بل و الفتاة التي لم يسعفها الحظ في الحصول على تكوين متخصص في الحرف اليدوية، أو المنزلية، كالخياطة بأنواعها، أو بعض الحرف المهنية التي تناسب المرأة حسب محيطها المحلي، فتحت الجمعية ورشات تمهينية يبلغ عددها هذه السنة أكثر من 180 مركزا، تختلف أحجامها و طاقاتها الاستيعابية و مواد تكوينها من منطقة إلى أخرى، حسب ما يتوفر للجمعية من مقرات، و تكون في معظم الأحيان هذه المقرات عن طريق الكراء، أو المنح المؤقت للجمعية من طرف بعض المحسنين.

5 - يبلغ عدد مدارس أو أقسام محو الأمية حوالي 160، موزعة عبر الوطن و قد وصل عددها في بعض المراحل إلى أكثر من 500 مدرسة، و لكن بسبب الظروف الأمنية، و عدم تعاون المؤسسات التربوية أحيانا كالاستفادة من المدارس أوقات الفراغ بعد خروج التلاميذ، قلل من المساحة التي كنا نتوقع تغطيتها.

و هناك أيضا مؤسسات أخرى كنوادي الأطفال و الفرق الرياضية و بعض اللجان الطبية و غيرها.

6 - أقامت الجمعية العديد من الملتقيات الجهوية و الولائية و الوطنية، و أهم الملتقيات الوطنية كانت حول :

- أ - الجامعة الجزائرية واقع و آفاق سنة 1991 بالجزائر.
- ب- المرأة و التحولات الاجتماعية سنة 1992 بوهران.
- ج - واقع الأسرة الجزائرية و آفاق ترقيتها سنة 1996 بالجزائر.
- د - من أجل رعاية نفسية واجتماعية لأطفالنا سنة 1989 بالبلدية.

كما تناولت الملتقيات الجهوية الكثير من المشكلات الاجتماعية و التربوية وغيرها : كالطلاق - حقوق الطفل - المرأة - المخدرات - التنشئة الاجتماعية للأطفال - الأمية - الاقتصاد المنزلي...إلخ.

7 - هناك مبادرات و محاولات في الجانب الفني والثقافي كمهرجانات خاصة بالأنشودة الوطنية - الأنشودة الدينية - معارض فنية لمبدعين مغمورين - تعريف أهل المدن برموز مناطقهم التاريخية.

8 - العمل التضامني و له محطات و مناسبات عديدة تغتنمها الجمعية لتشجيع المواطنين و حثهم على مساعدة أبناء وطنهم، فقد بلغت المساعدات العينية أو المالية الموجهة للعائلات التي لدينا ملفاتها و محقق في وضعيتها الاجتماعية، ما قيمته 3 ثلاثة ملايين سنتيم خلال السداسي الأول من سنة 1999م مثلا.

و بعد عرض هذه النماذج القليلة من عمل جمعية الإرشاد و الإصلاح الوطنية يمكن أن نسجل أمام الحضور الكرام بعض المعطيات التي بدون شك أثرت على عملنا و عرقلة العديد من المشاريع و قلصت البعض الآخر و نلخصها فلما يلي :

أ - قانون الجمعيات

ب - التعامل الإداري مع الحركة الجمعية

ج- أحداث العنف و انعكاساتها

د - إنعدام مؤسسات رسمية لتكوين و توجيه إدارات الحركة الجمعية.

أ - فبالنسبة إلى قانون الجمعيات 90/31 المعدل لقانون الجمعيات 87/15 فإنه يحتاج إلى تعديلات جوهرية تجعله يستجيب لطموحات المجتمع الأهلي و يحقق الأهداف الكبرى التي تناضل من أجلها الجمعيات على اختلاف اختصاصها، بحيث أن القانون - و لست في معرض الدراسة النقدية له - بصيغته الحالية لا يتناسب و المرحلة التي تعيشها البلاد، من ضعف اقتصادي، وثقافي، و تربيوي، و تدهور اجتماعي من جهة، و كذا عدم مواكبته لتطور الأطر القانونية التي صار بموجبها المجتمع الأهلي يقدم مساهمة فعالة في تنمية المجتمع، لا أقول في العالم الثالث فحسب، و لكن في الدول المتطورة نفسها لأن الفضاء الذي يشغله المجتمع المدني بنشاطه، لا يمكن للأطر الرسمية استعابة و لو كانت الولايات المتحدة الاميريكية نفسها.

هذا فضلا عن الفراغات الكثيرة في هذا القانون و التي صارت أداة للتأويل الإداري للموافقة على هذا العمل أو رفضه، للترخيص أو الإلغاء... إلخ.

ب - يمكننا أن نسجل بعض التعامل السلبي للإدارة الرسمية مع الحركة الجمعية، حتى يخيل للنشيط في هذا العمل أنه يزعج الإدارة أو يزعجها، في أخص خصائصها، حتى أننا نجد أنفسنا كمنشطاء في المجتمع الأهلي نستجدي المؤسسات الإدارية و كأننا نطالب بامتيازات ليست من حقنا، حتى صار بروز نشاط لجمعية ما، مربوط برضى الإدارة المركزية. و الأمثلة عديدة أن في الترخيص بإقامة النشاطات، أو الحق في الدعم مما تخصصه الدولة سنويا أو الاستفادة من المرافق العمومية المخصصة لهذا الغرض... إلخ.

ج - إن أحداث العنف الرهيبة التي مست بلادنا كانت جمعية الإرشاد إحدى الجمعيات الأكثر تضررا من هذه الآفة، فقد استشهد رئيس الجمعية سنة 1993 الشيخ محمد أبو سليمان رحمة الله و كذلك عضوان قياديان : الأستاذ لحسن بن سعد الله عضو المكتب الوطني و الدكتور محمود حنبلي عضو المجلس الذي اغتيل في مدخل جامعة تيزي وزو.

و بعض الضحايا الآخرين من المناضلين في صفوف هذه الجمعية رحمة الله عليهم و على شهداء الجزائر جميعا.

من دون شك أن هذه الأحداث رغم ما خلفته و لا تزال تخلفه من تدهور اجتماعية وفقر مدقع، يتطلب تطوير العمل الاجتماعي و تعميمه، إلا أنه تكون آلة الموت عمياء لا تفرق بين عدو أو خصم سياسي، و بين نشيط في خدمة المواطنين مهما كانت توجهاتهم، فإن مهمة الإرشاد و الإصلاح الاجتماعي و التربوي و الثقافي تتأثر بدون شك.

فقد قلص هذا الظرف عملنا إلى حد ما، و نحن نعيد تأسيس لجان و مكاتب العمل في بعض المناطق التي أغلق فيها في السنوات الماضية.

كما أن العنف خلف جملة من الانعكاسات الاجتماعية و النفسية على شرائح كثيرة، زادت علينا من العبء و المسؤولية أكثر مما سبق، خاصة مع بروز بعض الظواهر التي لم نكن مكونين أو مؤهلين للتعامل معها قبل هذا الظرف، و من هنا تحرص جمعيتنا على عقد الدورات التكوينية و بعض الملتقيات المتخصصة لتطوير كفاءاتنا و إطارتنا المتطوعة - في أغلب الأحيان - و التي تبذل جهدا محترما.

د - و لعل آخر ملاحظة في معطيات واقعنا الصعب هو انه رغم التحديات الكبيرة و الامكانيات البسيطة لا تزال الجهات الرسمية في بلادنا، لم تعط العناية الكافية و الدعم اللازم لحركتنا الجمعوية، سواء بالتكوين العلمي و الدراسات الأكاديمية - و لعل المعهد الذي جمعنا يعتبر أول بادرة علمية و عملية في هذا الاتجاه الذي نفتقد إليه - أو بالتشجيع المعنوي و الإعلامي الذي لا بد منه، و الذي هو حق لهذه الجمعيات، و وظيفة نبيلة من وظائف الدولة. ومنه يمكن أن نشكل و عيا جماعيا بضرورة إعطاء الحركة الجمعوية دورها اللازم على غرار بقية المجتمعات الأخرى لا أقول في العالم الأول - للأسف الشديد - لازلنا بعيدين حتى عن تجربة أشقائنا في دول العالم العربي و العالم الثالث عموما.

الهوامش

* مداخلة خاصة باليومين الدراسي حول الحركة الجمعوية في *الجزائر رئيس جمعية الإرشاد و الإصلاح الوطنية

** رئيس جمعية الارشاد و الاصلاح الوطنية

[1] السنة هي 1999

احمد بوكابوس*

التنظيم الجمعي و المجتمع المدني

يعتبر موضوع تكوين و تأسيس التنظيمات الجموعية من المواضيع القديمة الحديثة في آن واحد، إذ نشأت هذه التنظيمات في أحضان المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للنظام الرأسمالي من خلال تطور البيئة الداخلية لهذه المؤسسات. فكان نتيجة ذلك ظهور منظومة مؤسسات اجتماعية منفصلة عن مؤسسات الدولة، تطالب بالحقوق المدنية توسيع قاعدة الديمقراطية السياسية لتشمل مختلف الطبقات الاجتماعية.

فقامت هذه الأخيرة بأدوار أساسية في مجال السياسات الاجتماعية على اعتبار أنها عامل من عوامل شد أعضاء المجتمع الى و في مواقعهم الاجتماعية، وكذا العمل على توصيل خدماتها إليهم من أجل تخفيف الفوارق الناتجة عن سوء توزيع الثروة في المجتمع. بالمساهمة في إعدادهم للمشاركة في إدارة و تنظيم المجتمع الذي يعيشون فيه.

لذلك تعتبر هذه التنظيمات بمثابة نتاج للحركات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتتها المجتمعات الغربية.

أما ظهور هذه التنظيمات في مجتمعاتنا فقد ظهرت في مرحلتين متتاليتين

1- المرحلة الأولى

عملت الدول المستعمرة في هذه المرحلة على نقل هذه التنظيمات إلى مستعمراتها و شجعتها في أواسط جالياتها المختلفة التي كان يتشكل منها مجتمع المعمرين، على إعتبار أنها إمتداد لمجتمعاتها. فحرصت على جعل هذه الجاليات تساير ما يحدث في أوطانها من تغير، سواء على مستوى التنظيمات أو القوانين... الخ.

أما ما كان مشجعا من هذه التنظيمات وسط مجتمع الأهالي، فكان موجهها لخدمة الأغراض الاستعمارية الى جانب تجريده من مضمونه الديمقراطي. فأطلقت اليد للجاليات المختلفة، لإنشاء و تأسيس التنظيمات الجموعية خاصة ما تعلق منها بالنشاط التبشيري، تحت غطاء النشاط الخيري، فأدى ذلك الى تحريك رغبة التنظيم لدى الأهالي، لمواجهة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية، و خاصة مشكلة الفقر، و الجهل و الأمراض، و كذا مواجهة المد التبشيري في أواسط الفقراء.

ففي مصر تكونت الجمعية الخيرية الاسلامية الأولى سنة 1878 لتقديم الدعم المادي و المعنوي للفقراء، و كذا إنشاء المدارس التعليمية لأبنائهم، و أنشئت الجمعية الخيرية الثانية عام 1892، و كان من ضمن ما تهدف إليه محاربة الأساليب و الطرق التي

تتبعها الجمعيات التبشيرية لإغراء الفقراء، و الضعفاء من المسلمين. كالجمعيات الخيرية الفرنسية و النمساوية... الخ.

أما في بلاد الشام فقد أنشئت أول جمعية سنة 1847، و هي الجمعية السورية للأداب و العلوم، و كان يرأس هذه التنظيمات في الغالب مبشرون أجنب، و لكنهم يعترفون أن إنشاء هذه التنظيمات كان تحت إلهام الأهلالي الذين كانوا يعتبرون هذه التنظيمات جديدة عليهم، إلى جانب محدودية إمكانياتهم المادية و التنظيمية ففضلوا بذلك خبرة و تجربة الأجنب في انتظار تهيئة الظروف الملائمة لإدارة و تسيير هذه التنظيمات.

أما تونس فقد أنشئت أولى التنظيمات فيها سنة 1874 عند صدور الأمر المؤرخ في 19 مارس 1874، الذي يسمح بإنشاء التنظيمات ذات الطابع الاجتماعي و الخيري. و بعد هذا التاريخ تكونت جمعيات عديدة كالمهتمة بالفلاحة، و الصناعة التقليدية و كانت هذه التنظيمات تتبع في إدارة شؤونها أسلوب تنظيمات الجاليات الأجنبية خاصة الجوانب التنظيمية و المادية و البشرية.

و هكذا يلاحظ أن نشأة، أو بداية تأسيس هذه التنظيمات بمعناها الحديث، قد شرع فيه مع بداية القرن التاسع عشر تحت تأثير متغيرات سياسية اقتصادية و إجتماعية ثقافية، أفرزتها حركية الجاليات الأوربية في إطار تنظيماتها المختلفة و كذا رغبة المجتمع المحلي في إعادة تنظيم مؤسساته التقليدية، حتى تتمكن من الاستجابة أو على الأقل المسايرة لكل تغيير أو تطور على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.

2 - المرحلة الثانية

بعد استقلال هذه المجتمعات عملت أنظمتها و منذ البداية على تأميم البنية التنظيمية للمؤسسات غير الحكومية، بل و أدخلتها في حكم (استرجاع أملاك الدولة) و حل محل الموظفين الأجنب موظفون حكوميون لإدارة و تسيير تلك التنظيمات دون مراعاة لخصوصياتها، و لكن الأخطر في عملية التأميم هو بقاء العلاقات بين الدولة و مؤسسات المجتمع المدني تسير في نفس القوالب و الأطر التي كانت قائمة في فترة الاستعمار و المتمثلة في عملية الاحتواء و الهيمنة على مختلف التنظيمات مهما كان نوعها.

و لعل وضعية المجتمع الجزائري تعبر بشكل أوضح عن هذه الحالة، فإذا كان منشأ هذه التنظيمات يعود إلى سنة 1901 و ما يليها، فالتنظيمات المؤسساتية ذات الطابع الاجتماعي و الاقتصادي و التربوي و الثقافي بالمفهوم الحديث، بقيت تراوح مكانها بعد الاستقلال، و ما أنشئ أو أسس منها بقي محصورا في أنشطة محدودة كالجمعيات الموسيقية و غيرها، لأن الأجهزة التنفيذية (للدولة) آنذاك كانت ترى أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التربوية و الثقافية، مدمجة في طبيعة النظام السياسي المتبع، و تعتبر من المهام الأساسية له. فأنشئت مؤسسات أو تنظيمات بالمقاس و إعتبرت قادرة و ناجحة في تأدية المهام التنموية الموكولة إليها، و تبع ذلك عملية فرز بطاقي (كالانتماء للحزب) أو الانتماء الإيديولوجي (موالي - معارض). لكل من أوكلت له مهمة الإشراف على هذه التنظيمات.

فأصبحت بذلك كل مبادرة أو منافسة في الميدان، لأن (الدولة) كانت ترى آنذاك أي المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة التكفل الذاتي بشؤون، عن طريق تأسيس و إنشاء منظمات جمعوية تدافع عن حقوقه و آرائه و تخدم مصالحه و من جراء ذلك عفا روح الأبوية في جميع المجالات، و ألبست الصبغة السياسية لكل المنظمات الاجتماعية

والثقافية و التربوية، و بحكم هذا التوجه المشروط بإنصواء والاحتواء لأي تنظيم، أحجم ذوو الكفاءات و القدرة على التأطير الاجتماعي و الثقافي عن المشاركة، حتى و إن كانت عملية الفرز لم تظلمهم.

لقد كان يظهر للملاحظ لحركية المجتمع الجزائري قبل 1989 أن مختلف الفئات الاجتماعية و الشرائح الشبانية، منضوية و مؤطرة في تنظيمات اجتماعية اقتصادية، و ثقافية تربوية ... الخ.

إلا أن ما لم يظهر بوضوح، هو أن التشكيلة الاجتماعية الثقافية للمنتمين لهذه التنظيمات، لم تكن متجانسة و لا موحدة الأهداف - رغم أن أهداف مثل هذه التنظيمات يفترض أن تكون محددة - بل كانت مشكلة من شتات متناقض كل يخدم أهدافه الخاصة، سواء كانت سياسية أو ثقافية أو اقتصادية. كلما تهيأت الظروف لذلك و بدت سنة 1989 كإكتشاف عظيم في مجال التنظيمات المجتمع المدني.

فالمجتمع الجزائري لم يعرف ظاهرة اجتماعية ذات سرعة في الانتشار والاتساع، مثل ظاهرة تكوين و تأسيس تنظيمات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها. و ما يؤكد ما قلناه هو الخطاب السياسي المكرر في مختلف المناسبات، و الذي عملت مختلف أجهزة الدولة على ترديده كآخر ما تبقى لديها من مثيرات الشعور العام في مختلف الأوساط الاجتماعية، و نشطت في هذا الشأن كل الفئات الاجتماعية المطالبة بالالتفات إليها و الاهتمام بها، تلبية لطلب التنظيم : إن أرادت أن تنال الحضور و الاهتمام من الدولة فظهرت تنظيمات جمعوية، فاقت في طروحاتها و طموحاتها أهداف الأحزاب السياسية^[1] و أدى هذا التزامم إلى ظهور تنظيمات (مطالب و مصالح) و تنظيمات (تصويغ و تجميع) أكثر منها جمعيات مشاركة و مساهمة في بناء المجتمع المدني.

و هذا ما أدى بالدولة إلى تخصيص مبالغ مالية كبيرة، و تكليف جهات عديدة لتوزيعها على من نظموا أنفسهم أو انتظموا، و أصبح التنظيم الواحد يستفيد من عدة جهات^[2].

فأجتهدت بعض الوزارات المكلفة بالدعم المالي لهذه التنظيمات بوضع بعض الشروط : كالبرنامج التعاقدية (CONTRAT PROGRAMME) الذي وضعته وزارة الشباب و الرياضة لكل من يرغب في الحصول على دعم مالي، و نشرت بلاغات في الصحف الوطنية^[3]. و رغم ذلك نلاحظ عدم التقيد بالشروط المطلوبة.

و الجدول التالي يظهر لنا نوعية المستفيدين من الدعم المالي لسنة: 1993.

النسبة	التكرار	طبيعة النشاط
78 %	09	الترفيهية العلمي الثقافي
12.98 %	20	اجتماعي تربوي
النسبة المئوية	التكرار	ضبط النشاط
3.93	06	ثقافي فني
1.30	02	كشفي
2.61	04	ديني ثقافي
5.22	08	سياسي (شبابي)
7.19	11	مهني
37.26	57	رياضي
0.65	01	حزبي
1.97	03	مهني
20.91	32	أخرى
100	153	المجموع

يلاحظ من الجدول أن طالبي الدعم المالي بناء على عقد البرنامج، لم يلتزموا بما حدد في البلاغات المنشورة، و عقد البرنامج و هو ما أظهر وجود بعض النشاطات المهنية و الحرفية ضمن طالبي الدعم، كذلك نلاحظ وجود دعم مالي لبعض الصحف.

و هكذا يبدو عدم التحكم في عملية توزيع الدعم على هذه التنظيمات، و إذا كان الجدول يظهر طبيعة التنظيمات التي استفادت فعلا من الدعم.

فإن عدد الطلبات المرفوضة تثير الاستغراب من حيث طلب مقدميها إذ طلب بعضهم أموالا للبناء، أو للسفر، و حتى بعض الوكالات السياحية الخاصة، نجدها ضمن من يطلب الدعم كتتنظيمات جمعوية [4].

إن إنشاء و تكوين الجمعيات لا يهدف إلى تحصيل منافع آتية مؤقتة، بل يقوم من أجل دعم نشاط المؤسسة الاجتماعية الأساسية التي لم تعد قادرة على تلبية الطلب الاجتماعي المتنوع و المتزايد، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلًا: يساهم القطاع غير الهادف إلى الربح في الدخل القومي بنسبة معتبرة .. إلى جانب إحداث 10 % من مناصب الشغل، كما تنفذ تنظيمات المجتمع المدني، سياسات و برامج تعاقدية بكفاءة عالية.

لذلك تعقد الآمال على هذه التنظيمات باعتبارها نشاطا تطوعيا في لعب أدوار مهمة في مواجهة أزمة المشاركة و المساهمة، في إدارة شؤون المجتمع.

إلا أنه يلاحظ على بنية هذه التنظيمات في مجتمعاتنا، أنها لازالت في مرحلة التأسيس و التكوين، و يصعب التنبؤ بمستقبلها، فدولنا لا زالت مترددة إتجاه المجتمع المدني، رغم الإلحاح على أهميتها في الخطابات الرسمية.

3 - المجتمع المدني

ماذا يعني المجتمع المدني كمفهوم ؟

هل هو مجموع التنظيمات أم هو شيء آخر؟ يرى (هيجل): أن المجتمع المدني يتكون من التنظيمات و النشاطات التي يقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة و الدولة، أي يتموقع هذا المجتمع بين الأسرة و الدولة. و دون الدخول في

تفاصيل - ذلك لأننا أشرنا الى منشأ هذه التنظيمات - فهي التي تمثل ضمان و استمرار هذا المجتمع عن طريق تكريس نشاطاتها في الدفاع عن الحقوق الاجتماعية و الأدبية، و الثقافية وسط المجتمع كله بما في ذلك قطاعات الدولة و الأحزاب.

إن المجتمع المدني بتنظيماته صار ضامنا للديمقراطية و التنمية بما يقوم به

من مراقبة و متابعة لكافة أنشطة الدولة و المجتمع. كما أن المنظمات الدولية هي الأخرى أصبحت تطالب الدول بأن تأخذ بعين الاعتبار في برامجها الخاصة بالتنمية، و تشارك هذه التنظيمات في العملية، فأهمية هذه التنظيمات تكمن في الدور الذي تؤديه سواء بالنسبة للدولة أو المجتمع، و هو ما يجعل مؤسسات المجتمع المدني محتواة في التنظيم الجمعي بكيفية أو بأخرى. أما من جهة نظرة المجتمع الى خدمات هذه التنظيمات فلا يزال يرى فيها، عدم القدرة على تلبية حاجاته المتنامية و المتزايدة باستمرار ... من صحة و تعليم... الخ. لأنه إعتاد الحصول عليها من طرف الدولة فيما مضى، لذلك علينا أن نعيد النظر في بعض مفاهيمنا عن النشاط الاجتماعي الغير الهادف الى الربح، و ذلك عن طريق الدراسات الجادة و الهادفة، الى إظهار أهمية أداءات هذا القطاع و إدراج ذلك في المؤسسة التربوية لغرس مفهوم مبدأ المشاركة في إدارة شؤون المجتمع المدني لدى النشئ، لعلنا نتجاوز أزمة الثقة و الإتكالية ... وإلا يثبت العكس.

المراجع

سعيد سليمان, كمال نجيب, دور المنظمات غير الحكومية في تدعيم استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي, المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس 1996, ص 167.

أماني قنديل, (في الديمقراطية) الكتاب الثاني, مركز دراسات التنمية السياسية والدولية, فيفري 1992, ص 53.

المرجع السابق, ص 167.

حلمي أحمد شلبي, فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر, مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب, 1988, ص 43.

محمود حسن, مقدمة الخدمة الاجتماعية, ذات السلاسل, الكويت, دون تاريخ, ص 110

بطرس البستاني, الجمعية السورية للعلوم والفنون 1847 / 1852, دار الحمراء, بيروت 1990 ص 12.

رضا الغول, الجمعيات الخيرية في تونس قبل الاستقلال, الهياكل و الوظائف شهادة الكفاءة في البحث), كلية الآداب والعلوم الانسانية, قسم علم الاجتماع, تونس 1993, رسالة غير منشورة, ص 167.

سعيد سليمان و آخرون, مرجع سابق, ص 167.

أماني قدييل، مرجع سابق ص 53.

عبد الناصر جابي، النظام السياسي الجزائري : المجتمع المدني بين الأزمة و الإنتقال في (وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي) ندوة معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط و شمال إفريقيا و آسيا الوسطى (برنستن) دار تبوقال، الدار البيضاء 1998، ص 199 الى 218.

عبد الله حمودي، المجتمع المدني في المغرب العربي تجارب نظريات و أوهام، نفس المرجع ص 223.

الهوامش

* أستاذ مكلف الدروس بالمعهد الوطني للتكوين العالي لإطارات الشباب ، الجزائر .

[1] يمكن التأكد من ذلك في رؤساء بعض التنظيمات التي اختيرت للعضوية في المجلس الوطني الانتقالي

[2] صارت هذه الاستقادات كحق مكتب تطالب به الجمعيات دون أن تحدد لنفسها تمويلا ذاتيا بديلا

[3] نشرت وزارة الشباب والرياضة بلاغا في صحيفتي المساء يوم: 91/06/29/28 و HORIZON وفي: 91/06/30 تحدد فيه شروط لاستفادة من الاستفادة من الدعم المالي الموجه للجمعيات التي تنشط في ميدان الشباب

[4] محضر رقم 09 جلسة يوم 18 / 12 / 93 للجنة المكلفة بتوزيع اعتمادات الدعم المالي .مجلد الردود على الطلبات غير المستوفية للشروط.

*قاسمى محند

الحركة الجمعوية العاصمية: حقائق وأفاق

1 حقائق الحركة الجمعوية العاصمية

1- جينولوجية الحركة الجمعوية العاصمية

1.1- قبل قانون 1901 : جذور الحركة الجمعوية.

2.1 حلول قانون 1901 : الحركة الوطنية والحركة الجمعوية

3.1 بعد الاستقلال: 1962 - 1972

1971-1972

1972-1987

1987-1990

1990-1999

2- الحقائق الحالية للحركة الجمعوية العاصمية

2.1 - معطيات إحصائية عامة :

قبل سنة 1990 : عند الإستقلال : 5000 جمعية.

في سنة 1990 : 2052 جمعية مرخصة.

بعد سنة 1990: - في سنة 1999 : حوالي 5000 جمعية.

2.2 - المميزات الأساسية :

. ما بين الإستقلال و سنة 1987.

. فترة 1987-1990.

. 1990-1999.

3- الاطار القانوني وتوجهاته الأساسية

3.1- 1987 / 1962 :

إطار قانوني صارم، تعبير عن مراقبة شديدة للحركة الجمعوية من طرف المشرع.

3.2 - 1990 / 1987 :

الانفتاح : الحركة الجمعوية حقل تعبير بديل للانفتاح السياسي غير المعلن.

3.3 - 1990 / 1999 :

التأكيد على إنفتاح على إيقاع غموض قانوني.

4 - العلاقة بين الإدارة و الحركة الجمعوية

4.1- قبل سنة 1996 :

علاقات بيروقراطية.

4.2 - منذ سنة 1996:

الإنبعاث و نقائضه.

II أفاق تطور الحركة الجمعوية العاصمة

1 - محاولة رصد التوجهات الجديدة لتطور الحركة الجمعوية العاصمة.

1.1- التوجهات الجديدة.

2.1- ضعف توجهات التطور "الطبيعية".

2 - المتطلبات الجديدة التفاعلية ما بين الإدارة و الحركة الجمعوية.

1.2 - ضرورة تحديد إطار النشاط المشترك لإعادة تأهيل العاصمة في المجالات الاقتصادية، الإجتماعية و الثقافية.

2.2 - إدراج الحركة الجمعوية في إطار تطبيق أسس التسيير الحسن و ذات مردود إيجابي (gouvernance).

3 - الأعمال التصحيحية اللازمة

1.3 - مراجعة الإطار القانوني و التنظيمي.

2.3 - تشجيع إنتشار الحركة الجمعوية الديناميكية، القائمة على منهج عملي مجدد، حضاري و شفاف، القدرة على أخذ بعاتقها المتطلبات التنموية للعاصمة التي لها كل الإمكانيات التي تضمن لها الاندماج الفعلي و الفعال في الألفية الثالثة المقبلة.

الهوامش

* ملخص للورقة الإفتتاحية للنقاش المقدمة من طرف السيد قاسمي محند مدير التنظيم للشؤون العامة و المنازعات بمحافظه الجزائر الكبرى.

